

القراءة للجميع
2018



دبلوماسية القوة الناعمة

مفتاح لفهم العلاقات الصينية العربية

د. ليو شين لو

أستاذ كلية الدراسات العربية بجامعة الدراسات الأجنبية ببكين

دبلوماسية القوة الناعمة

مفتاح لفهم العلاقة الصينية العربية

وزارة الثقافة
مكتبة الأسرة الأردنية / مهرجان القراءة للجميع

* دبلوماسية القوى الناعمة
* المؤلف: د.ليو شين لو
* الناشر: وزارة الثقافة
شارع صبحي القطب
المتفرع من شارع وصفي التل
ص.ب. ٦١٤٠ - عمان - الأردن
تلفون: ٥٦٩٦٢١٨ / ٥٦٩٩٠٥٤
فاكس: ٥٦٩٦٥٩٨
Email: info@culture.gov.jo

* الطباعة: مطبعة أروى ٤٨٩٢٦٨٦
* رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٣١٤٩ / ٧ / ٢٠١٨)

دبلوماسية القوة الناعمة

مفتاح لفهم العلاقة الصينية العربية

د. ليو شين لو

أستاذ كلية الدراسات العربية بجامعة الدراسات الأجنبية ببكين



فهرس

فهرس 5
المقدمة 9

الباب الأول

الدول العربية – صديق الصين الحميم على طريق التنمية السلمية 13
الفصل الأول: التنمية السلمية – الخيار الاستراتيجي للصين............ 17
1، نشأة استراتيجية التنمية السلمية الصينية 17
2، المحتويات الرئيسة لاستراتيجية التنمية السلمية وخصائصها 23
الفصل الثاني: التحديات التي تواجه الصين في عملية التنمية السلمية............ 29
1، الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي............ 30
2، قلق المجتمع الدولي إزاء التنمية السلمية الصينية............ 34
3، وضع أمن الطاقة الخطير............ 37
4، التأثر بالبيئة الاقتصادية العالمية............ 39
الفصل الثالث: أهمية العالم العربي للتنمية السلمية الصينية 43
1، العالم العربي هو شريك هام للصين للحصول على الدعم السياسي 44
2، الدول العربية هي صديق موثوق به للصين لحماية أمن الوطن 47
3، العالم العربي هو من أهم مصادر النفط للصين 50
4، العالم العربي هو مسرح مهم للصين لتنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية الموجهة نحو الخارج..... 53

الباب الثاني

القوة الناعمة خيار حتمي للصين للحفاظ على مصالحها الوطنية في العالم العربي........ 57
الفصل الأول: قوة أمريكا الناعمة ووسائلها للحفاظ على مصالحها في العالم العربي............ 61

1، مصالح أمريكا الاستراتيجية الرئيسة في العالم العربي 61

2، قوة أمريكا الناعمة في العالم العربي والتحديات التي تواجهها الصين في هذا المجال 64

الفصل الثاني: قوة فرنسا الناعمة ووسائلها للحفاظ على مصالحها في العالم العربي.. 69

1، المصالح الاستراتيجية الرئيسة لفرنسا في العالم العربي 69

2، قوة فرنسا الناعمة في العالم العربي والتحديات التي تواجهها الصين في هذا المجال............ 72

الفصل الثالث: قوة روسيا الناعمة ووسائلها للحفاظ على مصالحها في العالم العربي.. 79

1،مصالح روسيا الاستراتيجية الرئيسة في العالم العربي 79

2، قوة روسيا الناعمة في العالم العربي والتحديات التي تواجهها الصين في هذا المجال 82

الفصل الرابع: قوة اليابان الناعمة ووسائلها للحفاظ على مصالحها في العالم العربي.. 87

1، مصالح اليابان الاستراتيجية الرئيسة في العالم العربي 87

2،قوة اليابان الناعمة في العالم العربي والتحديات التي تواجهها الصين في هذا المجال............ 90

الباب الثالث

مزايا القوة الناعمة الصينية تجاه العالم العربي.. 95

الفصل الأول: جاذبية الصين في نمط التنمية الاقتصادية وإنجازاته . 99

1، سرعة النمو الاقتصادي الصيني الفائقة لها جاذبية للدول العربية 101

2، اهتمام الدول العربية المتزايد بنمط التنمية الاقتصادية الصينية 112

الفصل الثاني: جاذبية الصين للدول العربية في دورها وتأثيراتها في المنظمات الدولية.. 119

1، المنظمات الدولية سلاح ذو حدين للبلدان النامية.. 121

2، تحول الصين من مُتَحَدٍّ خارج النظام إلى قوة بناءة داخله.. 123

3، دور الصين في النظام الدولي يتفق مع مصالح الدول العربية 128

الفصل الثالث: جاذبية الصين في سياستها الخارجية الموجهة

للعالم العربي 133
1، مزايا سياسة الصين الخارجية في العالم العربي قبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح 135
2، مزايا سياسة الصين الخارجية في العالم العربي بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح 147

الباب الرابع

التحديات التي تواجه دبلوماسية القوة الناعمة الصينية 157
الفصل الأول: القوة الناعمة الثقافية للصين وتأثيرها الثقافي 161
1، قلة المنتجات الثقافية والمنصات الثقافية 162
2، الاختلاف بين العرض والطلب 172
الفصل الثاني: الإعلام الصيني الموجه للعالم العربي 177
الفصل الثالث: مسؤولية الصين في وضع الشرق الأوسط المتغير . 183
1، تحمل المسؤولية الدولية هو من واجبات الصين وخيارها العقلاني 184
2، التحديات التي تواجهها الصين في صياغة صورتها كدولة كبيرة مسؤولة في الدول العربية... 190
الخاتمة 197
طريق الحرير الجديد ومستقبل العلاقة العربية الصينية 197
الملحق 201
الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين 201

المقدمة

كان الأستاذ الأمريكي جوزيف ناي أول من طرح مفهوم "القوة الناعمة" رسمياً في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، ويرى أن القوة الناعمة والقوة الصلبة تشكلان معاً القوة الوطنية الشاملة. في مجال العلاقات الدولية تُستعمل القوة الناعمة والقوة الصلبة كلتاهما للحفاظ على المصالح الوطنية، ولكن تهدف القوة الصلبة إلى إجبار الدول الأخرى عن طريق الهجوم العسكري أو التهديد العسكري أو العقوبات الاقتصادية وغيرها من الوسائل القسرية. أما القوة الناعمة فتسعى للتأثير في مفاهيم الدول الأخرى ونمط سلوكها بقوة الاتصالات والتبادلات والتعاونات الكامنة في الثقافة ومفهوم القيمة والنظم الدولية والسياسة الدبلوماسية، وإقناع الدول الأخرى باحترام بعض القواعد والمفاهيم والتدابير والامتثال لها، مما جعل الدول الأخرى تسير معها إلى الأمام. وقد شهد المجتمع الدولي سلسلة من التغيرات العميقة بعد انتهاء الحرب الباردة، فعلى سبيل المثال، ما زال السلام والتنمية موضوعا العصر في العالم الحالي، وأصبحت القوة للدول الغربية والدول الناشئة أكثر توازناً، وتتمثل العلاقة بين الدول الكبرى في الجمع بين التعاون والتنافس في آن واحد، وصار دور المنظمات الدولية والأنظمة المتعددة الأطراف أقوى في تنسيق العلاقة بين الدول، ويعد التعاون الدولي زخماً هاماً لحل المشاكل المختلفة في العالم الذي لا توجد فيه حكومة مركزية. وعلى هذه الخلفية أصبحت قيمة القوة الناعمة أكبر فأكبر، كما تتوافر الظروف الملائمة لتفعيل دورها.

إن القوة الناعمة تتسم بأهمية خاصة للصين التي هي الآن في الفترة الحاسمة من عملية التنمية السلمية، والتي تهدف إلى تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية وإعادة مكانتها كدولة قوية عالمية تتمتع بالقوة الشاملة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجية التنمية السلمية تتطلب من الصين تطوير القوة الناعمة واستعمالها لحماية المصالح الوطنية، وتخفيف الضغط الذي يواجه الصين خلال عملية التنمية السلمية. إن الصين الآن بحاجة ملحة إلى تطوير القوة الناعمة في الدول العربية، وذلك نظراً لأنها تؤدي دوراً هاماً في عملية التنمية السلمية للصين، ويتمثل ذلك في أن الدول العربية هي شريك هام يقدم للصين دعماً سياسياً، وحليف هام تتعاون معها لحماية الأمن، ومصدر هام لضمان امدادات النفط، ومنطقة هامة تنفذ فيها استراتيجية التنمية الاقتصادية الخارجية. وعلى خلفية انتشار مصالح الصين في الدول العربية، كان لا بد للصين من تطوير دبلوماسية القوة الناعمة من أجل دفع العلاقات الصينية العربية إلى الأمام وحماية مصالح الصين، فالآن تسعى الدول المختلفة وخاصة الدول الكبيرة إلى تطوير دبلوماسية القوة الناعمة واستعمالها في الدول العربية، اعترافاً بأهمية الدول العربية في مجالات الجيوسياسية والاقتصاد والطاقة وغيرها، وتمتاز كل من أمريكا وفرنسا وروسيا واليابان وغيرها من الدول الكبيرة بقوة ناعمة ذات ميزة نسبية، بعد أن بذلت جهوداً كبيرة في تطويرها خلال مدة طويلة، وأصبح التنافس أكثر حدة بينها. ولذلك يُتطلب من الصين تعزيز علاقة التعاون الودية في شتى المجالات مع الدول العربية

لحماية مصالحها، كما يشكل ذلك تحديات أكثر قسوة للصين عند تطوير دبلوماسية القوة الناعمة واستعمالها.

لم يظهر مفهوم القوة الناعمة في الكلام السياسي الصيني إلا في السنوات الأخيرة، حيث إنها أصبحت كلمة ساخنة وسائدة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، وذلك بعد أن أشار رئيس الصين السابق هوجين تاو إلى "ضرورة بذل جهود كبيرة في تطوير القوة الناعمة" في المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني. وفي الحقيقة فإن الصين قد بدأت بتنمية قوتها الناعمة منذ الخمسينيات من القرن الماضي بعد إقامة العلاقة الدبلوماسية مع الدول العربية، وتمتاز بالميزات النسبية في بعض النواحي، وهي تتجسد في الجاذبية التي جاءت من إنجازات التطورات الاقتصادية ونموذج التنمية الاقتصادية، ودور الصين المهم بصفتها دولة سياسية كبيرة في الأنظمة الدولية، وسياسة الصين الخارجية التي تسعى إلى مساعدة الدول العربية في تحقيق السلام والتنمية وغيرها. فقد أصبحت كل هذه الميزات ثروة ثمينة لتعزيز التبادل والتعاون بين الصين والدول العربيةن وقوة داعمة لتأسيس وتطوير الصداقة التقليدية بين الجانبين. وإلى جانب ذلك فلا مفرّ من وجود بعض النقائص في قوة الصين الناعمة بسبب مختلف العناصر الداخلية والخارجية، فعلى سبيل المثال:لم تحول الصين ثرواتها الثقافية الغنية إلى قوة تأثير حقيقية، ولم تتحمل الاتصالات الدولية مسؤوليتها لنشر ثقافة الصين وسياستها ومفهوم قيمتها. كما تواجه الصين تحديات في صياغة صورة الصين كدولة

كبيرة مسؤولة في البيئة الجديدة، وقد ظهرت بعض العناصر السلبية التي تؤثر في صورة الصين مع تعمق التبادل التجاري بين الجانبين الصيني العربي. لذلك لا بد لنا أن ندرك بوضوح ميزات قوة الصين الناعمة ونقائصها، ونأخذ زمام المبادرة لتطوير القوة الناعمة الشاملة في المنافسة الدولية الشديدة من أجل دفع العلاقات الصينية العربية إلى الأمام وحماية مصالح الصين في الدول العربية.

ينقسم هذا الكتاب إلى أربعة أبواب، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة: الباب الأول يتحدث عن الصعوبات والتحديات الخارجية التي تواجه الصين في عملية التنمية السلمية، ودور الدول العربية المهم في مساعدة الصين على التغلب عليها؛ الباب الثاني يشرح ضرورة استعمال الصين دبلوماسية القوة الناعمة لحماية مصالحها في الدول العربية؛ البابان الثالث والرابع هما أهم جزئين من هذا الكتاب، ويحلل كل منهما بصورة موضوعية الميزات والتحديات لقوة الصين الناعمة في العالم العربي، ويعتقد الكاتب أن الميزات تتجسد في أربعة جوانب والتحديات تتمثل في ثلاثة جوانب.



الدول العربية – صديق الصين الحميم على طريق التنمية السلمية

الصين في تلك الفترة تدعو إلى تكسير النظام الدولي القائم ومقاومة الإمبريالية والهيمنة، والقيام بكل الاستعدادات للحرب الكبيرة، وحتى الحرب النووية. لذلك كانت الصين، حكومة وجيشاً وشعباً، تعيش مدة طويلة في وضع الاستعداد القتالي ، وتضع الحرب والثورة في المكانة البارزة بدلاً من التنمية الاقتصادية.

بعد دخول الثمانينيات من القرن العشرين شهد الوضع السياسي والاقتصادي تغيراً عميقاً. ففي المجال السياسي، ومع ارتفاع قوة دول أوروبا الغربية واليابان ونهضة دول العالم الثالث، صار أساس النظام الدولي القديم المتمثل في "القطبين غير مستقر، وأصبحت تعددية الأقطاب زخماً معروفاً لدى الجميع؛ وفي المجال الاقتصادي، أصبحت عوامل الإنتاج تخترق الحدود التقليدية بين دول العالم بفضل نتائج الثورة التكنولوجية الثالثة، مما عزّز العلاقة الاقتصادية والاعتماد المتبادل بين الدول المختلفة. ومع تعمق العولمة الاقتصادية، بدأ التنافس بين الدول يتحول من التنافس العسكري إلى التنافس الاقتصادي والتكنولوجي، وأصبحت التنمية الاقتصادية ورفع القوة الشاملة هدفين مشتركين لها. في هذا السياق لمح السيد دنغ شياو بينغ بنظره الثاقب تغير موضوع العصر بسرعة، فأشار في عام 1983 قائلاً: إن "الحرب العالمية ليست قريبة منّا، كنا نقلق على الحرب العالمية في الماضي، ولكن من الواضح أن هذا القلق أكثر من اللازم". وشرح دنغ فهمه لموضوع العصر في مارس عام 1985 قائلاً: إن "القضية الاستراتيجية العالمية في الوقت الحالي هي السلام والتنمية، وتعتبر التنمية

قضية محورية تحتلّ أبرز مكانة في هذا العصر، على الرغم من القضايا المهمة الأخرى". بعد ذلك أصبحت مفردتا "السلام" و "التنمية" تدخلان رسمياً في الكلام السياسي الصيني، حيث تتناولها القرارات الختامية لكل دورات المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني منذ الدورة الثالثة عشرة عام 1987.

تعتبر الصين "السلام" و"التنمية" موضوع العصر، وتعلن مراراً وتكراراً أنها تسعى إلى حماية سلام العالم وتحقيق التنمية المشتركة، ولكن "السلام" و "التنمية" هما تلخيص لزخم تطور الوضع الدولي، بل استراتيجية شاملة تشرح بتفصيل مستقبل الصين ودورها في المسرح الدولي، وعلاقتها بالدول المختلفة، وغيرها من القضايا التي تهمّ المجتمع الدولي. لذلك فإنه مع ارتفاع قوة الصين الشاملة وتأثيرها في العالم، بدأ المجتمع الدولي يعبّر عن قلقه حول تطور الصين السريع، وخاصة بعد دخول القرن الحادي والعشرين، حيث راحت نظرية التهديد الصيني ومشتقاتها تنتشر في الدول الغربية وبعض الدول النامية، الأمر الذي جعل الصين تواجه ضغوطاً كبيرة. ومن أجل تخفيف وإزالة شعور المجتمع الدولي المعقد، أدركت الصين ضرورة شرح بعض القضايا الاستراتيجية المهمة للمجتمع الدولي، مثل هدف التنمية الصينية وطريقة تحقيقه ومستقبل علاقتها بالعالم.

وعلى هذه الخلفية ظهرت أفكار "النهضة السلمية". ففي نوفمبر عام

2003 ألقى نائب رئيس معهد الحزب الشيوعي الصيني السيد تشنغ بي جيان كلمة تحت عنوان "نهضة الصين السلمية ومستقبل آسيا" في المؤتمر السنوي لمنتدى بواو لآسيا، متناولاً فيها مفهوم "النهضة السلمية" لأول مرة. وقد أكّد تشنغ بي جيان أن "التاريخ الحديث قد أثبتت مرات أن صعود الدول الكبيرة أثار هزة شديدة للنظام الدولي القائم حتى إثارة الحرب الكبيرة. فما هو السبب وراء ذلك؟ السبب هو أن هذه الدول الكبيرة تسعى إلى تحقيق النهضة عن طريق العدوان والتوسع الخارجي. ولكن كل هذه المحاولات ما انتهت إلا بالفشل الكامل. لذلك هل سوف تسير الصين على تلك الطريق الخاطئة التي تضرّ بالعالم ونفسها مرة أخرى في عصرنا الجديد؟ الإجابة هي لا بالطبع. في الحقيقة، إن الصين قد شقت طريقاً تناسب ظروفها الذاتية وتواكب متطلبات العصر في آن واحد، ألا وهو طريق النهضة السلمية، تسير الصين عليه لبناء الاشتراكية الصينية ذات الخصائص الصينية بشكل مستقلّ تزامناً مع اندماجها في العولمة الاقتصادية".

بعد طرح السيد تشنغ بي جيان مفهوم "النهضة السلمية" بدأ كبار المسؤولين الصينيين يستعملونه في بعض المناسبات الرسمية. فعلى سبيل المثال: ألقى رئيس مجلس الدولة الصيني السابق السيد ون جيا باو كلمة تحت عنوان "إلقاء النظر إلى الصين" في جامعة هارفارد الأمريكية يوم 10 أكتوبر 2003، أشار السيد ون فيها إلى أن "العالم بحاجة إلى السلام والتنمية. إن الصين الآن تمر في فترة الفرص الاستراتيجية النادرة، فهي

تسعى بعزم أكيد وراء الحفاظ على البيئة الدولية السلمية والبيئة الداخلية المستقرة، وتركز كل الجهود في تنمية نفسها تزامناً مع تقديم مساهمة في تعزيز سلام العالم وتنميته. الصين اليوم هي دولة تتخذ سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج، وتتمسك باستراتيجية النهضة السلمية، أما الصين في المستقبل فهي دولة كبيرة تظل تحب السلام وتكون مفعمة بالأمل".[1] في المؤتمر الصحفي للدورة الثانية للمؤتمر الوطني لنواب الشعب العاشر يوم14 مارس 2004 أشار السيد ون جيا باو مرة أخرى إلى أن "نهضة الصين لن تشكّل أي تهديد إزاء الدول الأخرى. الصين لديها حضارة يرجع تاريخها إلى أكثر من 5000 سنة، كانت تشهد الأيام المجيدة والأيام المأسوية في الماضي، فحن نعرف أهمية السلام ونحرّض عليه، وتعتبر النهضة السلمية حلماً مشتركاً لأجيال متتالية من الصينيين".

على الرغم من أن "نهضة الصين" هي عبارة مؤثرة، بل يعتبر بعض الناس أن وراءها معانيَ غامضة يمكنها إحداث سوء فهم، إلا أنها استُبدلت بالتنمية السلمية في الكلام السياسي فيما بعد، وبدأت الصين بإعلانها للعالم في مختلف المناسبات الرسمية. في مؤتمر السفراء الصينيين عام 2004 أشار رئيس الدولة السابق هو جين تاو إلى أن "الصين تتمسك بطريق التنمية السلمية". كما أكّد هو جين تاو بثبات أن الصين ستسير على طريق التنمية السلمية رافعة أعلام السلام والتنمية والتعاون، وتسعى إلى تقديم

[1] "رئيس مجلس الدولة ون جيا باو ألقى كلمة في جامعة هارفارد الأمريكية"، موقع شينخوا، http://news.xinhuanet.com/world/2003-12/11/content_1224824.htm

مساهمة أكبر لدفع تقدّم القضية السامية للسلام والتنمية للبشرية كلّها.[1]
في مارس عام 2005 خصّص رئيس مجلس الدولة السابق ون جيا باو فقرات من التقرير الحكومي لشرح أفكار "طريق التنمية السلمية" بشكل شامل. في يوم 22 ديسمبر عام 2005 صدر الكتاب الأبيض بشأن طريق التنمية السلمية الصينية عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تستعمل الصين فيها البيان الرسمي لشرح التنمية السلمية للعالم بشكل منهجي. في المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني خصّص الأمين العام للحزب السيد هو جين تاو فصلاً كاملاً لشرح طريق التنمية السلمية، الأمر الذي يدلّ على أنه قد أصبح استراتيجية وطنية ثابتة لها مغزى تاريخي مهمّ. في ديسمبر عام 2011 أصدر مكتب الإعلام الكتاب الأبيض عن التنمية السلمية الصينية، حيث أكدت حكومة الصين مرة أخرى للمجتمع الدولي أن "الصين تلتزم بطريق التنمية السلمية. وفي الوقت الذي تتمسك فيه بالتنمية السلمية، تعمل على حماية السلام في العالم وتحقيق التنمية المشتركة والازدهار المشترك لجميع البلدان". كما شرح هذا الكتاب الأبيض مصالح الصين المحورية وغيرها من القضايا المهمة، مما أثرى مقومات استراتيجية التنمية السلمية الصينية.

[1] "رئيس الصين هو جين تاو ألقى كلمة في مؤتمر منتدى بواو لآسيا"، موقع صحيفة الشعب، http://www.people.com.cn/GB/shizheng/1024/2466418.html

2، المحتويات الرئيسة لاستراتيجية التنمية السلمية وخصائصها

إذا قلنا إن "السلام" و "التنمية" كلمتان مفتاحيتان تعكسان فهم الصين لموضوع العصر وزخم تطور الوضع الدولي، فإن "التنمية السلمية" قد أصبحت استراتيجية شاملة لها محتويات وافرة، ويمكن معرفة الصين: حاضرها ومستقبلها بشكل أفضل عن طريق قراءة محتويات هذه الاستراتيجية المهمة.

يمكن تلخيص خصائص استراتيجية التنمية السلمية الصينية في خمس عبارات، ألا وهي: "التنمية العلمية" و"التنمية المستقلة" و"التنمية المنفتحة" و"التنمية السلمية" و"التنمية التعاونية" و"التنمية المشتركة". والمحتويات الرئيسة لكل منها كما يأتي:

التنمية العلمية

إن التنمية العلمية هي احترام واتباع قانون الطبيعة الذي يحكم التطور الاجتماعي والاقتصادي، مع التركيز على البناء الاقتصادي، وتحرير وتطوير القوى الإنتاجية بشكل مستمر. تتخذ الصين نظرية التنمية العلمية مبدأ هاماً لتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر التنمية الأولوية الأولى للحزب في إدارة الدولة والنهوض بالأمة. كما تلتزم الصين بمبدأ "الإنسان أولاً" والتنمية الشاملة والمنسجمة والمستدامة، وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل لوضع خطط شاملة ومتوازنة. والتزاماً بمبدأ "الإنسان أولاً"، تحترم الحكومة الصينية دائماً حقوق الإنسان والقيم الإنسانية، وتعمل على تلبية الاحتياجات المادية والثقافية المتزايدة للشعب وتحقيق الرخاء المشترك والتطور الشامل للإنسان، لضمان مبدأ "التنمية من أجل الشعب، وبالاعتماد على الشعب، وتقاسم ثروتها مع الشعب". والتزاماً

التنمية التعاونية

يوجد في المحافل الدولية دائماً التنافس والتناقض. ويجب على دول العالم الاستفادة من تجربة الآخرين لتحقيق التكامل من خلال المنافسة الشريفة، والبحث عن فرص لتوسيع مجلات التعاون وتطوير المصالح المشتركة. وتلتزم الصين بأسلوب التعاون لتحقيق السلام وتعزيز التنمية وتسوية الخلافات، وتسعى إلى إقامة وتطوير علاقات التعاون بأشكال مختلفة مع الدول الأخرى، وبذل جهود مشتركة لمواجهة التحديات العالمية المتزايدة من خلال توسيع التعاون المتبادل المنفعة مع الدول الأخرى، وحل القضايا الهامة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في العالم وبقاء البشرية وتقدمها.

التنمية المشتركة

يزداد الاعتماد المتبادل بين دول العالم يوماً بعد يوم، إذ إن تحقيق التنمية المشتركة وتقاسم ثمار التنمية على نطاق أوسع هو الذي يوفر أساساً متيناً وضماناً فعالاً للسلام والاستقرار في العالم، ويحقق التنمية المستدامة لدول العالم. لذلك، تلتزم الصين باستراتيجية الانفتاح المبنية على المنفعة المتبادلة والفوز المشترك، وتسعى إلى تحقيق مصالحها والمصالح المشتركة للبشرية جمعاء، وتعمل على تنمية نفسها والدول الأخرى وتحقيق التفاعل الإيجابي بين الأمرين، بما يعزز التنمية المشتركة لجميع الدول. وإن الصين لتأمل بكل الصدق أن تعمل سوياً مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية والرخاء المشتركين.

باختصار، فإن الصين ستسلك طريق التنمية السلمية، لأن ذلك يتفق مع كل من زخم تطور الوضع الدولي وظروف الصين المحلية وتقاليدها الثقافية ونظامها الاجتماعي، كما أثرت "التنمية السلمية" مقومات النظرية الدبلوماسية الصينية واستراتيجية الصين الخارجية، وتمثل رغبة الشعب الصيني في دفع تقدّم البشرية مع شعوب العالم يداً بيد. إنه تعهد صارم من الحزب الشيوعي الصيني وحكومة الصين، ويعتبر استراتيجية تنطبق على مصالح الصين ومصالح العالم في آن واحد.

الفصل الثاني

التحديات التي تواجه الصين في عملية التنمية السلمية

إن "التنمية السلمية" هي خيار استراتيجي للصين بالفعل، وفي الوقت نفسه فلا بد لنا أن ندرك أن طريق التنمية السلمية الصينية ليس ممهداً، لا شكّ أن الطريق سيكون مفعماً بكل من الفرص والتحديات المختلفة. ومع ارتفاع قوة الصين الشاملة لن تصبح التحديات التي تواجه الصين أقلّ وأسهل، بل سوف تصبح أكثر وأشدّ تعقيداً. فهل سوف تتغلب الصين على هذه التحديات بنجاح؟ إنها قضية مهمة تتعلق بمستقبل الصين.

تشمل التحديات التي تواجه الصين أربعة جوانب على الأقل، وكما يأتي:

1، الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي

تقع الصين في شرقي آسيا، تحيط بها دول شمال شرقي آسيا ودول جنوب شرقي آسيا ودول جنوب آسيا ودول آسيا الوسطى. بسبب هذا الموقع الجغرافي فإن لدى الصين دولاً مجاورة كثيرة مقارنة مع الدول الكبيرة الأخرى، حتى إن عددها الإجمالي يبلغ 20 دولة.[1] والجدير بالذكر أن كثيراً من هذه الدول المجاورة دول قوية، وقد انفجرت حروب أو معارك بين الصين وبينها، مثل اليابان والاتحاد السوفيتي والهند وفيتنام، ولم تحلّ بعض المشاكل التاريخية بعد.

ومع أنه قد حُلت مشكلة الحدود البرية بين الصين وبين روسيا وفيتنام فقط، إلا أنه في الوقت نفسه ما زالت هناك خلافات أو نزاعات كبيرة بين الصين وبين اليابان والهند في مشكلة الحدود البحرية أو البرية، أما في البحر الجنوبي الصيني فقد احتلّت فيتنام وفلبين وإندونيسيا وغيرها من الدول في جنوب شرقي آسيا بعض الجزر الصينية والمياه الإقليمية الصينية. وعلى الرغم من أن الصين تتمسك بمبدأ "حسن معاملة الدول المجاورة باعتبارها شريكاً"، وتتخذ "حسن الجوار وتهدئة وإغناء الحوار" كسياستها الدبلوماسية الأساسية في السنوات الماضية، إلا أن مشكلة الحدود معقدة وحسّاسة جدّاً، ولا تُعالج تلقائياً على الرغم من التبادلات الاقتصادية والتجارية الواسعة النطاق والعالية المستوى. فعلى سبيل

---

[1] يا تسه تشنغ " دراسة في البيئة الدولية للتنمية السلمية الصينية"، دار العلوم الاقتصادية للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 57

المثال، تستفيد بعض دول جنوب شرق آسيا مثل الفلبين وفيتنام بارتياح من الفرص والفوائد التي جاءت بها "منطقة التجارة الحرة بين الصين وآسيا" من جهة، غير أنه من جهة أخرى تتعاون وتتحرك هذه الدول في البحر الجنوبي الصيني، مما جعل المشكلة أكثر تعقيداً. فعلاً، إن مشكلة الحدود تتعلق بمصلحة الصين الجوهرية، وإذا لم تعالجها بشكل جيد فقد يثير ذلك التوتر أو الاضطراب، الأمر الذي سوف يؤثر بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية الصينية ومستقبل التنيمة السلمية. إن النزاعات المستمرة بين الصين واليابان في مشلكة الحدود مثال طيب في هذا الصدد، فقد ترك تأثيراً كبيراً في العلاقة الصينية اليابانية والصداقة بين الشعبين الصيني الياباني.

إضافة إلى الدول المجاورة في آسيا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر قوة مهمة تؤثر في أمن الصين أيضاً. والآن قد شكّلت أمريكا حصاراً استراتيجياً ضد الصين بتفوقها العسكري في العالم. ففي البيانات والتقارير التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكي في السنوات الماضية تظل أمريكا تعتبر الصين من أهم مصادر الأخطار التي تهدد أمن أمريكا، وتسعى إلى تعزيز التحالف العسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى تقوية التعاون العسكري مع الهند وأستراليا وفيتنام وإندونيسيا والفلبين وسينغافورة وغيرها من الدول المجاورة للصين. اعتباراً من عام 2011 بدأت أمريكا تطبق استراتيجية "العودة إلى آسيا"، وبدأت تتدخل في الشؤون الإقليمية بنشاط. كما أعلنت أنها سوف تنشر 60% من قواتها البحرية في آسيا

معمر القذافي ينتقد الصين بلا مبرر، معتقداً أن الصين هي الاستعمار الجديد في إفريقيا، وكان يدعو إلى طرد المؤسسات الصينية والصينيين من إفريقيا.

فمن الممكن أن نقول باختصار، إن بعض الدول وخاصة الدول الغربية لم تتخذ موقف "التفاهم" أو "الدعم" من التنمية الصينية كما تتمنى الصين، بل على العكس من ذلك تبدي القلق والنقد والاتهام لها. فلا بد للصين إذن أن تهتم بهذه المسألة، لأن التنمية الصينية بحاجة إلى بيئة سلمية مستقرة مفعمة بالثقة المتبادلة والتفاهم المتبادل، وإلاّ فستقع الصين في "مأزق النهضة".

3، وضع أمن الطاقة الخطير

الصين اليوم لم تعد تستطيع أن تسدّ حاجتها إلى الطاقة بمواردها الذاتية كما كانت عليه قبل أواخر التسعينيات من القرن الماضي، لأن اقتصاد الصين يتطور بسرعة بزيادة حوالي 8%- 10% سنوياً. إضافة إلى ذلك، فإن الصين دولة كبيرة يبلغ عدد سكانها أكثر من 1.3 مليار نسمة، تزداد حاجات الشعب المادية باستمرار مع ارتفاع مستوى معيشة الشعب. استغرقت علمية التحديث في الدول الغربية 300 سنة، الأمر الذي فرض ضغوطاً كبيرة على الموارد والبيئة. أما الصين فتحاول بلوغ مستوى الدول المتقدمة من الدرجة المتوسطة بالعالم في أواسط القرن الحادي والعشرين، فلا شك أن حاجة الصين إلى الطاقة هائلة جداً. على الرغم من أن الصين تبذل جهوداً كبيرة في مجال الطاقة الجديدة والطاقة المتجددة لتخفيف حاجتها إلى "الطاقة التقليدية". فكيف تضمن الصين أمن الطاقة في عملية التنمية السلمية؟ إنها قضية مهمة ملحة للصين.

قضية أمن الطاقة هي عبارة عن قضية النفط بالنسبة إلى الصين. تعتبر الفترة التي تتراوح بين الوقت الحاضر وبين أواسط القرن الحادي والعشرين فترة تسرع فيها عملية التصنيع وعملية التحضر. لذلك سوف تحافظ الصين على مستوى عال من كمية النفط المستهلك. ولكن على الرغم من أن الصين غنية بالفحم، إلا أنه ينقصها النفط والغاز الطبيعي، فلا تستطيع إرضاء حاجتها إلى النفط بموارد نفسها، ولا بد أن تعتمد على

النفط المستورد من الدول الأخرى. حسب البيانات الصادرة عن حكومة الصين فإن الصين كانت دولة مصدرة للبترول قبل عام 1993، أما في عام 2016، فقد بلغت كمية النفط المستورد من خارجها 381 مليون طن، وذلك بتجاوز 65% من إجمالي حجم النفط المستهلك. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن مدى اعتماد الصين على النفط المستورد سيبلغ 74% حتى عام 2030.[1]

تكمن أخطار مباشرة أو غير مباشرة وراء مدى اعتماد الصين العالي على النفط المستورد:

- يؤثر تقلب أسعار النفط في اقتصاد الصين؛

- يُستورد معظم النفط من دول الشرق الأوسط ودول إفريقيا، وهذه الوضع الداخلي فيها ليس مستقراً والوضع الجغراسياسي فيها معقد، الأمر الذي يعود على الصين ببعض الأخطار والعوامل غير المنظورة لضمان إمداد الطاقة؛

- يُنقل أكثر من 80% من النفط المستورد إلى الصين عبر مضيق الملقة ومضيق هرمز، وما زالت الصين لم تمتلك قوة بحرية قوية لحماية خطوط النقل البحرية، فمن المحتمل أن تتأثر الخطوط بالحركات الإرهابية الدولية وأنشطة القرصنة و والقوة البحرية الأمريكية؛

- ما زال نظام الطوارئ غير شامل، و ما زال مستوى احتياطي النفط

---

[1] الأرقام عن : المكتب الوطني الصيني للإحصاء،
http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj

الاستراتيجي منخفضاً، لذلك ستتعرض الصين لخسائر هائلة إذا انقطع إمداد النفط بسبب الحرب أو الكوارث الطبيعية الشديدة أو الحوادث الكبيرة الأخرى:

فعلاً، إن الأخطار المذكور أعلاه تتعلق بسرعة التنمية الاقتصادية الصينية ونوعيتها في المستقبل، لذلك يعتبر خبراء كثيرون أن قضية أمن الطاقة "حلقة ضعيفة" في عملية التنمية السلمية الصينية.

4، التأثر بالبيئة الاقتصادية العالمية

تسعى الصين عن طريق تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج إلى فتح أبواب الدولة وتعزيز التبادلات الاقتصادية مع دول العالم. ومع اندماج الصين في الاقتصاد العالمي تستفيد الصين من الفرص التي جاءت بها العولمة، وفي الوقت نفسه لا مفر من أن يتأثر اقتصاد الصين بالبيئة الاقتصادية العالمية أيضاً. هناك مشكلتان على الأقل علينا أن نهتم بهما:

الأولى، اعتماد اقتصاد الصين على التجارة الخارجية:

نفذت الصين استراتيجية التنمية الاقتصادية الموجهة نحو الخارج بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، إن هذه الاستراتيجية تتفق مع ظروف الصين ومزاياها النسبية، لأن ما كان يتوافر لدى الصين هو الموارد البشرية الوافرة، وما كان ينقصها هو الرأسمال والتكنولوجيا، فلا بد للحكومة أن تبذل جهوداً كبيرة في دفع الاقتصاد الموجه نحو الخارج عن

طريق اتخاذ سياسات تفضيلية متنوعة، وذلك يساعد على جذب الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية ودفع التنمية الاقتصادية وحل مشكلة التوظيف ورفع مستوى معيشة الشعب. تدل تجارب الصين على أن هذه الاستراتيجية نافعة وقدمت مساهمة بالغة في التنمية الاقتصادية السريعة في السنوات الماضية. أظهرت البيانات أن حجم الواردات والصادرات الصينية ارتفع أكثر من 160 ضعفاً في الفترة ما بين عام 1978 وعام 2016، وتتجاوز نسبة نموها نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي بكثير. في عام 2016 بلغ حجم الواردات والصادرات الصينية 3684 مليار دولار أمريكي، فقد ازداد نصيب الصين في التجارة العالمية من 0.8% في عام 1978 إلى أكثر من 14% في عام 2016.[1]

على الرغم من أن الاقتصاد الموجه نحو الخارج لعب دوراً إيجابياً كبيراً في دفع الصعود الاقتصادي الصيني، فقد ظهرت بعض المشاكل الجديدة الناجمة عنه أيضاً: فقد تجاوزت حصة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي الصيني 50%، وهذه الحصة مرتفعة جداً مقارنة مع الدول الأخرى، سواءً أكانت دولاً متقدمة أم دولاً ناشئة. ويعني ذلك أن التنمية الاقتصادية الصينية تعتمد على طلب السوق الدولي إلى حدّ كبير. مثلاً، تأثرت الصين بالأزمة المالية الآسيوية التي انفجرت عام 1997 والأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في عام 2008 كثيراً. أفلست مؤسسات

---

[1] الأرقام عن : المكتب الوطني الصيني للإحصاء،
http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj

ومصانع كثيرة تختص بالتجارة الخارجية، وخاصة المصانع في المنطقة الساحلية في جنوب شرقي الصين، وفقد عمال كثيرون أعمالهم. الآن تسعى حكومة الصين إلى معالجة التناقضات الهيكلية داخل اقتصاد الصين، ولكن ذلك سيستغرق وقتاً طويلاً.

الثانية، صعوبة حماية مصالح الصين خارجها

كانت مصالح الصين الرئيسة قبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح تتمثل في الحصول على اعتراف المجتمع الدولي وحماية السيادة وسلامة الأراضي، وكانت المصالح السياسية أهم من المصالح الاقتصادية. أما في الفترة ما بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح فقد أصبحت الصين تتحول من الوضع المغلق إلى الوضع المفتوح الشامل سعياً إلى الاندماج في المجتمع الدولي ولعب دور أكبر في الشؤون الدولية، وفي هذا السياق أصبحت المصالح الاقتصادية أهم وأبرز من الماضي، حتى تجاوزت المصالح السياسية والأمنية إلى حد ما.

إذاً نقول، إن العمل الرئيس للصين في الفترة الأولية بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح هو جذب الرأسمال والتكنولوجيا إلى داخلها، أي أن العمل الرئيس للصين منذ أوائل القرن الحادي والعشرين هو "الانطلاق إلى الخارج". الآن قد امتدت مصالح الصين إلى أنحاء العالم، حيث قد أسست المؤسسات الصينية أكثر من 10000 مصنع أو فرع خارج الصين، ويبلغ حجم الاستثمارات الصينية في الخارج أكثر من 1100 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن الصين تستفيد من استثماراتها في الخارج، إلا

أنه تواجهها ضغوط وأخطار أيضاً. على سبيل المثال تكلّفت حكومة الصين موارد بشرية ومالية كثيرة لإخلاء المواطنين الصينيين في ليبيا واليمن بسبب الحرب المنفجرة هناك، وتعرضت المؤسسات الصينية لخسائر ضخمة تُقدر بأكثر من 10 مليارات دولار أمريكي بعد سقوط حكومة معمر القذافي. وتوجد إمكانية انفجار مثل هذه الأزمات أو الحوادث في الدول الأخرى في المستقبل، فلا بد لحكومة الصين أن تعطي اهتماماً أكبر لضمان أمن مواطنها وممتلكاتها في الخارج. "لقد أصبحت تكلفة الاشتراك في الأنشطة الاقتصادية العالمية أعلى فأعلى"[1].

[1] وي جيا "اقتصاد الصين في عصر التكاليف العالية"، مجلة "اقتصاد صناعة الصين"، العدد 9 عام 2015، ص30.

الفصل الثالث

أهمية العالم العربي للتنمية السلمية الصينية

إن طريق التنمية السلمية الصينية هو اختيار لجميع الصينيين وحتمية لتاريخ البلاد، وكما ذُكر سابقاً، فإن الصين ما تزال تواجه تحديات وصعوبات كثيرة في طريقها لتحقيق التنمية السلمية، مثل التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وقلق المجتمع الدولي تجاه النهوض السلمي الصيني، والوضع الخطر لأمن الطاقة للصين، وأيضاً الاحتكاكات والصراعات المتزايدة في التجارة الخارجية، وغيرها من التحديات. لذلك ومع تعمق العولمة الاقتصادية وازدياد الترابط بين الدول في المجتمع الدولي، فلن تستطيع الصين حل هذه التحديات والصعوبات معتمدة على نفسها فقط، بل تحتاج إلى المزيد من المنصات المناسبة والشركاء الموثوق بهم لحلها، ويمكن القول إن الدول العربية لها أهمية كبيرة لا غنى عنها للتنمية السلمية في الصين.

1، العالم العربي هو شريك هام للصين للحصول على الدعم السياسي

لقد أثبت التاريخ أن العالم العربي هو مصدر هام للصين للحصول على الدعم السياسي في المجتمع الدولي كلما حدثت الحوادث الكبرى التي تنطوي على المصالح الصينية. بعد تأسيس الصين الجديدة، عملت الحكومة الصينية على تعزيز التضامن مع البلدان الإشتراكية، وتقديم الدعم للدول المضطهدة ولحركات التحرير ضد الإمبريالية والاستعمار كأولويات في استراتيجيتها الدبلوماسية، وهذا بالتزامن مع تطور حركة التحرر الوطني في العالم العربي. وعلى هذه الخلفية التاريخية توصل الجانبان الصيني والعربي إلى كثير من الآراء المشتركة في الشؤون السياسية، وتم إنشاء العلاقات السياسية المتبادلة الحسنة بين الجانبين بسلاسة. بعد مؤتمر باندونغ عام 1955 أقامت الصين العلاقات الدبلوماسية مع كل من مصر وسوريا واليمن والعراق والمغرب والجزائر والسودان، مما كسر الحصار الذي فرضته الدول الغربية على الصين الجديدة؛ في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حظيت الصين بدعم كبير من الدول العربية في شأن استعادة مقعد الصين الشرعي في الأمم المتحدة، وفي الدورة ال26 للجمعية العامة للأمم المتحدة كان هناك ثماني دول عربية من بين الدول الثلاث والعشرين التي طرحت مشروع استعادة مقعد الصين الشرعي في الأمم المتحدة، وأدلت الدول العربية بأصواتها لصالح الصين؛ في 1989 وقعت اضطرابات سياسية في بعض مدن الصين، وفرضت الدول الغربية

عقوبات على الصين إثر هذه الإضطرابات في محاولتها لعزلها، وواجهت الصين ضغوطاً سياسية كبيرة في هذا الوضع، غير أن الدول العربية اتخذت موقفاً مختلفاً تماماً عن الدول الغربية، وأبدت فهمها لحكومة الصين. وبالإضافة إلى ذلك، قام كل من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة زايد آل نهيان والرئيس المصري حسني مبارك وغيرهم من الزعماء العرب بزيارة إلى الصين، على الرغم من أن بعض الدول الغربية ألغت خطة الزيارة إلى الصين. وفي أواخر 1989 قام رئيس الصين يانغ شانج كون بزيارة إلى مصر والكويت والإمارات وعُمان تلبية لدعوة حكوماتها، وحظي باستقبال حار من قبل الأصدقاء العرب. لقد كانت هذه الزيارات المتبادلة بين الصين والدول العربية مهمة جداً للصين في كسر الحصار والعقوبات من الدول الغربية واستعادة نفوذ وشهرة الصين الدولية؛ منذ التسعينيات من القرن الماضي وقفت الدول العربية ثابتة على جانب الصين في مؤتمرات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واعترضت على التدخل الهيمني والتساؤل الطائش من قبل الدول الغربية بشأن حقوق الإنسان في الصين، وأعطت دعماً سياسياً قوياً للصين؛ وحول قضية تايوان، فإن الدول العربية أيضاً تهتم بأخذ مصالح المجموع بعين الاعتبار، والتمسك بسياسة صين واحدة، ورفض إقامة أي علاقة رسمية مع تايوان.

في ظل الظروف التاريخية الجديدة، وعلى الرغم من أن الصين تتمسك بالتنمية السلمية، وتسعى جاهدة إلى بناء عالم متناغم، فما زالت

هناك شكوك ومخاوف في المجتمع الدول تجاه الصين في اتجاه تنميتها ونهج تنميتها، ومن المؤكد أن سياسة الاحتواء التي تنفذها الدول الغربية ضد الصين لن تتغير، وسوف تظهر أنواع جديدة من الاحتواء باستمرار في المستقبل. وإلى جانب ذلك، فقد أكدت الصين مراراً وتكراراً أنها لن تتحدى النظام الدولي القائم ومركز الدول الغربية القيادي في العالم، لكن مع زيادة نمو القوة الوطنية للصين وتوسع نفوذ الصين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية على المسرح الدولي، فسوف تمس الصين المصالح القائمة للدول الغربية، وستشارك في بناء وابتكار الآليات الدولية تدريجياً بكل تأكيد، مما سيؤدي إلى احتكاكات ونزاعات مع الدول الغربية. وفي هذا الصدد، يتعين على الصين تعزيز التعاون مع البلدان النامية، بما فيها الدول العربية، وتقوية المركز الأساسي للبلدان النامية في دبلوماسية الصين، لكي تصبح الدول العربية الشريك الموثوق به، والمورد السياسي القيّم، اللذين يمكن للصين الاعتماد عليهما والاستفادة منهما.

2، الدول العربية هي صديق موثوق به للصين لحماية أمن الوطن

إن العالم العربي ليس مجاوراً الصين جغرافياً، ولكن من وجهة النظر الجيوسياسية فهو يعد امتداداً للمناطق المجاورة للصين، حيث تشكل منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا التي تقع فيها الدول العربية جزءاً هاماً كفضاء خارجي مهم للصين لتحقيق بقائها وتنميتها. ونظراً لقضية تايوان العالقة، ووجود التطويق الاستراتيجي الذي تريده الولايات المتحدة ضد الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يلعب العالم العربي دوراً مهماً لضمان التنمية السلمية الصينية بصفته الحاجز الاستراتيجي والمنصة الاستراتيجية لتحقيق المصالح الوطنية للصين. لكن من الملاحظ أن السلام والتنمية قد أصبحا الموضوع الرئيس لهذا العصر، والإمكانية لاندلاع الحرب بين الصين والبلدان الأخرى ليست كبيرة، لذلك فإن أهمية العالم العربي للصين في مجال الأمن تتمثل في الأمن غير التقليدي وخاصة في مكافحة الإرهاب أكثر فأكثر.

فأولاً، في السنوات الأخيرة كانت الصين تشكو من تعرض مصالحها في العالم العربي للاعتداء والهجوم من قبل الإرهابيين، فعلى سبيل المثال، حدثت عدة هجمات إرهابية على الشركات الصينية والجاليات الصينية في السودان والعراق والجزائر وغيرها من الدول العربية، مما أدّى إلى خسارة مادية وأضرار إنسانية. لذا يجب على الصين أن تعمل على تعزيز التواصل والتنسيق والتعاون مع الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال

التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف، من أجل حماية مصالح الصين الوطنية الموجودة في العالم العربي.

وثانياً، إن عمل الصين الهادف إلى مكافحة القوات الإرهابية المحلية ولا سيما تركستان الشرقية الإرهابية، هو من شؤون الصين الداخلية، ولكن في الوقت نفسه، ما يزال الحصول على التفهم والدعم من قبل الدول العربية ضرورياً ومهماً جداً. ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه المنظمات الإرهابية مثل تركستان الشرقية الإرهابية تحصل على التمويل والدعم التقني من بعض المنظمات الإرهابية التي تقع في الدول العربية، لتصبح جزءاً من القوى الإرهابية الدولية وتخطط وتحرض وتنظم الأعمال الإرهابية ضد الصين من خارج البلاد، وبالتالي فإن مكافحة تركستان الشرقية الإرهابية بحاجة إلى التعاون والمساعدة من الدول العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تمارس قوى كرتكستان الشرقية الإرهابية أنشطتها الإرهابية والانفصالية بمفاهيم "حقوق الإنسان" و"الحرية الدينية" و"مصالح الأقليات"، بهدف خداع الرأي العام وإشاعة البلبلة، ومع تأثيرات من تشويه وسائل الإعلام الغربية والمشاعر الدينية فقد أدى هذا إلى سوء الفهم من قبل بعض رجال الدين العرب، حتى العاديين الذين تنقصهم المعلومات الكافية والمعارف الشاملة حول سياسة الصين الدينية، مما جعلهم يعتقدون أن سياسة الصين هي اضطهاد إخوانهم المسلمين. في 5 يوليو 2009 وقعت في أورومتشي عاصمة شينجيانغ بالصين اضطرابات نظمتها قوى تركستان الشرقية الإرهابية ضد السكان المدنيين المحليين

بأعمال شغب، واتخذت الحكومة الصينية التدابير الشرعية اللازمة لمعالجة المشكلة، غير أن هناك بعض الناس والشخصيات الدينية ورجال الوسائل الإعلامية العرب قد تجاهلوا الحقيقة وأبدوا آراء مفعمة بالمشاعر الدينية ضد الصين ومواقف غير ودية تجاه الصين، الأمر الذي أضر بالعلاقات الودية التقليدية بين الصين والعالم العربي، ووفر أيضاً ذريعة للقوى الغربية لمهاجمة الصين. تعتبر مسألة مكافحة قوى تركستان الشرقية الإرهابية خطاً أحمر، مثل قضية تايوان، والذي لا يجوز لأي بلد المساس به، لذلك فإن تعزيز التعاون مع الدول العربية في مجال الأمن غير التقليدي أمر مهم جداً للصين، وعلها التوصل مع الدول العربية إلى الآراء المشتركة في هذا المجال لضمان تنميتها السلمية ومصالح الجانبين المشتركة.

3، العالم العربي هو من أهم مصادر النفط للصين

يختلف هيكل الطاقة الصيني بشكل كبير عن هيكل الطاقة العربي، وللدول العربية أهمية عظيمة في ضمان إمدادان النفط للصين وأمن طاقتها. ووفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 الذي أصدره صندوق النقد العربي، فقد بلغت احتياطيات النفط المؤكدة في العالم العربي 669.7 مليار برميل، وهو ما يشكل 50.3% من احتياطيات النفط العالمية، وتمثل خمس دول عربية 92.6% من احتياطيات النفط المؤكدة في المنطقة: السعودية 39.5% والعراق 17.2% والكويت 15.2% والإمارات 14.6% وليبيا 6.2%، وفي الوقت نفسه ما زال هناك حجم كبير من احتياطيات النفط غير المثبتة في العالم العربي. ويمكن القول إن الدول العربية الغنية بالموارد النفطية ستحتل المركز العالمي كقلب إمدادات النفط لفترة طويلة في المستقبل بفضل بيئتها الجيولوجية البترولية الجيدة وخزانها النفطي الضخم وظروفها المتفوقة للتعدين. والصين كبلد غني بالفحم وفقير بالنفط والغاز الطبيعي، تواجه مشكلة النقص الهيكلي في استهلاك الطاقة وخاصة في النفط. في عام 2010 تجاوزت نسبة اعتماد الصين على النفط المستورد من الخارج 50%، أما في عام 2016 فقد تجاوزت هذه النسبة 65%. ومن هذه الواردات من النفط الخام جاء أكثر من 50% من السعودية والكويت وعُمان والسودان وغيرها من الدول العربية، وتمثل السعودية وحدها أكثر من 20% من واردات الصين للنفط

الخام، مما يدل على أهمية العالم العربي الكبيرة في ضمان إمدادات النفط وأمن الطاقة للصين.

تعاني الصين في عملية تنميتها من مشكلة إمداد النفط والغاز الطبيعي، وفي هذه السنوات يرى بعض المحللين أن الاضطرابات المستمرة والوضع غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط سيتركان تأثيرات سلبية على ضمان إمدادات النفط للصين، ويقترحون أن تقلل الصين اعتمادها على الدول العربية في استيراد النفط الخام وتتوجه إلى الدول المجاورة أكثر لحل هذه المشكلة، بثلث من روسيا وآسيا الوسطى وثلث من أمريكا اللاتينية وافريقيا والباقي من الشرق الأوسط. هذا النوع من الترتيبات هو مثالي نسبياً، ولكن لا تستطيع روسيا ودول آسيا الوسطى سد ثلث حاجات الصين إلى النفط الخام، وما زالت توجد مشكلة في النقل واللوجستية. في حين تعاني بعض الدول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية من الصراعات والحروب والأزمات الاقتصادية، فضلاً عن مسافة النقل الطويلة، لذلك من الصعب أن تدخل هذه الترتيبات حيز التنفيذ على المدى القصير والمتوسط.

وفي الوقت الحالي يعز على الصين تحقيق تعددية المصادر لواردات النفط، لذا يتعين عليها أن تعمل على ضمان واردات النفط الخام من الدول العربية كعنصر رئيس لتحقيق استقرار أمن الطاقة في مسيرة الصين لتنمها الاقتصادية في المستقبل. ويمر اقتصاد الصين الآن بمرحلة التنمية السريعة، وما زال هناك مجال أكبر وأوسع لاستهلاك النفط في المستقبل

القريب، هذا من جانب، ومن جانب آخر، يشكل الفحم أكبر حصة في هيكل استهلاك الطاقة في الصين، حيث تبلغ هذه النسبة أكثر من 68%، وتشكل الأنواع الأخرى من الطاقة النظيفة نسبة قليلة في هذا الهيكل، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على تنمية اقتصاد الصين وتحسن بيئتها الإيكولوجية وارتفاع مستوى معيشة شعب الصين.[1] اليوم يعير المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً لحماية البيئة وتوفير الطاقة، لذلك على الصين تعديل هيكلها في استهلاك الطاقة في أسرع وقت ممكن، ولكن يجب أن لا تظل تكنولوجيا الطاقة الجديدة غير ناضجة في الصين، فلا بد لها أن تحصل على مزيد من النفط والغاز الطبيعي لضمان أمن طاقتها. إذاً، تواجه الصين في فترة ما في المستقبل مشكلة نقص النفط الخام، ولذا، فإن الخيار الوحيد لحل هذه المشكلة هو تعزيز تعاونها مع الدول المصدرة للنفط، وخاصة الدول العربية التي تلعب دوراً حاسماً في تقديم إمدادات النفط للصين.

---

[1] تشيان شيوا وون "التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسطية في مجال الطاقة"، مجلة "الرؤية الدولية"، العدد 1 عام 2008، ص45.

4، العالم العربي هو مسرح مهم للصين لتنفيذ الاستراتيجية الاقتصادية الموجهة نحو الخارج

لقد شهدت الصين إنجازات ملحوظة تجذب انتباه العالم كله في تنمية اقتصادها بعد أربعين عاماً تقريباً منذ تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج، وقد أدركت الحكومة الصينية أن المشاكل الرئيسة التي تواجهها الصين في تنميتها الآن ليست نقص الأموال أو التكنولوجيا أو القدرة الإنتاجية، بل هي كيفية انتهاز الفرص الجديدة التي أتت بها العولمة الاقتصادية لتحقيق الاندماج الأكثر في اقتصاد العالم والارتقاء بمكانتها في الهيكلة الصناعية العالمية. يمكن أن نقول إن هناك إمكانية كبيرة للصين لتحقيق هذا الهدف بفضل تكنولوجياتها الناضجة ورأسمالها الضخم وشركاتها القوية.

لا شك في أن الدول العربية هي شريك هام للصين في تنفيذ استراتيجيتها التنموية الاقتصادية ولتحقيق الفوائد المشتركة:

فأولاً، الدول العربية هي مقصد هام للسلع الصينية. إن معظم الدول العربية تعاني من عدم وجود النظام الصناعي الكامل، ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير الطاقة والمنتجات الزراعية وصناعات التصنيع البسيطة والسياحة وإلخ، فتحتاج دائماً إلى حجم ضخم وأنواع مختلفة من الواردات من خارجها. فحسب ما جاء في بيان جامعة الدول العربية، إن حوالي 92% من السلع في الدول العربية مستوردة من خارج

المنطقة، وتبلغ قيمتها مئات المليارات من الدولار الأمريكي كل سنة، وتشمل السلع الطعام والملابس والأحذية والقبعات ومواد البناء والأثاث والسيارة والآلات والمعدات والمنتجات الإلكترونية وغيرها من المنتجات المختلفة، لذلك، تعتبر الصين الدول العربية سوقاً مهمة لتصدير منتجاتها المتميزة؛

وثانياً، الدول العربية هي مقصد مهم للشركات الصينية للقيام بالأعمال. في السنوات الأخيرة، خصّصت الدول العربية ميزانية كبيرة لتحسين البنية التحتية، وخاصة في الاتصالات والكهرباء والطرق والجسور والإسكان. فعلى سبيل المثال بلغت القيمة الإجمالية لمشاريع البنية التحتية في دول الخليج العربي أكثر من تريليون دولار أمريكي في السنوات الأخيرة. وهي فعلاً فرصة سانحة للشركات الصينية، التي تتمتع بقدرة تنافسية كبيرة، لتبرز مزاياها وتحقيق المنفعة المتبادلة في المجالات التقليدية والجديدة مثل البتروكيماويات والاتصالات والبناء والكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة وقطاع التكونوجيا الفائقة، الخ.

خلاصة القول، إن التنمية السلمية هي خيار استراتيجي اختارته الصين بناء على ظروفها الوطنية وتجاربها التاريخية والأوضاع الدولية، وهي أيضاً الاستراتيجية الأساسية التي ترشد شؤون الصين الداخلية والدبلوماسية. لا شك في أن الصين ستواجه كثيراً من الصعوبات والتحديات في عملية تنميتها السلمية في مجالات السياسة والاقتصاد والطاقة والأمن وغيره، والتي قد تعيق نهضة الصين وتنميتها السلمية، إن لم تستطع الصين معالجتها بصورة جيدة. وفي هذا الصدد، فإن حاجة

الصين إلى الفهم والدعم من قبل المجتمع الدولي، بما فيه الدول العربية، أكثر من أي وقت مضى. وتعتبر الدول العربية شريكاً يستحق الاعتماد عليه في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والطاقة، ولها أهمية كبيرة لتحقيق التنمية السلمية الصينية.

الباب الثاني

القوة الناعمة خيار حتمي للصين للحفاظ على مصالحها الوطنية في العالم العربي

العالم العربي له مكانة استراتيجية هامة تتجسد في موقعه الجغرافي المهم وثرواته الطبيعية الغنية والموارد البشرية الوافرة. وإن الاعتداءات والاحتلالات والتنازعات التي تعرضت لها الدول العربية في العصر الحديث إن دلت على شيء فإنما تدل على مكانتها البارزة على المسرح الدولي. ولكن ما يجدر ذكره هو أن الدول الكبيرة بدأت تهتم باستعمال القوة الناعمة للحفاظ على مصالحها، على الرغم من أنها قد لجأت إلى استعمال القوة الصلبة المتمثلة في المهاجمة العسكرية والعقوبات الاقتصادية مراراً في السنوات الأخيرة. سنختار في هذا الجزء بعض الدول الكبيرة كمثال لكي نسلط الضوء على التنافس بينها في تنمية قوتها الناعمة في العالم العربي.

على سبيل المثال، الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم، وهي تتمتع بالقوة الصلبة والقوة الناعمة الكبيرتين في آن واحد، وتقوم بدور رئيس في شؤون الشرق الأوسط؛ فرنسا هي من الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن للأمم المتحدة، وهي تعد من أهم الدول في الاتحاد الأوروبي، ولها نفوذ تقليدي في منطقة الشرق الأوسط لا يجوز تجاهله؛ وعلى الرغم من أن روسيا لم تعد من القوى العظمى في العالم، غير أنها ما تزال تلعب دوراً هاماً على الساحة الدولية، ولا سيما في الدول العربية، ولديها طاقة كامنة لتحقيق النهضة الجديدة؛ أما اليابان فتسعى إلى تحقيق حلمها لتصبح قوة عظمى حقيقية في العالم، وتهتم بتنمية قوتها الناعمة تجاه العالم العربي باستغلال السبل الاقتصادية والتجارية. لذا فعلى الصين بذل جهود أكبر في تنمية قوتها الناعمة المتميزة في العالم

العربي لتحتل مكانة ذات أهمية استراتيجية أكبر في العالم، ولتحافظ على مصالحها الوطنية الكبيرة وتدعم العلاقات الصينية العربية التي تتميز بالمنفعة المتبادلة والفوائد المشتركة.

الفصل الأول

قوة أمريكا الناعمة ووسائلها للحفاظ على مصالحها في العالم العربي

1، مصالح أمريكا الاستراتيجية الرئيسة في العالم العربي

بعد الحرب العالمية الثانية حلت أمريكا محل بريطانيا وفرنسا في منطقة الشرق الأوسط، وبدأت المجابهة الشاملة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الميادين السياسية والاقتصادية والأيديولوجية في هذه المنطقة. وبعد انتهاء الحرب الباردة صارت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، وبدأت تقوم بدور قيادي رئيس في شؤون منطقة الشرق الأوسط. ويمكن تلخيص مصالح أمريكا الرئيسة في العالم العربي بما يأتي:

أولاً: يعد العالم العربي جزءاً محورياً في استراتيجية أمريكا العالمية. أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة في العالم اليوم، ولديها القوة الصلبة والقوة الناعمة الكبيرتان في آن واحد، وبفضل هاتين القوتين الكبيرتين فقد تم تشكيل الاستراتيجية العالمية المتكاملة. وعلى الرغم من أن الأولويات الاستراتيجية التي حددتها الحكومات الأمريكية مختلفة، ولكنه تتخذ كلها دون استثناء العالم العربي كمحور استراتيجيتها العالمية، حيث إنه يحتل موقعاً جغرافياً واستراتيجياً بارزاً لا بديل له، يربط القارات الثلاث والبحار الخمسة والمحيطين العالميين. ويرى الباحث الأمريكي الشهير نيكولاس

سبيكمان، الذي قدم أبحاثاً قيمة في النظرية الجيوسياسية، أن من يسيطر على منطقة الشرق الأوسط يسيطر على المناطق الأوراسيوية كلها، ومن يسيطر على المناطق الأوراسيوية يأخذ مصير العالم في يده. فبالنسبة إلى أمريكا، إذا سيطرت على الدول العربية فيمكن أن تهدد إيران وتسيطر على آسيا الوسطى وتحد من نفوذ روسيا شمالاً والصين شرقاً. وهكذا يمكن القول إن العالم العربي هو الجزء المحوري لاستراتيجية أمريكا العالمية.

ثانياً: ضمان أمن الطاقة هو من أهم الأهداف لأمريكا في العالم العربي. تتصدر أمريكا قائمة الدول الأكثر استهلاكاً للنفط في العالم، و25% من النفط المستهلك من قبلها هو الوارد من البلدان العربية. وبعد أزمة النفط عام 1973 أدركت أمريكا تماماً الأهمية الكبيرة للبلدان العربية في ضمان أمن طاقتها وتنميتها الاقتصادية السليمة، لذلك لا بد لأمريكا أن تسيطر على البلدان العربية المنتجة للنفط بهدف حماية احتياجاتها الخاصة للنفط. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر أمريكا، التي تسعى دائماً من أجل المكانة القيادية العالمية، النفط أداة استراتيجية بالغة الأهمية، كما ذكر الباحث السياسي الأمريكي الشهير هنري كسنجر أن النفط هو مفتاح السلطة العالمية ومن يسيطر عليه يسيطر على العالم كله.

ثالثاً: للبلدان العربية أهمية كبيرة في ضمان أمن أمريكا الوطني وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب. بعد انتهاء الحرب الباردة لم تعد المجابهة بين الكتلتين العسكريتين قائمة في العالم، مما أدى إلى تقلص إمكانية اندلاع حرب عالمية جديدة إلى حد كبير، لكن من الملاحظ أن أمريكا في

الوقت الحالي هي القوة العظمى العالمية الوحيدة التي ما تزال تواجه التحديات الجديدة التي تتمثل في التهديدات التي يشكلها الإرهاب بجميع أشكاله. وهجوم 9/11 عام 2001، وسلسلة من الهجمات الإرهابية ضد الدول الغربية بعد ذلك، أثبتت أن الإرهابيين اليوم يحلون محل الأعداء التقليديين، وهم قادرون على إلحاق خسارة فادحة بأمريكا وحلفائها. وبعد هجوم 9/11 اعتبرت أمريكا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل من أكبر التهديدات لها، واتخذت مكافحة الإرهاب وتدمير المنظمات الإرهابية العالمية أولويات لها. لذا لا بد لأمريكا من تعزيز تعاونها مع البلدان العربية في مجال مكافحة الإرهاب للحصول على تفاهمها ودعمها من أجل تحقيق القضاء التام على الإرهاب.

2، قوة أمريكا الناعمة في العالم العربي والتحديات التي تواجهها الصين في هذا المجال

إن أمريكا تتمتع بالقوتين الصلبة والناعمة الكبيرتين، وهي تقدر على استعمال قوتها الصلبة بأشكالها المتعددة لضمان وتوسيع مصالحها في العالم العربي، فعلى سبيل المثال، بعد هجمات 9/11 عام 2001 شنت أمريكا حربين متتاليتين على أفغانستان والعراق، وأجبرت الدول المعنية في المنطقة على القيام بالإصلاح الديمقراطي على أساس ما تريده أمريكا من أجل تعزيز سيطرتها الشاملة سياسياً واقتصادياً وثقافياً على البلدان العربية. وفي الوقت نفسه تهتم أمريكا باستعمال قوتها الناعمة بأشكالها المتنوعة التي لا مثيل لها بين دول العالم الأخرى لتمكين وضمان تنفيذ استراتيجها العالمية ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: إن أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة اليوم في العالم، ولا تتجسد قوتها الجبارة في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وغيرها فحسب، بل في تأثيراتها على المنظمات الدولية أيضاً. إن أمريكا هي الدولة التي أنشأت معظم المنظمات الدولية القائمة، وهي تظل تؤثر في اتخاذ القرارات الهامة فيها، وتستطيع دائماً الحصول على الشرعية لحركاتها باستغلال تأثيراتها في المنظمات الدولية. علاوة على ذلك، يمكن لأمريكا تقرير شؤون منطقة الشرق الأوسط باستعمال قوتها في المنظمات الدولية من خلال إنشاء آليات متعددة الأطراف، ولولا مشاركة أمريكا فإنه من الصعب

التوصل إلى آراء مشتركة وإيجاد حل سياسي شامل لحل النزاعات بين الأطراف المعنية. وهكذا أصبح تحكم أمريكا في المنظمات الدولية طريقة مهمة وفعالة من قوتها الناعمة تجاه العالم العربي.

ثانياً: إن البلدان العربية تعتمد على أمريكا اقتصادياً بشكل كبير حالياً، مما يعزز قدرة أمريكا على تقوية سيطرتها على العالم العربي وفرض نفوذها عليه. إن القوة والسلطة تتحققان من خلال الاعتماد المتبادل بين جانبي القوة والضعف، واعتماد جانب الضعف على جانب القوة يعزز دائماً سلطتها وقدرة سيطرتها على الضعف، على الرغم من أن أمريكا بصفتها جانب القوة تعتمد على البلدان العربية اقتصادياً لضمان أمن طاقتها وتنميتها المستديمة، وهي أيضاً تسعى منذ وقت طويل إلى تخفيف اعتمادها على النفط والغاز الطبيعي المستورد من البلدان العربية اعتباراً من انتهاء أزمة النفط في السبعينيات من القرن الماضي، والآن قد انخفضت حدة اعتماد أمريكا على النفط العربي إلى أقل من 20%، وهذا الرقم هو الأقل والأدنى بين الدول الكبرى في العالم، أما بالنسبة إلى البلدان العربية فهي تعتمد على أمريكا اقتصادياً إلى حد كبير، ويوجد في العالم العربي عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات التي قد مدت جذورها القوية ورسخت علاماتها في حياة الشعوب العربية اليومية، مما ترك تأثيرات جبارة على التنمية الاقتصادية في هذه البلدان العربية، وبالإضافة إلى ذلك، تحصل البلدان العربية على دخل بالغ من الدولارات النفطية من خلال تصدير نفطها إلى دول العالم، ولكن هذا الدخل يتدفق إلى أمريكا عن

طريق الاستثمارات المتنوعة، لذلك فقد اكتسبت أمريكا مزيداً من النفوذ والقوة الناعمة من خلال العلاقة غير المتساوية بينها وبين البلدان العربية.

ثالثاً: تعتبر أمريكا أقوى دولة في العالم في مجال صناعة الاتصالات ووسائل الإعلام، مما يساعدها في صياغة الرأي العام الدولي، وحتى السيطرة عليه. وتولي أمريكا اهتماماً بالغاً لحماية مصالحها أو رفع شرعية حركاتها الدبلوماسية والعسكرية عن طريق وسائل الإعلام، التي يمكن أن نجد دورها الكبير في كل من حرب أفغانستان وحرب العراق ومسألة إيران النووية وقضية فلسطين وغيرها من القضايا المختلفة.

رابعاً: تلقى الثقافة الأمريكية إعجاباً بين العرب وخاصة الشباب، على الرغم من أن كثيرا منهم يكرهون ويعارضون سياسة أمريكا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشدة، غير أنهم ما زالوا متيمين بأساليب الحياة الأمريكية والثقافة الأمريكية المتميزة، لا سيما ثقافتها الحديثة المتمثلة في الأفلام والمسلسلات التلفزيونية والموسيقى وغيرها من المنتجات الثقافية. وقد انتشرت اليوم المنتجات الثقافية الأمريكية في العالم العربي كله وأثرت في سلوك العرب وتفكيرهم تأثيراً كبيراً، وحفزت في أنفسهم الرغبة الشديدة في تغيير الوضع الراهن، ويمكن القول إن ثورات الربيع العربي التي بدأت في أوائل عام 2011 واجتاحت العالم العربي مما يدل على تأثير الثقافة الأمريكية في الشاب العرب.

وعل الرغم من أن قوة أمريكا الناعمة في العالم العربي تتمتع بمزايا واضحة، ولكنها ذات نقائص ومشاكل كثيرة أيضاً، وخاصة لأن سياسة

أمريكا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط قد أدت إلى الاستياء والتذمر على نطاق واسع بين العرب، حتى أصبحت السبب الرئيس لانخفاض قوتها الناعمة ونفوذها في المنطقة. لكن يجب الاعتراف بأن أمريكا ما زالت القوة العظمى الوحيدة على المسرح الدولي، ولها قوة ناعمة كبيرة تتجسد في قدرتها على التحكم في الرأي العام العالمي وقوة التأثير في سلوك سائر الدول العالمية من خلال صياغة الآليات الدولية. وقد شكل ذلك ضغوطا كبيرة على الصين في تطوير علاقتها التقليدية مع البلدان العربية. ولا تمتلك الصين في الوقت الحالي موارد كافية لمنافسة أمريكا في مجال القوة الناعمة، لذا ينبغي لها أن تفكر بشكل جدي في تنمية قوتها الناعمة ورفع جاذبيتها تجاه الشعوب العربية بشكل إبداعي، لضمان مصالح الصين الموجودة في العالم العربي، ودفع العلاقة التقليدية الصينية العربية إلى الأمام باستمرار.

الفصل الثاني

قوة فرنسا الناعمة ووسائلها للحفاظ على مصالحها في العالم العربي

1، المصالح الاستراتيجية الرئيسة لفرنسا في العالم العربي

تتمثل مصالح فرنسا الاستراتيجية في ثلاثة جوانب:

أولاً- في مجال السياسة. فرنسا دولة تتميز بالفخر الوطني والشعور القوي بتحمل المسئولية الدولية، وهي تعتبر نفسها دائماً قوة تلعب دوراً لا يُستغنى عنه على المسرح الدولي، على الرغم من أنها تعرضت لضربة نفسية فادحة بسبب فشلها الكامل في الحرب العالمية الثانية. في السنوات الماضية ظلت فرنسا تسعى بنشاط إلى كسب المكانة البارزة في العالم كقوة كبرى، وذلك على أساس استراتيجيتها الدبلوماسية التي طرحها الرئيس الأسبق شارل ديجول. ومن المعروف أن الدول العربية لديها قضايا أكثر تعقيداً وحساسية لقربها من فرنسا جغرافياً، وكانت تتأثر بها على نطاق واسع منذ عصر الاستعمار. ولذلك تتخذ فرنسا الدول العربية كأفضل مقصد للعب دورها وتقوية نفوذها وتشكيل صورتها الإيجابية.

ثانياً- في مجال الطاقة. تعد فرنسا دولةكبيرة يبلغ عدد سكانها 62 مليون نسمة، وهي من أكبر الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا أيضاً. لذلك فإنها تظل من بين الدول الأكثر استهلاكاً للطاقة في العالم، حيث يشكل استهلاك فرنسا للطاقة 2.5% من الإجمالي العالمي، لتحتل المركز السابع في العالم. ولكن ما يجدر ذكره هو أن فرنسا دولة تعاني من نقصان الموارد الطبيعية، وقد أعلنت الحكومة الفرنسية في إبريل 2004 إغلاق المنجم الأخير في داخل البلاد، وهذا يرمز إلى انتهاء عصر صناعة تعدين الفحم في البلاد، وفي الوقت نفسه، فإن فرنسا لا تستطيع سد حاجاتها إلى النفط والغاز الطبيعي إلا بـ 3% فقط، فلا بد لفرنسا أن تعتمد على استيراد الطاقة من خارجها.[1] في هذه الحالة تعتبر فرنسا أمن الطاقة مصلحة جوهرية لها، وتعتبر العالم العربي من أهم المناطق لضمان أمن إمدادات الطاقة لها. وبالإضافة إلى ذلك فقد شاركت الشركات الفرنسية المتعددة الجنسيات في كل الحلقات من صناعة النفط في البلدان العربية باستثماراتها الضخمة، لذا يعد ضمان أمن الاستثمارات الفرنسية في صناعة النفط في العالم العربي أيضاً من بين أهم الأهداف الاستراتيجية لفرنسا.

[1] شبكة الطاقة الصينية "فرنسا وسياساتها الثلاث لضمان أمن الطاقة"، 27 يوليو http://www.china5e.com.2007

ثالثاً- في مجال التجارة. تحافظ فرنسا على العلاقات التجارية الوثيقة مع البلدان العربية بصفتها أكبر شريك تجاري للبلدان العربية بين الدول الأوروبية. وترتكز الصادرات الفرنسية الرئيسة إلى البلدان العربية على الأجهزة الميكانيكية والإلكترونية والسيارات وغيرها من المنتجات، والجدير بالذكر أن أسلحة فرنسا تلقى إقبالاً لدى الدول العربية أيضاً، وقد "تجاوزت قيمة الصادرات الفرنسية من الأسلحة إلى البلدان العربية 50% من إجمالي صادراتها في الأسلحة إلى دول العالم".[1]

---

[1] جو شياو لي"الشرق الأوسط في بعد الاستراتيجية الدولية"، دار المعارف الدولية، الطبعة الأولى عام 2010، ص 133.

2، قوة فرنسا الناعمة في العالم العربي والتحديات التي تواجهها الصين في هذا المجال

إن فرنسا تشتهر بمواردها الثقافية المتنوعة، وتعمل دائماً على تحويل هذه الموارد الثقافية إلى قوتها الناعمة لتعزيز نفوذها وتأثيراتها وتحسين صورتها في العالم العربي وحماية مصالحها الوطنية فيه.

تتركز أساليب القوة الناعمة لفرنسا في ثلاثة جوانب رئيسة:

الجانب الأول، هو سياسة فرنسا الخارجية المستقلة المتميزة التي تتمسك بموقفها العادل ولا تعتمد على الولايات المتحدة. وقد أكدت حكومات فرنسا دائماً على هوية سياستها الخارجية المستقلة، وتسعى فرنسا دائماً إلى أن تكون الدولة المتميزة التي تمتاز بروحها الخاصة وسلوكها الخاص وسياستها الخاصة، وأن تكون دولة رائدة في تقديم المساهمات لتطور العالم كله[1]. انتهجت فرنسا السياسة الخارجية المتوازنة المستقلة تجاه العالم العربي منذ فترة حكم شارل ديغول، وترفض دائماً سياسات الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية التي تنحاز إلى إسرائيل في قضية الشرق الأوسط، وتدعم فرنسا العرب في جهودهم في كثير من الأحيان لتحقيق العدالة في قضية الشرق الأوسط. على سبيل المثال، بعد أن قامت إسرائيل بقصف بيروت في 1969، أعلنت حكومة فرنسا تنفيذ حظر شامل

---

[1] جاو هوي جي، فرنسا واستراتيجيتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط عدد ال4 2006 لمجلة أفريقيا وغرب آسيا، ص22.

لنقل الأسلحة لإسرائيل؛ وخلال حرب الشرق الأوسط الرابعة في 1973، رفضت حكومة فرنسا طلب الولايات المتحدة لنقل الأسلحة لإسرائيل عبر المجال الجوي الفرنسي؛ وقبل حرب العراق في 2002 هددت حكومة الرئيس الأميركي جورج بوش بإسقاط نظام صدام حسين باستعمال القوة، وأعربت حكومة فرنسا فوراً عن رفضها لحل النزاعات الدولية عن طريق القوة، وعارضت بشدة محاولة الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات انفرادية إزاء قضية العراق، وشكلت فرنسا مع روسيا وألمانيا التحالف المناهض للحرب، وأخفقت الولايات المتحدة وبريطانيا في الحصول على التفويض من الأمم المتحدة لشن الحرب ضد العراق، مما أضعف إلى حد كبير شرعية إجراءاتهما الانفرادية. إن سياسة فرنسا الخارجية التي تتميز بالاستقلالية والمعايير الأخلاقية تتفق مع مصالح الدول العربية، وقد رفعت تأثير فرنسا في العالم العربي وثقة الدول العربية بفرنسا.

الجانب الثاني، هو آليات التعاون الدولي التي أنشأتها فرنسا مع الدول العربية. تعد فرنسا من القوى الكبيرة الرئيسة في العالم، ومن الدول الأعضاء المهمة في كثير من المنظمات الدولية، وهي تظل تلعب دوراً هاما في مجلس الأمن للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي التي تعتبر المنصات الرئيسة لتنمية العلاقات الفرنسية العربية ولحل القضايا الكبرى في الشرق الأوسط. فقد شاركت فرنسا بكل نشاط وحيوية في تنظيم وإنشاء مؤتمر باريس لعملية السلام في الشرق الأوسط ومؤتمر باريس للملف النووي الإيراني، وغيرهما من الآليات الدولية، وقدمت

اقتراحات بناءة وفعالة في المسائل والقضايا الساخنة المختلفة. تعير فرنسا اهتماماً بالغاً للحفاظ على استقلاليتها في الشؤون الدولية وتعزيز مكانتها المتميزة في شئون الدول العربية، وتسعى إلى كسب المكانة الرائدة في هذه الشئون من خلال بناء منصات جديدة لتعزيز التعاون الفرنسي العربي. في 1970 تم إنشاء المنظمة الدولية للفرنكوفونية برعاية حكومة فرنسا، وبعد سنوات طويلة من التطور أصبحت وظائفها أكثر تنوعاً لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية. ومن بين الدول الأعضاء لهذه المنظمة الدول العربية التي تقع في شمال أفريقيا، وهي تشارك بنشاط في الفعاليات المعنية، وقد أدرجت فرنسا بعض المواضيع الساخنة التي تهم العرب، مثل عملية السلام للشرق الأوسط والملف النووي الإيراني في جدول الأعمال للمنظمة أيضاً. وجدير بالذكر أن فرنسا سعت إلى إقامة منظمة إقليمية تغطي جميع البلدان على ساحل البحر الأبيض المتوسط منذ منتصف التسعينيات، وفي 2008 نجحت فرنسا في إنشاء "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي يتضمن 43 دولة من الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط والدول الشرق الأوسطية. وتولت فرنسا ومصر الرئاسة المشتركة للاتحاد. وعلى الرغم من أن "الاتحاد من أجل المتوسط" لم يتطور بصورة سليمة كما يُتوقع، ولكن لا شك أنه سوف يكون منصة مهمة لتعزيز التعاون الفرنسي العربي وتحسين صورة فرنسا كقوة عالمية رئيسة، والحفاظ على مصالح فرنسا الوطنية في العالم العربي.

الجانب الثالث، هو التبادلات الثقافية بين فرنسا والدول العربية

ووسائل الإعلام الفرنسية الموجهة نحو الدول العربية. تولي فرنسا اهتماماً كبيراً لتطوير وسائل الإعلام، وقد تم إنشاء عدد كبير من المؤسسات الإعلامية ذات الشهرة العالمية. على سبيل المثال، تعد وكالة الأنباء الفرنسية واحدة من وسائل الإعلام الدولية الأكثر تأثيراً في العالم كله، وهي تُشتَهر بأخبارها السريعة والمواقف الموضوعية من قضايا الشرق الأوسط، ولذا حظيت بالاعتراف والترحيب على نطاق واسع من قبل العرب؛ تغطي إذاعة راديو مونت كارلو الدولية منطقة الشرق الأوسط كلها، وتبث البرامج الإذاعية باللغة العربية على مدار الساعة بلا انقطاع، وهي تعد من أشهر الإذاعات الدولية وأكثرها ترحيباً في منطقة الشرق الأوسط؛ تعتبر قناة فرنسا 24 من أهم القنوات الفضائية الدولية باللغة العربية، وقد تم إنشاؤها برعاية الرئيس الأسبق الفرنسي جاك شيراك. وتتمتع هذه القناة بشهرة واسعة بين العرب، حيث تحتل المكانة البارزة بين وسائل الإعلام الدولية الشهيرة الناطقة بالعربية مثل هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي وشبكة سي إن إن الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، تعلق فرنسا أهمية خاصة على نشر اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية التي تؤكد الاستقلال والانفتاح والنقد في العالم العربي، ولتحقيق ذلك، تمت إقامة عدد كبير من المراكز الثقافية واللغوية في معظم الدول العربية، وتنظيم فعاليات ثقافية فرنسية متنوعة على مدار السنة، وتجذب الجامعات والمعاهد الفرنسية كل سنة أعداداً كبيرة من الطلاب العرب، وأنشئ أيضاً فرع لمتحف اللوفر في أبو ظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة. إن الاتصالات الدولية والتبادلات

الثقافية بين فرنسا والدول العربية قد أدت دوراً مهماً جداً في شرح سياستها ونشر ثقافتها ومفهوم قيمتها في العالم العربي، الأمر الذي عزز التعارف والتفاهم بين الفرنسيين والعرب، ولا يقتصر ذلك على المثقفين أو كبار المسؤولين، بل يمتد إلى المواطنين العاديين، مما ساهم في بناء صورة إيجابية لفرنسا في ذهن العرب. وطبقاً لنتيجة استطلاع للرأي العام العربي أجرته جامعة ماريلاند ومؤسسة زغبي الدولية في السنوات الماضية، فإن العرب يعتبرون فرنسا الدولة الأكثر ديمقراطية وحرية في العالم، ودولة ذات دور ومكانة بارزة في حل قضية الشرق الأوسط، وهي أيضاً المقصد المفضل لدى المهاجرين العرب والطلاب العرب. وصورة فرنسا في ذهن العرب هي أن فرنسا دولة وقوة عظيمة في العالم ولا يمكن حل النزاعات الإقليمية أو العالمية دون مشاركتها[1]. وقد أوضحت نتيجة هذا الاستطلاع للرأي العام العربي أن فرنسا تعزز علاقتها مع الدول العربية عن طريق قوتها الناعمة بشكل جيد، كما تدل النتيجة على أن القوة الناعمة وسيلة مهمة لتعزيز التفاهم والتعارف والثقة المتبادلة بين البلدان المختلفة وللحفاظ على المصالح المشتركة.

شكلت قوة فرنسا الناعمة في العالم العربي ضغوطاً على الصين في تنمية قوتها الناعمة في المنطقة وخاصة على صعيد الاتصالات الدولية.

---

1 "2010 Arab Public Opinion Poll", Zogby International, http://www.brookings.edu/reports/2010/0805_arab_opinion_poll_telhami.aspx ,2010/8/5.

حيث تجمع العلاقة الفرنسية الصينية بين التعاون والتنافس في آن واحد، تهتم فرنسا بمصالحها الاقتصادية والتجارية في الصين وهذا من جانب، ومن جانب آخر، تخشى فرنسا أن تهدد نهضة الصين مصالحها في العالم، لذلك، تستغل فرنسا دائماً قضية حقوق الإنسان والأقليات والديانات كسلاح للحد من تنمية الصين ونهوضها. على سبيل المثال، بعد حدوث أحداث شينجينانغ 5 يوليو في عام 2009 قامت مؤسسات وسائل الإعلام الفرنسية مثل قناة فرنسا 24 ووكالة الأنباء الفرنسية وصحيفة فيغارو وصحيفة لوموند الفرنسية بتغطية مشوهة لهذه الأحداث، نشرت صحيفة لوموند الفرنسية بعض مقالات بعناوين ((تهدد حكومة الصين أمن المسلمين بعد الاضطراب في أورومتشي))، ((تعبئة المجتمعات الويغورية في فرنسا))، ((ربيعة قدير: يمكن لأي صيني أن يضرب ويقتل أهل قومية الويغور لكن لا تخضع لأي عقوبة في الصين))، وغيرها من المقالات أو التعليقات من أجل التأثير في الرأي العام العربي بصرف النظر عن حقيقة هذه المسألة. وقد أثارت هذه المقالات تأثيرات سلبية جداً على الصين في تفسير سياساتها القومية والدينية بين العرب. آذت فرنسا بهذه المحاولات صورة الصين في العالم العربي، ونجحت في تجميل نفسها كدولة دافعت عن العدالة وحقوق الإنسان. في السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أن الصين قد شهدت تطوراً كبيراً في علاقتها الشاملة مع فرنسا، فما زال لا يجوز للصين تجاهل الضغوط التي تشكلها فرنسا لها، ولا بد للصين من تنمية قوتها الناعمة بصورة فعالة وخلاقة للحفاظ على النمو السليم

للعلاقات الصينية العربية، ولتجنب التورط في الموقف السلبي عندما تواجه الأنواع المختلفة من الأحداث غير المتوقعة.

الفصل الثالث

قوة روسيا الناعمة ووسائلها للحفاظ على مصالحها في العالم العربي

1،مصالح روسيا الاستراتيجية الرئيسة في العالم العربي

تتجسد مصالح روسيا في البلدان العربية في ثلاثة جوانب.

الجانب الأول، هو المصالح الجيوسياسية. يقع العالم العربي في منطقة ساخنة كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تتنافسان فيها تنافساً شديداً في فترة الحرب الباردة. وبعد انتهاء الحرب الباردة، فإنه على الرغم من أن روسيا ما زالت تتمتع بالإمكانيات التنموية الهائلة المتمثلة في المساحة الجغرافية الكبيرة البالغة 17 مليون كيلومتر مربع، والموارد الطبيعية الغنية، والموارد البشرية العالية النوعية، والقوة العسكرية المتفوقة، غير أنها في موقع دفاعي في العلاقة مع الولايات المتحدة بعد أن فقدت مناطق عازلة كبيرة لها، وتقلص مجالها الاستراتيجي بسبب تفكك حلف وارسو وتوسع حلف شمال الأطلسي شرقاً. وفي الوقت نفسه، تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيل التطويق الاستراتيجي على روسيا، لأن المحاور الاستراتيجية الأوروبية - الآسيوية المستهدفة لكبح روسيا والصين هي من المحتويات الرئيسة في استراتيجية الولايات المتحدة العالمية. وأما العالم العربي فهو جزء مهم للغاية لا غنى عنه لهذه الاستراتيجية، وإذا سيطرت

الولايات المتحدة على المنطقة بشكل شامل فسيتم قطع الروابط الجيوسياسية بين جنوب روسيا والعالم، وستفقد روسيا تفوقها في الطاقة والموقع الجغرافي حتى تصبح بعيدة عن حلمها في تحقيق النهضة الجديدة. لذا بدأت روسيا تجدد تركيز جهودها الدبلوماسية في العالم العربي منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وخاصة بعد انفجار ثورات الربيع العربي عام 2011، وتحسبها منطقة حاسمة لها لتوسيع وحماية مصالحها، وأيضاً ورقة هامة لتنسيق علاقتها مع الولايات المتحدة.

الجانب الثاني، هو قضية الطاقة. روسيا دولة غنية بالطاقة، حيث تمتلك حوالي 1/3 إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، و1/10 من النفط في العالم، و1/5 من الفحم في العالم، و14% من اليورانيوم في العالم. ومن المعروف أن هذه الطاقات، لا سيما النفط والغاز الطبيعي، تلعب دوراً مهماً جداً في التنمية الاقتصادية. ووفقاً للإحصاءات المعنية فإن روسيا هي أكبر دولة مصدرة للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وقد شكلت إيرادات تصدير النفط والغاز الطبيعي مصدراً رئيساً لدخلها، يتجاوز نصيبه 50%[1]. إن روسيا لاعب مهم في أسواق الطاقة العالمية، لكنها لم تنضم إلى منظمة الدول المصدرة للنفط، وفي الوقت نفسه، ما زالت مشاركةُ مؤسسات الطاقة الروسية في الأسواق العالمية على مستوى منخفض نسبياً، فلم يكن نفوذها في أسواق الطاقة العالمية متفقاً مع مكانتها في هذا

1. وكالة أنباء شينخوا، أتى نصف الإيرادات المالية لروسيا في العلم الماضي من صناعة الطاقة والوقود، http://news.xinhuanet.com/world/2011-02/09/c_121059157.htm، 9 فبراير 2011.

المجال. في ظل هذا الوضع، من اللازم لروسيا تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول العربية في مجال الطاقة، مما يساعدها على رفع مكانتها في أسواق الطاقة العالمية ورفع صوتها وتعزيز تأثيرها كقوة عظمى في شئون الطاقة العالمية.

الجانب الثالث، هو قضية الأمن. يعيش في روسيا الآن حوالي 20 مليون مسلم، أي ما يشكل 1/7 من إجمالي عدد سكانها، مما يعني أن المسلمين مجموعة مهمة تؤثر في استقرار المجتمع الروسي. في عصر الاتحاد السوفيتي كانت الحكومة السوفيتية تتخذ سلسلة من الإجراءات القوية للتستر على مختلف المشاكل الاجتماعية المعقدة والحادة، أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فقد انفجرت هذه المشاكل، ومن أبرزها مشكلة الشيشان. لم تنجح روسيا حتى الآن في حل المشكلة جذرياً، وخضعت روسيا لضغوط كبيرة من العالم الإسلامي بسبب سعيها لحل المشكلة عن طريق القوة. لذلك، لا بد لروسيا أن تتعاون وتنسق مع الدول العربية للحصول على دعمها وتفاهمها من أجل حل المشكلة والقضاء على القوة المتمردة في المنطقة وإعادة استقرار الحياة الاجتماعية لسكانها في المنطقة.

2، قوة روسيا الناعمة في العالم العربي والتحديات التي تواجهها الصين في هذا المجال

إن لروسيا كما ذُكر سابقاً مصالح متعددة في الدول العربية، لكن قوتها الوطنية ما زالت محدودة في المرحلة الراهنة، وهي ليست قادرة على تعزيز نفوذها من خلال استعمال الوسائل العسكرية على نطاق واسع مثل الولايات المتحدة، أو على تقريب العلاقة مع الدول العربية من خلال توفير مبالغ كبيرة من المعونة الاقتصادية وتقديم حجم كبير من المساعدة العسكرية لها. في الوقت الحاضر، تعمل روسيا بنشاط على توثيق علاقتها مع الدول العربية عن طريق تنمية قوتها الناعمة فيها، وقد حققت نتائج مرموقة في كثير من المجالات.

روسيا هي عضو دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة، وهي أيضاً من القوى السياسية الكبرى التقليدية على الساحة الدولية، وتهتم باتخاذ القضايا الساخنة في الشرق الأوسط كنقطة اختراق لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة وتعزيز العلاقات الروسية العربية. تشارك روسيا بنشاط في حل المشاكل المعقدة بالتعاون والتنسيق الشامل مع الأطراف المعنية، وتسعى جاهدة إلى إنشاء آليات وأطر لحل القضايا الساخنة في المنطقة لكي تثبت موقفها العادل والمستقل الذي يختلف عن موقف الولايات المتحدة المتحيز من القضايا في المنطقة. على سبيل المثال، في قضية العراق عبّرت روسيا عن معارضتها الشديدة لاستعمال أمريكا وحلفائها

القوة في حل المشكلة، وشكلت مع فرنسا وألمانيا تحالفاً مناهضاً للحرب؛ في الملف النووي الإيراني تتخذ روسيا موقفاً ثابتاً ضد نشر الأسلحة النووية وتعارض تطوير الأسلحة النووية من قبل الجانب الإيراني، بينما تهتم بحماية مصالحها في التجارة والطاقة في إيران؛ في عملية السلام بالشرق الأوسط يختلف موقف روسيا عن موقف الولايات المتحدة المتمثل في اتخاذ إجراءات صارمة ضد حركة حماس، وبعد فوز حماس في الانتخابات رفضت روسيا تصنيف حماس في قائمة المنظمات الإرهابية، ودعت زعماء الحركة إلى زيارة روسيا، وعارضت فرض أي شكل من الحظر والعقوبات عليها، وفي الوقت نفسه، تؤيد روسيا بصفتها طرفاً هاماً في محادثات السلام الرباعية للشرق الأوسط خطة خارطة الطريق التي طرحتها الولايات المتحدة، وتعارض في نفس الوقت سلوك الولايات المتحدة الذي يتجاهل المصالح العادلة للعرب. خلاصة القول، إن روسيا وموقفها وإجراءاتها في القضايا الساخنة في الشرق الأوسط / الدول العربية حظيت بالتفاهم إلى حد كبير، مما يعزز العلاقة مع العالم العربي.

تهتم روسيا اهتماماً بالغاً بالمشاركة في المنظمات الدولية ذات الصلة واللجوء إليها للحفاظ على مصالحها. على سبيل المثال، تعمل روسيا على تعزيز علاقتها مع السعودية والعراق والبلدان العربية الأخرى المصدرة للنفط، والتنسيق مع منظمة أوبك من أجل رفع صوتها وتأثيرها في مجال الطاقة الدولية. وروسيا كمراقب في منظمة أوبك ما زالت تتخذ موقفاً متميزاً يتجسد في أنها تقترب من المنظمة لتعزيز التنسيق مع منظمة أوبك في

أسعار النفط وحجم الإنتاج، ولكن لا تسعى وراء الحصول على عضوية المنظمة للحفاظ على استقلال سياستها في مجال الطاقة الدولية؛ من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين المسلمين في داخل البلاد وتخفيف الضغوط التي تعانيها روسيا من قبل الرأي العام العالمي بسبب مكافحتها لمتمردي الشيشان، تعمل روسيا بنشاط على تفعيل دور الدين لتوثيق الروابط مع العرب وأيضاً شعوب الدول الإسلامية. وقد أبدى كبار مسؤولي روسيا وخاصة الرئيس الرومي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء دميتري ميدفيديف في عدة مناسبات هامة أن روسيا جزء من العالم الإسلامي إلى حد ما، وصديق مخلص وشريك موثوق به للعالم العربي، وتأمل روسيا بتعزيز علاقتها مع الدول الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. في يونيو 2005 أصبحت روسيا من الدول المراقبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الأمر الذي فتح آفاقاً جديدة لتعزيز العلاقة بين روسيا والدول الإسلامية، وهيأت بذلك بيئة أفضل لتعزيز التعاون بينها، لا سيما في حل المشكلة الشيشانية ومكافحة الإرهاب.

لم تعد روسيا تتمتع بمجدها في الحقبة السوفيتية، غير أنها ما زالت تتمتع بقوة صلبة وناعمة كبيرتين في مجالات كثيرة. والجدير بالذكر أن روسيا هي من الدول القليلة التي تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة ولا تحتاج إلى استيراد النفط من الدول العربية، وهي قادرة على ترك تأثيرات جبارة على أسواق الطاقة العالمية من خلال استعمال طاقتها ومواردها الذاتية كسلاح، لذلك، لا تتقيد روسيا بالطاقة في عملية تنمية

قوتها الناعمة في العالم العربي، أما الصين فلا بد لها أن تعير اهتماماً خاصاً للطاقة كأبرز العوامل التي تؤثر على تنمية قوتها الناعمة في الدول العربية. ومنذ تولى فلاديمير بوتين رئاسة الدولة صارت روسيا تتخذ زمام المبادرة في سياستها نحو الشرق الأوسط، مما عزز تأثيرها على الدول العربية وشكل اختباراً للصين في تنمية قوتها الناعمة في العالم العربي، هذا الاختبار ليس تهديداً لمصالح الصين الوطنية في المنطقة، ويجب على الصين أن تلاحظ أن بعض سياسات روسيا تختلف عن سياسات الصين تجاه القضايا الساخنة الشرق أوسطية، مثلاً في قضية العراق في عام 2003 وقضية ليبيا في عام 2011، اختلف موقف روسيا عن موقف الدول الغربية، مما طرح سؤالاً على الجانب الصيني في جوهر موقفها وسياستها تجاه العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط. يجب على الصين أن تفكر بصورة جدية في كيفية تعزيز التنسيق مع روسيا في قضية الشرق الأوسط لمواجهة التغيرات الجديدة التي تشهدها المنطقة في المرحلة الجديدة. ومنذ مطلع عام 2011، وخاصة بعد اندلاع الربيع العربي في المنطقة، ارتفع صوت النقد من بعض الدول العربية ضد سياسة الصين في المنطقة، لذا يتعين على الصين اللجوء إلى القوة الناعمة المتمثلة في سياستها الخارجية التي تتميز بالحيوية والتوازن والأخلاقية الدولية لإزالة سوء التفاهم بين الصين والدول العربية في بعض المسائل ذات الاهتمام المشترك لتعزيز العلاقات التعاونية والصداقة التقليدية بين الجانبين الصيني والعربي.

الفصل الرابع

قوة اليابان الناعمة ووسائلها للحفاظ على مصالحها في العالم العربي

1، مصالح اليابان الاستراتيجية الرئيسة في العالم العربي

إن ضمان إمداد الطاقة من أهم المصالح لليابان في العالم العربي. من المعروف أن اليابان هي من القوى الاقتصادية الرائدة في العالم، وتحتل المركز الثالث في العالم من حيث حجم استهلاك الطاقة، لكنها تعاني منذ قرون من نقصان الموارد والطاقة، وتعتمد على استيراد النفط والغاز الطبيعي لسد حاجتها في التنمية الاقتصادية. بعد أزمة النفط عام 1973 بذلت اليابان جهوداً كبيرة في تطوير الطاقة الجديدة والمتجددة وتنمية الاقتصاد الأخضر وتوسيع مصادر الطاقة، غير أنها لا خيار لها إلا الاعتماد على النفط المستورد من خارج البلاد في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور لضمان تطوراتها الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن الدول العربية أهم مصدر للنفط لها، حيث يتجاوز إجمالي واردات النفط من دول مجلس التعاون الخليجي 70% من الواردات الإجمالية لليابان[1]. لذلك يظل اضمان إمدادات النفط من الدول العربية لليابان قضية استراتيجية تتعلق مباشرة

---

1. رن هايبينغ، الحالة الراهنة واتجاه التطور لاستهلاك النفط واستيراده في شمال شرق آسيا، موقع الأكاديمية الصينية للعلوم الإجتماعية، 20 أكتوبر 2010،
www.cass.net.cn/file/2004060814557.html

بأمنها الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً، تبالي اليابان في مصالحها السياسية بالدول العربية إلى جانب مصالحها في الموارد والطاقات. بعد الحرب العالمية الثانية حققت اليابان نهضة جديدة في التطور الاقتصادي والعسكري بدعم الولايات المتحدة الأمريكية. في المجال الاقتصادي كانت اقتصاد اليابان ثاني أكبر اقتصاد في العالم منذ السبعينيات من القرن الماضي حتى العقد الأول من القرن الجديد، وأهم من ذلك هو أن اليابان تتمتع بقدرة عالية وإمكانية كبيرة جداً في مجال التطوير التكنولوجي والابتكار التكنولوجي، مما يساعدها في الحفاظ على مكانتها البارزة في النظام الاقتصادي العالمي في سلسلة القيمة الصناعية العالمية؛ في المجال العسكري ظل الإنفاق العسكري لليابان في طليعة دول العالم، على الرغم من أن عدد جنود قوات الدفاع الذاتي اليابانية محدود نسبياً وفقا لدستور السلام، وهي تمتلك الأسلحة والمعدات الأكثر تطوراً في العالم، وتتقن التقنية المتقدمة لمواجهة الحروب الحديثة، وتتمتع بالقدرة على تحويل مزاياها من التكنولوجيا العسكرية إلى القدرة القتالية الحقيقية بسرعة فائقة، لذلك تعتبر اليابان إحدى القوى العسكرية الأكثر تطوراً في العالم كله. وفي الوقت نفسه من المعروف أن تأثير اليابان السياسي في العالم ما زال قليلاً نسبياً مقارنة مع قوتها الاقتصادية والعسكرية المتفوقتين، فاليابان تسمى دائماً بعملاق اقتصادي وقزم سياسي. منذ الثمانينيات من القرن الماضي، أوضحت الحكومة اليابانية مراراً وتكراراً في الملفات الرسمية والمناسبات الهامة أن اليابان

تهدف إلى التخلص من المأزق والخروج من عنق الزجاجة، وستبذل جهوداً أكبر لرفع مكانتها السياسية الدولية من أجل تقديم مساهمتها الخاصة لتحقيق السلام والاستقرار العالميين. إن اليابان تعد الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط محطة مهمة لزيادة تأثيرها السياسي، لأن الدول العربية لديها مكانة خاصة في الحقل السياسي الدولي في كثير من المنظمات الدولية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاضطرابات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط توفر إلى حد ما فرصة جديدة لليابان لإظهار دورها في المنطقة.

ثالثاً، لدى اليابان مصالح اقتصادية وتجارية كبيرة في العالم العربي. إن العالم العربي هو سوق واعدة ضخمة. وتبلغ قيمة الواردات كل سنة للمنطقة أكثر من مئات المليارات من الدولار الأمريكي، في حين أن اليابان دولة قوية في صناعة الإنتاج والصناعة التحويلية والصناعة العالية التكنولوجيا على المستوى العالمي، ولها سمعة وشهرة جيدة جداً في العالم العربي بفضل نوعية منتجاتها المتميزة، مثل المنتجات الكهربائية والإلكترونية والسيارات إلخ. تظل اليابان تعتبر العالم العربي سوقاً مهمة جداً لتصدير منتجاتها وخدماتها المتنوعة.

2،قوة اليابان الناعمة في العالم العربي والتحديات التي تواجهها الصين في هذا المجال

اتخذت الحكومة اليابانية إجراءات فعالة كثيرة لتعزيز قوتها الناعمة في العالم العربي وتوثيق العلاقات اليابانية العربية بهدف ضمان مصالحها في المنطقة.

بدأت اليابان تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للدول العربية اعتباراً من 1973 من أجل توسيع تأثيرها وصياغة صورة جيدة لها في العالم العربي، ويمكن أن نقول إن المساعدات اليابانية حجمها كبير ونطاقها واسع وآليتها كاملة. وقد تم إنشاء عديد من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية مثل بنك اليابان للتعاون الدولي ووكالة التعاون الدولي اليابانية صندوق التبادل الدولي الياباني ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية، وغيرها من المؤسسات لتوفير المساعدة الإنمائية للدول العربية، ولكل مؤسسة مسئوليتها الخاصة وعملها الخاص. على سبيل المثال، فإن بنك اليابان للتعاون الدولي مسؤول عن تقديم القروض، ووكالة التعاون الدولي اليابانية مسؤولة عن تنفيذ مشاريع التعاون التقني والتكنولوجي مع دول العالم، وصندوق التبادل الدولي الياباني مسؤول عن تعزيز التبادلات الثقافية والأكاديمية مع الهيئات الدولية المعنية. فمن خلال توفير المساعدة الإنمائية ساعدت اليابان كثيراً من الدول العربية على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية في مسيرة تنميتها، وقد تم إكمال عدد

كبير من المشاريع المفيدة لتحسين معيشة الشعب هناك، والجدير بالذكر أن اليابان قد قدمت مبلغاً كبيراً من القروض أو الدعم المالي للعراق وفلسطين وغيرهما من الدول العربية لتسريع خطوة إعادة البناء فيها. وقد حظيت اليابان باحترام وتقدير من قبل الدول العربية بفضل هذه الإجراءات؛ في عام 1977 أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية مكتبها في طوكيو عاصمة اليابان، وأصبحت اليابان من أوائل الدول التي اعترفت بشرعية المنظمة، وفي عام 2007 طرحت الحكومة اليابانية نيتها لإنشاء مشروع ممر السلام والازدهار بالتعاون مع عدة دول في منطقة الشرق الأوسط، ووعدت بتقديم الإعانات المالية لفلسطين وإسرائيل والأردن، وإنشاء منطقة زراعية وصناعية متكاملة في وادي نهر الأردن، لكي يكسب كل الأطراف فوائد اقتصادية من أجل إعادة بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة المختلفة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة؛ في عام 2009 أنشأت اليابان المنتدى الاقتصادي العربي الياباني بغية تنويع أشكال التعاون والتبادل بين اليابان والدول العربية، وفي إطار هذا المنتدى تعمل اليابان مع الدول العربية على تعزيز تعاونها في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار وغيرها، وأيضاً التنسيق في القضايا الساخنة ذات الاهتمام المشترك، وقد تلقّى هذا المنتدى الاهتمام على نطاق واسع من الدول العربية وحقق نتائج إيجابية مثمرة. خلاصة القول، إن اليابان تنقصها تأثيرات سياسية كافية في العالم العربي، غير أنها تبذل جهوداً مستمرة في تحسين صورتها وزيادة تأثيرها في المنطقة من خلال توفير المساعدة الإنمائية

وتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية معها، مما شكل صورة إيجابية لها كدولة قوية مسئولة موثوق بها في أذهان العرب.

في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن اليابان تتمتع بقوة اقتصادية وتكنولوجية رائدة في العالم، ولكن ما زال تأثير اليابان السياسي في العالم العربي محدوداً نسبياً بسبب الأثر السلبي الذي تركته الحرب العالمية الثانية عليها. هذا من جانب، ومن جانب آخر علينا ألا نتجاهل أن السياسات والحركات الدبلوماسية اليابانية على أساس تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة المساعدة الإنمائية تجاه الدول العربية قد شكلت ضغوطاً على الصين في تنمية قوتها الناعمة في العالم العربي. تعير اليابان اهتماماً خاصاً لتطوير علاقتها مع الدول الأخرى وتنمية مصالحها من خلال توفير المساعدة المالية وتعزيز التعاون الاقتصادي معها، لا سيما مع الدول العربية التي تلعب دوراً حتمياً في ضمان أمن الطاقة لليابان. أما الصين فبدأت تقديم المساعدة بجميع أشكالها وأنواعها للدول العربية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، الأمر الذي ساهم في بناء صورة إيجابية للصين في ذهن العرب، لكن يجب الملاحظة أن الصين والدول العربية في تلك الفترة لها رسالة تاريخية متشابهة تمثلت في تحقيق التحرير الوطني والحفاظ على استقلال البلاد، وتلك الدول العربية التي تلقت مساعدة الصين معظمها الدول التي تعرضت لتهديد الدول المهيمنة الغربية وما استطاع الحصول على المساندة لتنميتها. أما الآن فأمام جميع الدول العربية اختيارات عديدة من الصين واليابان والدول الأخرى، مما يحدث ضغوطاً على الصين في

مسيرة تنمية قوتها الناعمة في العالم العربي. لذلك، على الصين البحث عن الطرق والأساليب الجديدة والفعالة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني، وتنويع أشكال المساعدة الخارجية لها لكي تكسب زمام المبادرة في التنافس الدولي الشديد في تنمية القوة الناعمة.

إن الدول الكبرى لديها مصالح هامة في العالم العربي، وترتبط هذه المصالح الاستراتيجية بمكانتها السياسية وأمن طاقتها وتنميتها الاقتصادية والقضايا الهامة الأخرى مباشرة، لذلك تعمل كلها على تعزيز العلاقة التعاونية مع الدول العربية في جميع المجالات وخاصة عن طريق القوة الناعمة. وفي العصر الحالي أصبح السلام والتنمية موضوعين رئيسن، وتطلعات مشتركة بين شعوب العالم، وتدرك الدول الكبرى بشكل جيد أهمية تنمية القوة الناعمة المتمثلة في الثقافة والدبلوماسية العامة والاتصال الدولي وتفعيل دور المنظمات الدولية، مما جعل القوة الناعمة مجالاً جديداً تتنافس الدول الكبرى فيها. إن الدول العربية لها مغزى كبير ودور مهم في مسيرة الصين لتحقيق التنمية السلمية، وتطوير القوة الناعمة خيار حتمي ووسيلة لا يستغنى عنها للصين لمواجهة المنافسة الدولية الجديدة والتحديات الكبيرة في مسيرة تنميتها. كما يجب على الصين أن تحاول كسب زمام المبادرة لتنمية قوتها الناعمة في العالم العربي لحماية مصالحها والمصالح الصينية العربية المشتركة.

البَابُ الثَّالِثُ

مزايا القوة الناعمة الصينية تجاه العالم العربي

يرى الأستاذ جوزيف ناي الأمريكي، الذي طرح نظرية القوة الناعمة، أن نجاح دولة في تحقيق الأهداف المرجوة في السياسة الدولية قد لا يعتمد على القوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية التي تفرضها على دولة أخرى لتغيير سياستها، بل يعود دائماً إلى ثلاثة أبعاد من الجاذبية، وهي مفهوم قيمتها ومستوى رخائها وانفتاحها وأيضاً قدرتها على تحديد جدول الأعمال في السياسة الدولية. القوة الناعمة هي الجاذبية التي تجذب الدول الأخرى لكي تتبعها وتشارك فيها. وفي هذا الإطار وجدنا أن نموذج الصين في التنمية الاقتصادية وإنجازاتها ومشاركة الصين في تحسين وبناء النظام الدولي وسياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، من المصادر الهامة لتكوين قوة الصين الناعمة ومزاياها تجاه الدول العربية.

الفصل الأول

جاذبية الصين في نمط التنمية الاقتصادية وإنجازاتها

في كتاب الأستاذ جوزيف ناي تحت عنوان ((القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية))، ذكر في فصلين منه الموارد الأساسية للقوة الناعمة للدول والمناطق المختلفة في العالم، وعلى سبيل المثال، تستغل الولايات المتحدة المهاجرين ووسائل الإعلام الدولية والتعليم العالي والتكنولوجيا المتقدمة والثقافة الشعبية وأسلوب الحياة كوسائل مهمة لتنمية قوتها الناعمة؛ والدول الأوروبية تستغل التكنولوجيا الفائقة والمساعدات الاقتصادية والشركات عابرة القارات والرياضة والمنتجات الثقافية مثل الموسيقى والكتب لتنمية القوة الناعمة؛ اليابان تشتهر بحجم براءات الاختراع الضخم ومستوى البحث العلمي العالي والمساعدات الاقتصادية والرسوم المتحركة والشركات عابرة القارات في تنمية القوة الناعمة؛ أما الصين فقد تتمثل قوتها الناعمة الرئيسة في نمط التنمية الاقتصادية وقوتها الاقتصادية المتزايدة.[1] يرى كثير من المحللين أن هذه الموارد المذكورة من قبل الأستاذ جوزيف ناي لم تكن شاملة، وصعب عليهم أن يحللوا الظواهر المعقدة في السياسية الدولية عن طريق هذه النظرية بشكل علمي بسبب نقصانها لهيكل التحليل الكامل. لكن من الملاحظ أن ما

[1]. جوزف ناي، القوة الناعمة: السبيل إلى النجاح في عالم السياسة الدولية، الشؤون العامة، نيو يورك، 2004، ص89-33.

يشير إليه جوزيف ناي من مصادر القوة الناعمة الصينية هو صحيح نسبياً. في مارس عام 2009 أصدر معهد واشنطن الدولي للدراسات الاستراتيجية بياناً تحت عنوان ((قوة الصين الناعمة وتأثيرها على الولايات المتحدة: التعاون والتنافس بين البلدين في الدول النامية))، وذكر فيه أن نمط التنمية الاقتصادية الصينية وإنجازاتها الاقتصادية العظيمة جعلتها تصبح أكثر جاذبية للدول النامية، وهذه الجاذبية تُعد من أهم المؤشرات والمعايير التي تقيس القوة الناعمة.

1، سرعة النمو الاقتصادي الصيني الفائقة لها جاذبية للدول العربية

إن "الاقتصاد" هو مصطلح يقصد به عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج للمواد الاجتماعية، وتتضمن هذه العملية الإنتاج المباشر وكذلك التداول والتوزيع والإستهلاك للمواد. تعتبر هذه العملية من أهم الأنشطة للحياة البشرية وهي توفر الضمان الأساسي للأنشطة البشرية الأخرى. أشار ماركس إلى أن نمط الإنتاج هو العنصر الرئيس الذي يؤثر على الحياة الإجتماعية والسياسية والروحية للبشر[1]. وأن الاقتصاد هو الشرط الأساسي بالنسبة لأي دولة لوجودها وتنميتها وأيضاً المطلب الأساسي لتطور قوتها الناعمة. لقد دخل المجتمع البشري القرن ال21، لكن الاقتصاد مايزال الهم الرئيس والمشكلة الرئيسة التي يواجهها العالم، كله وخاصة بعض الدول النامية التي لم تنجح في إيجاد سبيل فعال لتنمية اقتصادها، مما أدى إلى الاضطرابات الاجتماعية وحتى الانقلابات السياسية. ومع ذلك قد حققت الصين تطوراً اقتصادياً بسرعة متفوقة في الأربعين سنة الماضية تقريباً، وأصبحت تجذب أنظام العالم في مجال التنمية الاقتصادية، في حين أن كثيرا من الدول النامية تعاني من الصعوبات والمشاكل في تنمية اقتصادها.

بعد الجلسة الثالثة الكاملة للجنة المركزية ال11 للحزب الشيوعي الصيني في 1978 دخلت الصين مرحلة تاريخية جديدة من الإصلاح والانفتاح. منذ ذلك الوقت، وبعد حوالي أربعين عاماً من التنمية، حققت

---

[1]. الأعمال المختارة لماركس وانجلز، دار الشعب للنشر، الطبعة 1995، ص.580

الصين إنجازات عظيمة في التنمية الاقتصادية، وحظيت بتقدير عال من قبل أعضاء المجتمع الدولي. وهي تعتقد أن التنمية الاقتصادية الصينية معجزة في تاريخ البشرية. قد شهدت الصين تطوراً كبيراً في القوة الاقتصادية والقوة الوطنية الشاملة، وارتفاعاً ملحوظاً في مستوى معيشة الشعب والرفاه الوطني، وبالإضافة إلى ذلك، قد اندمجت الصين تدريجياً في الاقتصاد العالمي وأصبحت قطباً مهماً في العالم، وخاصة في المجال الاقتصادي، وذلك يتمثل في المجالات الآتية:

أولاً، حققت الصين نمواً سريعاً مستمراً في اقتصادها، وشهدت زيادة ملحوظة في قوتها الوطنية الشاملة. في الفترة ما بين عامي 1978 و2016 ارتفع إجمالي الناتج المحلي الصيني من 364.52 مليار يوان الصيني إلى 74 تريليون يوان، حيث وصل معدل النمو السنوي إلى حوالي 10%، متجاوزاً بكثير معدل النمو السنوي العالمي البالغ حوالي 3%، وأصبحت الصين أسرع دولة نمواً اقتصادياً في العالم، وقد ارتفعت حصة الصين من إجمالي الناتج المحلي العالمي من 1.8% في 1978 إلى 16% في 2016، وتجاوزت الصين في 2010 اليابان لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ وقد ارتفع النصيب الفردي للناتج المحلي الإجمالي في الصين من 381 يوان في 1978 إلى 54000 يوان في 2016 بمعدل ما يقرب من 9%، ووفقاً للمعيار الذي حدده البنك الدولي فقد قفزت الصين إلى دولة الدخل المتوسط بعد أن كانت دولة الدخل المنخفض لوقت طويل؛ وقد ازدادت احتياطيات النقد الأجنبي الصينية من 170 مليون دولار أمريكي في 1978 إلى 3.05

تريليون دولار أمريكي عام 2016 لتحتل المرتبة الأولى في العالم لسنوات كثيرة؛ في 1978 كانت الدخل المالي للحكومة الصينية 113.2 مليار يوان فقط، أما في 2015 فقد ازداد هذا الرقم إلى 15تريليون يوان بزيادة 74 ضعفاً، وقد عززت الزيادة السريعة في دخل الدولة قدرتها على السيطرة الكلية وأبرزت المزايا للاشتراكية الصينية[1].

ثانياً، شهدت الصين تحسناً كبيراً في مستوى معيشة الشعب، ووصلت إلى مستوى رغد الحياة بشكل عام. في الفترة ما بين عامي 1978 و2016 ارتفع متوسط الدخل القابل للصرف لسكان المدن من 343 يوان صيني إلى 33616 يوان، أي بزيادة 100 ضعف تقريباً، وارتفع متوسط الدخل القابل للصرف لأهل الأرياف من 133 يوان صيني إلى 12363 يوان صيني، أي بزيادة 93 ضعفاً؛ في مجال الإسكان كان نصيب الفرد لمساحة السكن لأهل المدينة في عام 1978 3.6 أمتار مربعة فقط بانخفاض 0.9 متر مربع مقارنة مع الوضع في عام 1949 وفقاً لتقرير أصدرته اللجنة الوطنية الصينية للبناء والإسكان في 1978، ولكن وفقاً تقرير آخر حول الإسكان في المدن الصينية أصدرته اللجنة في أوائل 2011 فقد بلغ نصيب الفرد لمساحة السكن لأهل المدينة أكثر من 30 متراً مربعاً؛ في مجال محو الفقر، على الرغم من أن الصين حققت تطوراً كبيراً منذ تأسيسها حتى تطبيق

---

1. الإحصاءات والأرقام من البيانات السنوية التي يصدرها المكتب الوطني للإحصاء لجمهورية الصين الشعبية،
http://www.stats.gov.cn/tjgb/

سياسة الإصلاح والانفتاح، ولكن تجاوز عدد الفقراء في المناطق الريفية الصينية عام 1978 250 مليون نسمة، وهو ما شكل ربع عدد السكان الإجمالي في البلاد. وبعد أكثر من ثلاثين سنة انخفض هذا العدد إلى 400 مليون نسمة بمعيار الأمم المتحدة.[1] إن الحكومة الصينية تبذل أقصى جهودها في محو الفقر في البلاد، ويمكن القول إن الثلثين من الإنجازات التي حققها العالم في القضاء على الفقر يعود فضلها إلى الصين، والصين هي الدولة الوحيدة التي حققت الهدف الإنمائي للألفية الجديدة المتمثل في خفض نصف عدد الفقراء، وهي نموذج للبلدان النامية.[2]

ثالثاً، حافظت الصين على النمو الاقتصادي السريع لمدة طويلة، مما ساهم مساهمة كبيرة في دفع التنمية الاقتصادية العالمية. في المقام الأول، إن الصين المنفتحة تعد سوقاً ضخمة للعالم كله. قبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح ظلت الصين في حالة مغلقة وشبه مغلقة، وكان حجم التجارة الخارجية صغيراً للغاية، حيث بلغ مجموع الواردات 10 مليار دولار أمريكي في 1978، وأما في عام 2016 فقد ارتفع إلى 24 تريليون دولار أمريكي بزيادة نسبة 16% سنوياً، وازدادت حصة واردات الصين من إجمالي الواردات العالمية من أقل من 1% في 1978 إلى 10%، وأصبحت الصين ثاني

---

[1] الإحصاءات والأرقام من البيانات السنوية التي يصدرها المكتب الوطني للإحصاء لجمهورية الصين الشعبية، http://www.stats.gov.cn/tjgb/

[2] الذكريات الـ60 للصين الجديدة: إنجازات التنمية الاقتصادية والإجتماعية، موقع الحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية، 27 أكتوبر 2008، http://www.gov.cn/gzdt/2008-10/27/content_1132281.htm

أكبر دولة مستوردة في العالم. لقد أتاحت الصين سوقاً ضخمة لمنتجات دول العالم، وخلقت فرص عمل كثيرة لدول العالم، وخففت التناقض بين الطلب والعرض في السوق العالمية، وساهمت مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية المستديمة والمستقرة لاقتصاد العالم. وفي الوقت نفسه، وفرت الصين بيئة جذابة للمستثمرين الأجانب، فقد بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية التي استوعبتها الصين أكثر 1.3تريليون دولار أمريكي اعتباراً من 1978، وقد احتلت الصين المركز الثاني في العالم من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية، واحتلت المركز الأول من بين البلدان النامية لسنوات طويلة. والجدير بالذكر أن معظم الشركات والمؤسسات التي تستثمر في الصين قد حققت عائدات مرتفعة.[1] وبعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عملت على تعزيز انفتاحها على الخارج وتقديم فرص أكثر للمستثمرين الأجانب، وخاصة بعد إكمال المشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية، وغيرها من المجالات مثل أولمبياد بكين ونقل الغاز الطبيعي من الغرب إلى الشرق ونقل المياه من الجنوب إلى الشمال وتنمية غرب الصين الكبرى وإلخ. وفي المقام الثاني، جلبت الصين منافع ملموسة للمستهلكين في أنحاء العالم بمنتجاتها الرخيصة وخدماتها المتميزة. تختلف الصين عن الدول المتقدمة وكثير من الدول النامية في مجالات الأيدي العاملة ورأس المال والتكنولوجيا والأسواق ومستوى التنمية الاقتصادية وهيكل الموارد

---

[1] الإحصاءات والأرقام من البيانات السنوية التي يصدرها المكتب الوطني للإحصاء لجمهورية الصين الشعبية، http://www.stats.gov.cn/tjgb/

الطبيعية، فهناك تكامل اقتصادي كبير بين الصين والدول المختلفة. وقد أصبحت الصين مصنعاً للعالم، وتُشتهر بسلعها التي تجمع بين الجودة العالية والأسعار المعقولة؛ وفي المقام الثالث، لعبت الصين دوراً مهماً في الحفاظ على النمو المطرد للاقتصاد العالمي باحتياطياتها الضخمة للنقد الأجنبي واستثماراتها الكبيرة في الخارج. تستعمل الصين كل سنة حصة كبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي لشراء السندات الحكومية التي تصدرها البلدان الأخرى، مما يقدم مساهمات كبيرة في الانتعاش الاقتصادي العالمي، لا سيما في ظل الأزمة المالية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الصين تسريع خطوات استثمارها في الخارج بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في الخارج 1300 مليار دولار أمريكي، وقد امتدت مجالات الاستثمار من المجالات التقليدية مثل البنية التحتية والصناعة التحويلية والطاقة إلى المجالات الحديثة مثل قطاع اللوجستية وصناعة الاتصال وصناعة التكنولوجيا الفائقة والطاقة الجديدة والمتجددة والخ؛ وفي المقام الثالث، فإن الصين قدمت مساهمات جليلة في خروج العالم من الأزمة المالية: فمنذ التسعينيات من القرن الماضي انفجرت عدة أزمات مالية عالمية خطيرة ومن أكبرها الأزمة المالية الآسيوية في 1997 والأزمة العالمية في 2008، وفي هاتين الأزمتين تحملت الحكومة الصينية مسؤوليتها كدولة كبيرة، واتخذت سلسلة من الإجراءات الإيجابية سعياً لتخفيف الآثار المدمرة على العالم، وما خفضت أسعار العملة الصينية بشكل كبير لزيادة الصادرات وحماية

مصالحها الخاصة فقط مثل بعض الدول الأخرى.

تتغلب الصين على صعوبات كثيرة، وتواصل المضيّ قدماً في تنمية اقتصادها ولكن في الوقت نفسه، يعاني العالم العربي من مشاكل اقتصادية كثيرة ويتخبط في ظروف صعبة للتنمية الاقتصادية. جاء في تقرير التنمية البشرية العربية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البطالة والفقر والركود الاقتصادي هي من التهديدات الرئيسة التي تواجهها معظم الدول العربية. في أوائل 2011 اندلعت ثورات واسعة النطاق في العالم العربي وقد أدت إلى تغيير النظام السياسي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، وانفجار الاضطرابات حتى الحرب في سوريا والبحرين والكويت والعراق وغيرها من الدول المختلفة. إن أسباب هذه الثورات والاضطرابات متعددة مثل الحكم المستبد وسياسة الهيمنة، ولكن يكمن السبب الرئيس في المشاكل الاقتصادية والمعيشية في الدول العربية بلا شك.

بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذت الدول العربية سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل التخلص من الاقتصاد الزراعي المتخلف والنظام الاستعماري غير العادل، لكن لم تنجح الدول العربية، إلا بعض الدول المصدرة للنفط منها، في إيجاد الطرق المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل البيئة الجيوسياسية السيئة والمستوى التعليمي المنخفض والقاعدة الصناعية الضعيفة ونقصان الموارد الاقتصادية والخ. ومع تعمق العولمة الاقتصادية ظهرت المشاكل الهيكلية الاقتصادية وغيرها من العيوب الواضحة في النظم الاقتصادية في الدول العربية، ويتمثل ذلك

في أن معظم الدول العربية تعتمد على تصدير النفط والغاز الطبيعي والغذاء وغيرها من المواد الأولية، مما جعلها تظل على المستوى الأكثر انخفاضاً من السلسلة الصناعية العالمية. وعلى الرغم من أن عدة دول عربية حققت نمواً ولكن لا يستطيع هذا النمو أن يجعلها تلعب دورها بسبب النمو السكاني السريع والعوامل السياسية والاجتماعية المختلفة. لذلك فإن اقتصاد الدول العربية يقع في المأزق لوقت طويل، وتنقصه الشروط اللازمة لتحقيق القفزة، مما جعل العالم العربي يبقى في حالة التهميش في العولمة الاقتصادية. وفي مجال معيشة الشعب، ووفقاً للبيانات التي أصدرتها جامعة الدول العربية، فقد تجاوز معدل البطالة المتوسط في العالم العربي 25%، وبطالة الشباب هي أكثر خطورة. على سبيل المثال، في مصر 90% من العاطلين عن العمل هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً، ومعدل البطالة للعاطلين عن العمل الذين تلقون التعليم العالي يتجاوز 20%، وفي تونس يصل معدل البطالة للشباب الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً إلى 52%. في السنوات ال20 الماضية لم تنجح الدول العربية في التخفيف من حدة الفقر، بل ارتفعت نسبة الفقر في بعضها باستمرار، وفي الوقت الراهن يبلغ معدل الفقر المتوسط في الدول العربية 40%، ويعيش 140 مليون شخص تحت خط الفقر.[1] وكذلك يؤثر

---

[1] وانغ وي، تشن قونغ جينغ، وصول معدل الفقر في الدول العربية إلى 40%، موقع مركز بحوث التنمية التابع لمجلس الدولة الصيني، 22 ديسمبر 2009،
http://www.drcnet.com.cn/DRCnet.common.web/DocViewSummary.aspx?docid=2103221&leafid=9

التضخم العالمي الناتج من الأزمة المالية على حياة العرب، ولا تستطيع كثير من الدول العربية بنظم الضمان الإجتماعي الضعيفة أن تحل إلا المشاكل الكبيرة، لكن لا تستطع إزالة أو تخفيف المخاطر والمشاكل الإجتماعية المختلفة التي يواجهها العرب. وفي الوقت نفسه، تشهد الدول العربية اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وطبقاً لدراسات الجامعة الأمريكية في القاهرة تمتلك طبقة الأغنياء التي تمثل 20% من عدد السكان الإجمالي في مصر أكثر من 60% من ثروة المجتمع، وتمتلك الطبقة المنخفضة الدخل التي تمثل أكثر من 60% من عدد السكان الإجمالي في مصر حوالي15% فقط من ثروة المجتمع. إن هذه الفجوة الكبيرة قد سببت شعور الشعب بالخطر والحرمان وعدم الرضا بالحالة الاجتماعية وخيبة الأمل، مما أدى إلى لجوء العرب إلى الحركات الاجتماعية من أجل حل المشاكل وتحقيق التغيرات. ويمكن القول إن الدول العربية تواجه مشاكل اقتصادية شديدة، وهذا هو بالضبط سبب من الأسباب الرئيسة التي تجعلها تقع في مأزق وموقف متخلف في العالم.

إن القوة الاقتصادية هي أساس القوة الوطنية الشاملة، ويمكن استعمال هذه القوة في العلاقات الدولية للتأثير على البلدان الأخرى عن طريقين: الأولى هي إجبار البلدان الأخرى على الخضوع له من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والحصار التجاري؛ والثانية هي الحصول على الدعم من البلدان الأخرى من خلال القيام بالتجارة المتساوية وتقديم المساعدات الاقتصادية ونقل التكنولوجيا. كما ينبغي لنا أن نؤكد أن القوة الاقتصادية

تنتمي إلى القوة الصلبة، لكن الإنجازات الاقتصادية والأداء الاقتصادي الممتاز ينتجان بنفس القدر الجاذبية تجاه البلدان الأخرى وثم تساعدانها في الحصول على الاحترام والتفاهم والثقة والتأييد. ليست التنمية الاقتصادية الصينية تنمية عادية، بل تحققت في أكثر الدول سكاناً، وتعد هذه التنمية بمعدل النمو الاقتصادي البالغ 10% أعظم ثورة اقتصادية في تاريخ البشرية، مما ينتج جاذبية جبارة للبلدان الأخرى[1]. إن الفرق الكبير والتباين الواضح بين الصين والدول العربية قد دفع العرب إلى التفكير في أنفسهم، وأيضاً إعطاء المزيد من الاهتمام بنمط التنمية الاقتصادية الصينية، فقد أصبحت تجارب الصين الاقتصادية موضوعاً من المواضيع الساخنة في الحقول السياسية والإعلامية والأكاديمية في العالم العربي. وقال كثير من الخبراء والمحللين العرب إن العرب الآن دائماً يعبرون عن تقديرهم وإعجابهم للإنجازات العظيمة التي حققتها الصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج. إن هذا القول ليس مجرد ثناء أو كلمات دبلوماسية، بل يعكس ما نتج عن الصين من الجاذبية الفريدة.[2] كما أشار الكاتب المشهور وخبير الشؤون الصينية سامر خير أحمد في كتابه أن ما يجذب أنظار العرب هو ليس إنجازات الصين العظيمة وحجم التجارة المتزايد بين الجانبين فحسب،

---

[1] نموذج الصين الرائج وتنميتها الاقتصادية، موقع سينا، 26 يناير، 2010،
http://news.sina.com.cn/c/sd/2010-01-26/174819551394_2.shtml

[1] يقدر رئيس جمعية الصداقة المصرية الصينية إنجازات الإصلاح والانفتاح في الصين تقديراً عالياً، وكالة أنباء شينخوا، 16 مايو .2008

بل أمل في تحقيق التطور المشترك مع الصين في المستقبل، وفعلاً، إن الصين لم تلحق بمستوى الدول الغربية المتطورة في كثير من المجالات، ولكن قد دل التاريخ على أن الدول الغربية لا تريد نهضة العالم العربي، أما الصين فتود تحقيق الازدهار المشترك مع دول مختلفة على أساس المساواة، لذلك ترغب الدول العربية في أن تقترب من الصين القوية والصديقة[1]. فالإنجازات الاقتصادية التي حققتها الصين في هذه السنوات قد تجاوزت نطاق القوة الصلبة، بل قد أصبحت نوعاً من الجاذبية المهمة التي تجذب أنظار العرب وتعزز تودد العرب إلى الصين وتحفز الطلبة العرب لدراسة اللغة الصينية والثقافة الصينية. في عام 2009 قام زميلي باستطلاع الرأي في معهد الكونفوشيوس في الجامعة الأردنية بين 50 طالباً عربياً، وأظهرت النتيجة أن أكثر من 90% من هؤلاء الطلاب يدرسون اللغة الصينية والثقافة الصينية بسبب الإنجازات الاقتصادية الصينية ومستقبلها المشرق.

---

[1] سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين، 27 مايو 2010،
http://www.sha3erjordan.net/modules/news/article.php?storyid=5033

2، اهتمام الدول العربية المتزايد بنمط التنمية الاقتصادية الصينية

كما ذُكر آنفاً، فقد حققت الصين إنجازات اقتصادية عظيمة في فترة قصيرة لا مثيل لها في التاريخ، وتتمتع الآن بتأثيرات اقتصادية إقليمية ودولية كبيرة بعد أن نجحت في مواجهة الأزمتين الماليتين العالميتين، وتعد قوة دافعة رئيسة للتنمية الاقتصادية العالمية، الأمر الذي يجعل نمط التنمية الاقتصادية الصينية محور الاهتمام في العالم أيضاً.

إن نمط التنمية الاقتصادية هو عبارة عن سلسلة من الاستراتيجيات والنظم والأفكار التي تؤثر في التنمية الاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً.[1] تعير جميع الدول الكبرى في العالم اهتماماً كبيراً لاختيار نمط التنمية المناسب لها. على سبيل المثال، بعد الثورة الصناعية الأولى صارت بريطانيا أول دولة هيمنية عالمية عن طريق توسيع الاستعمار في الخارج، وتنافست الدول الأوروبية الأخرى على محاكاة نموذج نهضتها؛ بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الاتحاد السوفيتي قطباً من القطبين، وكانت كثير من الدول الاشتراكية تتعلم من نمط تصنيعه، وأثّر هذا النمط على الصين الجديدة بشكل كبير بعد تأسيسها؛ تعتبر الولايات المتحدة نفسها منارة الحضارات العالمية، وتظل تبذل جهوداً كبيرة في ترويج نمط تنميتها المعروف ب"إجماع واشنطن"حتى عن طريق القوة العسكرية، على الرغم من أن كثيرا من الدول النامية تشك فيه. أما الصين فهي تسعى إلى إيجاد

---

[2] مون هونغ هوا، القوة الناعمة والاستراتيجية الدولية، العالم المعاصر، العدد ال9، 2008، ص.7

نمط مناسب لها على أساس الإصلاحات التدريجية بعد تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978، ونجحت في شق طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وهذا النمط قد نال تقديراً عالياً من المجتمع الدولي. إن نمط الصين، عبارة عن خيار استراتيجي اتخذته الصين في ظل العولمة الاقتصادية بصفتها دولة نامية كبيرة لتحقيق التحديث، وهو أيضاً استراتيجية التنمية وطريقة الحكم اللذين تطورهما الصين تدريجياً في مسيرة تعميق الإصلاح وتعزيز الانفتاح لمواجهة تحديات العولمة.[1] لم يكن نمط التنمية الصينية كاملاً وشاملاً، بل ما زال في عملية الاستكشاف والتحسين، ويمكن أن نقول إن نمط التنمية الصينيةلم يكن نمطاً ناضجاً، فمن المستحيل أن تُحل كل المشاكل بهذا النمط.[2] لكن لا يمكن إنكار أن نمط الصين قد أحدث تأثيرات جبارة على دول العالم، وأيضاً أثار مناقشات واسعة النطاق حوله في وسائل الإعلام والحقول الأكاديمية والمنظمات العالمية، ويمكن أن نجد الخبراء يتحدثون دائماً عن أهمية الاستفادة من نمط الصين بدلاً من التحدث عن انهيار الصين كما فعلوا في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. ويرى كثير منهم أن نجاح الصين في التنمية الاقتصادية عبارة عن فكرة جديدة وأسلوب تفكير جديد وأيضاً آلية جديدة لا يمكن تفسيرها بوضوح حسب النظريات الغربية السائدة في

---

[1] يو كو بينغ، نموذج الصين: التجارب والعبر، نموذج الصين وإجماع بكين: ما وراء إجماع واشنطن، دار العلوم الاجتماعية للنشر ببكين، 2006،ص.11

[2] يو كو بينغ، لم يكتمل نموذج الصين، الراصد الاجتماعي، العدد ال5، 2010، ص.95

العالم.[1] وفي رأيهم أن نمط التنمية الاقتصادية الصينية لا يناسب الصين فحسب، بل يعد قدوة ناجحة للدول النامية التي تبحث عن طريق ملائم. ويُعتبر هذا النمط خياراً جديداً للدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية ومواكبة تيار العولمة الاقتصادية، مع الحفاظ على ثقافاتها الخاصة وسيادتها واستقلالها السياسي.[2] تهتم الدول النامية بما فيها الدول العربية حالياً بالاستفادة من نمط الصين، لكن من الملاحظ أن الصين لا تعمل على ترويج نمطها أو تصديره إلى الدول الأخرى، بل تؤكد أن هذا النمط هو الطريق الصحيح الوحيد الذي يناسب الظروف الصينية الحالية، وينبغي للبلدان الأخرى أن تبحث عن نمطها المناسب الخاص، ويرى بعض الخبراء الأجانب أن عدم فرض الصين نمط تنميتها على الدول الأخرى يتفق مع فلسفة الصينيين، وهذا يساعد على زيادة جاذبية نمط الصين وإثراء مقومات القوة الناعمة الصينية.

لقد أولت الدول العربية اهتماماً بالغاً لمتابعة نمط الصين منذ فترة طويلة وخاصة في السنوات الأخيرة. ويمكن أن نجد مناقشات حارة كثيرة عنه في وسائل الإعلام العربية وكتباً ومؤلفات أكثر فأكثر عنه في الحقول الأكاديمية العربية. على سبيل المثال، دعت الصحف الأردنية السائدة مثل جريدة الغد وجريدة عمان اليوم كثيراً من كبار المسؤولين العرب والعلماء

---

[1] تشانغ وي وي، نموذج الصين هو نموذج أقل إضراراً، غلوبال تايمز، 4 يناير 2008.

[2] إصلاح وانفتاح الصين في عيون العلماء الأجانب، جريدة بكين اليومية، الطبعة ال7، 29 ديسمبر 2008.

المشهورين إلى مناقشات عميقة حول مضامين نمط التنمية الصينية وجوهره وأهميته، وكلهم قدروا نمط الصين تقديراً عالياً، واعتقدوا أن هذا النمط لا يغير الصين فحسب، بل يؤثر على العالم العربي أيضاً؛ أشار الأستاذ محمد بن هويدي من جامعة الإمارات العربية المتحدة في مقالته ((العرب ونموذج التنمية الاقتصادية الصينية)) إلى أن نموذج الصين له أهمية كبرى للدول العربية، ونجاح هذا النموذج قد دل على أن النموذج غير الغربي يمكنه حل المشاكل المعقدة وتحقيق التطور، وللصين والدول العربية تاريخ ظروف متشابهة، ويمكن أن تستفيد الدول العربية من نمط الصين في التنمية الاقتصادية. يرى الأستاذ محمد بن هويدي أن إجراءات الصين وسياساتها في جذب الاستثمارات الأجنبية تستحق دراسة عميقة، ويجب على الدول العربية أن تتوقف عن الكلام وتعمل فوراً[1]؛ يرى الدكتور مسعود ضاهر أستاذ الجامعة اللبنانية ورئيس الرابطة اللبنانية الصينية للصداقة في مقالته ((المنظور الثقافي في نهضة الصين)) أن الصين لها ثلاث تجارب تستحق الدراسة، الأولى هي الاهتمام بدور الثقافة التقليدية في تعزيز التنمية حيث لم تكن الثقافة التقليدية الصينية عرقلة للتنمية بل كانت قوة دافعة مهمة لها، الثانية هي الاهتمام بالحفاظ على العدالة الاجتماعية، حيث تعمل الصين على تحسين نظام الضمان الاجتماعي

---

[1]. محمد بن هويدي، العرب ونموذج التنمية الاقتصادية الصينية، جريدة الغد الأردنية، 18 فبراير 2008،
http://www.alghad.com/index.php/article/204318.html

ومكافحة الفساد من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع، الثالثة هي الاهتمام بتطوير التعليم، حيث تم بناء النظام التعليمي المتميز في الصين، مما يقدم دعماً قوياً لتنمية الصين المستدامة. وفي رأي الأستاذ مسعود ضاهر أن هذه العوامل هي ما ينقص العالم العربي، فيمكن أن يعزز التبادل مع الصين ويستفيد منها.[1]

في مايو 2009 نشرت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم كتاباً تحت عنوان ((العرب ومستقبل الصين)) يتحدث فيه الكاتب الأردني سامر خير أحمد عن نمط الصين وسر نجاح تنميتها. يستعرض الكاتب تاريخ الدول العربية في عملية سعيها إلى تحقيق التحديث والتنمية في التاريخ، ويرى أن محاولات الدول العربية المتمثلة في الحداثة الإسلامية والعلمانية المتطرفة والقومية والاشتراكية العربية والاقتصاد الحر كلها ليست تجربة ناجحة. على الرغم من أن الدول العربية حققت زيادة اقتصادية في بعض الفترات لكنها لم تحقق تطوراً حقيقياً شاملاً، ولم تحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة. وبعد حادث 9/11 حاولت الولايات المتحدة إعادة صياغة الدول العربية على أساس إجماع واشنطن، لكن كل ما فعلته الولايات المتحدة في العالم العربي لم يحقق أي تقدم اقتصادي واجتماعي، بل سبب اضطرابات ومشاكل أكثر حتى اعترفت الولايات المتحدة بأن

---

[2] مسعود الضاهر، المنظور الثقافي في نهضة الصين، جريدة عمان اليوم، 27 سبتمبر 2010، http://www.omandaily.om/node/30713

محاولاتها فاشلة. ويظن الكاتب أن الدول العربية تواجه الآن صعوبات وتحديات كثيرة في تنميتها، وعليها أن تبحث عن نموذج ملائم لها، أما نمط التنمية الصينية فهو يستحق الاستفادة منه. يلخص الكاتب تجارب الصين إلى النقاط الآتية: تنفيذ التدابير الإصلاحية على نطاق معين قبل تعميمها على نطاق واسع؛ التطبيق العملي هو المعيار الوحيد لاختبار الحقيقة؛ وضع مصالح الشعب في صدارة أعمال الحزب الحاكم؛ مراقبة صارمة على الأغنياء من أجل الحفاظ على انسجام المجتمع؛ العمل على الانفتاح على الخارج والتعلم من التجارب الناجحة من الدول الأخرى على أساس الاهتمام بحماية ثقافة الصين التقليدية؛ القيام بالعمل بالهدف المحدد والخطوة الواضحة؛ التعامل بحزم مع كل المحاولات الخارجية أو الداخلية الهادفة إلى الإضرار بعملية تنميتها. ودعا الكاتب الدول العربية إلى التعلم من تجارب الصين في التنمية لتحقيق التطور والنهضة، وفي الوقت نفسه، أكد أن التعلم من تجارب الصين هو ليس التعلم من سياسات وتدابير معينة، بل التعلم من المفهوم والروح والفلسفة الكائنة في هذه التجارب. إن سر نجاح نمط الصين هو أنه غير نموذجي وأنه تخلص من قيود الأيديولوجية، هذا ما يستحق التعلم منه للدول العربية أكثر.

إن نمط التنمية الاقتصادية الصينية ليس كاملاً ناضجاً، وما زالت هناك عيوب كثيرة فيه، ولكن الإنجازات الاقتصادية العظيمة التي حققتها الصين به زادته جاذبية تجاه الدول العربية. والجدير بالذكر هو أن سبباً من الأسباب الجذرية لثورات الربيع العربي التي انفجرت في عام 2011

يرجع إلى المشاكل الاقتصادية والقضايا المعيشية، ويدل اندلاع هذه الثورات إلى حد كبير على أن الدول العربية لم تجد طريقها المناسب، فلا بد لها من أن تخلق النمط الملائم على أساس ظروفها الخاصة وتجارب الدول الأخرى الناجحة من أجل الخروج من المأزق الحالي.

على الرغم من أن الصين لا تريد ترويج نمط تنميتها إلى الدول الأخرى، إلا أنها ترغب في تقاسم ما شهدت من التجارب والدروس مع الدول الأخرى ومساعدتها على تحقيق التنمية المشتركة. في السنوات الأخيرة نظمت مختلفة المؤسسات الرسمية الصينية دورات وندوات وورشات عمل كثيرة للمسؤولين العرب في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، وحظيت برد إيجابي وتقدير عال من قبل الدول العربية، الأمر الذي يدل على أن الصين تسعى إلى تعزيز العلاقة مع الدول العربية عن طريق القوة الناعمة وتقديم مساهمتها لبناء العالم المتناغم.

الفصل الثاني

جاذبية الصين للدول العربية في دورها وتأثيراتها في المنظمات الدولية

يرى الدكتور قوه شو يونغ أستاذ جامعة الدراسات الدولية بشانغهاي أن نمو وتطور الدول الكبرى هو عملية تاريخية تتكون من ثلاث دورات أو فترات، ألا وهي فترة الاستعداد وفترة النهضة السريعة وفترة النمو المستقر. المهمة الرئيسة للدول التي تمر بفترة النمو المستقر هي الحفاظ على مصالحها الخاصة عن طريق ضمان مكانتها الدولية الحالية وتحمل مسؤوليتها في حماية النظام العالمي السائد والترتيبات الصالحة لها وتقديم منتجات عامة للمجتمع الدولي؛ أما الدول التي تمر بفترة النهضة السريعة فمهمتها الرئيسة هي تطوير إمكانياتها الكاملة من خلال استغلال كل العوامل والموارد في المجتمع الدولي لتحقيق التنمية الشاملة في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية وربط مصالحها الوطنية الخاصة بالمصالح الدولية لتصبح في نهاية المطاف قوة عالمية مؤهلة؛ وبالنسبة إلى الدول التي تقع في فترة الاستعداد يجب عليها أن تواجه التحديات والصعوبات بشكل موضوعي وتقوي أساسها الاقتصادي والعسكري والثقافي لتحقيق النهوض في المستقبل وتبحث عن الدعم الدولي لنهوضها وتطورها.[1] كل دولة مهما كانت في فترات الاستعداد أو النهضة السريعة أو النمو المستقر تحتاج إلى بيئة دولية منفتحة تعاونية لضمان

---

[1] قوه شو يونغ، الصورة الدولية للقوة الكبرى في نموها، المنتدى الدولي، نوفمبر 2005، ص.50

تطورها المستدام، ولا تعتمد مكانتها الدولية على أساسها المادي وحده، بل تعتمد أيضاً على قدرتها وأدائها في التفاعل الإيجابي مع النظام الدولي السائد والحصول على التقدير والاحترام من أعضاء المجتمع الدولي.

الصين الآن في فترة النهضة السريعة، ولها قوة كامنة كبيرة لدخول فترة النمو المستقر بعد سنوات. يعتبر جوزف ناي أن الاشترك في المنظمات الدولية يعود على الدول المختلفة بالقوة الناعمة، وهو أيضاً عنصر حاسم لضمان النمو المستقر لها. إذا استطاعت دولة صياغة النظام الدولي وتحديد جدول أعمال المنظمات الدولية لتجعلها تتفق مع مصالحها وقيمتها، فسوف يمتاز سلوكها بالشرعية، كما يمكن لها أن تؤثر في سلوك الدول الأخرى عن طريقها بدلاً من استعمال سياسة العصا والجزرة.[1] وبعد أكثر من ستين عاماً منذ تأسيس الصين الجديدة، وخاصة بعد حوالي أربعين عاماً منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، شهدت الصين تغيرات جذرية في تعاملها مع النظام الدولي والمنظمات الدولية، وقد أصبحت الصين أكثر نشاطاً في المشاركة في تحسين النظام الدولي واستكمال المنظمات الدولية. تعتبر الحكومة الصينية أن المنظمات الدولية منصة مهمة للحفاظ على مصالحها الوطنية والقيام بالتنسيق السياسي، وهي منصة مهمة أيضاً لتحسين سمعتها وصياغة صورتها الإيجابية عن طريق تحمل مسؤوليتها كدولة كبيرة.

[2] جوزف ناي، القوة الناعمة: السبيل إلى النجاح في عالم السياسة الدولية، الشؤون العامة، نيو يورك، 2004، ص10.

1، المنظمات الدولية سلاح ذو حدين للبلدان النامية

يرى العلماء الواقعيون في مجال العلاقة الدولية أن التعاون المستمر بين الدول أمر صعب، ومن المستحيل تجنب التناقضات والنزاعات بين الدول، لأن المجتمع الدولي ليس لديه "حكومة مركزية"، والدول المختلفة طبيعتها أنانية تتخذ مصالحها الخاصة كأولوية ومصالح عليا، فتلجأ الدول إلى القوة الصلبة أخيراً لحل المشاكل بينها دائماً. إن "الواقعية" فعلاً تعكس بعض الأحوال الحقيقية في المجتمع الدولي إلى حد ما، غير أنها تتجاهل إمكانية التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي في ظل تعمق العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بينها. في الواقع، وعلى الرغم من أن العالم شهد تغيرات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، وما زالت بعض المناطق تعيش الاضطراب والفوضى، إلا أن العالم حافظ على استقراره بشكل عام ولم تنفجر حرب عالمية جديدة كما توقع بعض العلماء السياسيين، ويمكن القول إن المنظمات والآليات الدولية الموجودة التي أنشئت في القرن الماضي تلعب دوراً مهماً في ذلك.

على الرغم من أن النظام الدولي أنشئ برعاية الدول الغربية، لكن لديها أهمية إيجابية للبلدان النامية أيضاً. يرى الدكتور تشين ياه تشينغ، أستاذ جامعة في العلوم الدبلوماسية، أن المنظمات الدولية لها مصداقية أمام جميع الدول في العالم، فتلتزم الدول المختلفة بقواعدها وطلباتها في معظم الحالات، إضافة إلى ذلك، يكون أعضاء المنظمات الدولية متساويين شكلياً فيها، ويمكن للدول المختلفة وخاصة الدول النامية والصغيرة، أن

تحافظ على مصالحها بصوتها أو عن طريق التضامن فيما بينها.[1]

هذا من جانب، ومن جانب آخر، ما زالت هناك مشكلات كثيرة في المنظمات الدولية قد تجلب تحديات جبارة للدول النامية عندما تؤكد أهميتها ودورها الإيجابي. أولاً، تم إنشاء المنظمات الدولية الموجودة في العالم على يد الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فلدي هذه الدول الكبرى تأثيرات جبارة سواء في المبادئ الأساسية أو القواعد والأعراف أو عملية صنع القرار أو الإجراءات التنفيذية، يمكن القول إن الدول النامية تقع في المكان الضعيف في المنظمات الدولية إلى حد كبير، ولا تستطيع مقاومة إرادة الدول الكبرى في كثير من الأحوال؛ ثانياً، ما يهم المنظمات الدولية أكثر هو تحقيق التوازن لا العدالة. تختلف المنظمات الدولية عن القانون الدولي والقواعد الدولية التي تتكون من سلسلة من المبادئ والقيم المعروفة لدى البشرية. على الرغم من أن المنظمات الدولية وضعت هدفاً متمثلاً في تنفيذ القوانين والقواعد الدولية، إلا أن حقيقة الأمر هي أنها تسعى دائماً إلى تحقيق التوازن أو حل المشكلة عن طريق التنازلات بين الدول الكبرى، وما يجدر ذكره هو أن هذه التنازلات تكون دائماً على حساب الدول النامية والدول الصغيرة. وفي كثير من الأحوال، مثل حرب العراق، أصبحت المنظمات الدولية أداة سياسية للدول الغربية، فإذا كان قرارها غير صالح لها، تعمل بشكل أحادي بصرف النظر عن مصالح الدول الأخرى.

---

[1] تشين ياه تشينغ، النظام الدولي والتعاون الدولي: تأمل المؤسساتية الليبرالية الجديدة، جريدة جامعة العلوم الدبلوماسية، العدد ال1، 1998، ص.8

2، تحول الصين من مُتَحَدٍّ خارج النظام إلى قوة بناءة داخله

كما ذُكر سابقاً، فإن المنظمات الدولية هي سلاح ذو حدين بالنسبة إلى البلدان النامية، وله إيجابيات وسلبيات في آن واحد، لذا يجب على البلدان النامية أن تفكر جدياً في طريقة التعامل مع المنظمات الدولية وكيفية الاستفادة منها. يمكن لها أن تختار طرقاً مختلفة مثل المقاومة أو المحايدة أو المشاركة الجزئية أو المشاركة الشاملة، ولكن لا بد أن نعترف بأنه مع تعمق العولمة فقد أصبح التفاعل مع المنظمات والآليات الدولية أمراً لا مفر منه بالنسبة إلى البلدان النامية. فهي لا يمكن أن تحقق مصالحها إذا وقفت خارج المنظمات الدولية. بعد تأسيس الصين الجديدة في 1949، شهدت الصين عدة تغيرات في موقفها من المنظمات الدولية بأسباب داخلية وخارجية مختلفة.

المرحلة الأولى من تأسيس الصين الجديدة في 1949 حتى استعادة الصين مقعدها في الأمم المتحدة في 1971، كانت الصين في هذه المرحلة عنصراً متحدّياً ضد المنظمات الدولية القائمة. بعد تأسيس الصين الجديدة رفضت الدول الغربية الاعتراف بشرعية جمهورية الصين الشعبية ودعمت حزب الكومينتانغ الذي احتل مقعد الصين في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية واستُبعدت الصين الجديدة عن الآليات الدولية الرئيسة. وفي الوقت نفسه شنت الولايات المتحدة حرباً في كوريا استهدافاً إلى تدمير السلطة الجديدة الصين في المهد، واستغلت الأمم المتحدة لفرض

الحصار والحظر على الصين، الأمر الذي شكل تناقضات شديدة لا تحل بين الصين والمنظمات الدولية التي سيطرت علها الولايات المتحدة. كما قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في 22 مايو 1951: إن تهمة الأمم المتحدة ضد الصين تعني قطع العلاقة مع الشعب الصيني، وقد دل الواقع على أن الأمم المتحدة اليوم أصبحت أداة الولايات المتحدة لشن الحروب الإمبريالية ولحماية مصالحها غير الشرعية[1]. وفي الستينيات من القرن ال20 مر الوضع الدولي بتغيرات كثيرة مثل انقطاع العلاقة بين الصين والاتحاد السوفيتي وانهيار التحالف الاشتراكي العالمي، على الرغم من أن الصين لديها رغبة في الحصول على اعتراف المجتمع الدولي، ولكن كانت الظروف الداخلية والخارجية غير كافية وناضجة، فظلت الصين في تلك الفترة واقفة خارج المنظمات الدولية.

المرحلة الثانية هي بين استعادة الصين مقعدها في الأمم المتحدة في عام 1971 حتى انتهاء الحرب الباردة في عام 1991، بدأت الصين في هذه المرحلة تشارك في المنظمات الدولية. في 1971 نجحت الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، وتلك هي بداية اشتراك الصين في المنظمات الدولية. كان ما يهم الصين أكثر في هذه المرحلة هو المنظمات الدولية السياسية، فانضمت إلى عدة هيئات متخصصة في إطار الأمم المتحدة مما عزز التفاعل بين الصين والدول الأخرى، ولكن يمكن القول إن

---

[1] تشاو لي، بناء السلام: تطور السلوك الدبلوماسي الصيني تجاه الأمم المتحدة، دار جيو تشو للنشر ببكين، 2007، ص.49

الصين كانت في تلك المرحلة محافظة نسبياً في المنظمات الدولية، لا تريد أن تبدو نشيطة فيها.[1] في 1978 بدأت الصين تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج، ومنذ ذلك الوقت سرّعت الصين خطواتها للمشاركة في المنظمات الدولية. في الثمانينيات من القرن الماضي تحول اهتمام الصين من المنظمات الدولية السياسية إلى المنظمات الاقتصادية، وانضمت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعاهدات المنظمة العالمية للملكية الفكرية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الآسيوي للتنمية وغيرها من المنظمات الدولية، من أجل الحصول عبرها على الدعم المالي والتقني وتسريع عملية تصنيعها وتحديثها. وفي الوقت نفسه شاركت الصين بنشاط في الآليات الدولية الأخرى أيضاً مثل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 1982 والاتحاد البرلماني الدولي في 1984 ولجنة الأمم المتحدة الخاصة لعمليات حفظ السلام في 1988 وإلخ. ويرى الدكتور شيانغ بيان أستاذ جامعة هارفارد أن الصين في الثمانينيات من القرن الماضي شاركت في كثير من المنظمات الدولية، على الرغم من أنه قليلاً ما طرحت حلولاً بناءة ونقصها الوعي لصياغة جدول الأعمال، بل أصدرت التصريحات المبدئية دائماً.[2] ولكن من الواضح أن الصين في تلك المرحلة لم تكن متحدّياً واجه المنظمات الدولية، بل نالت

1- مون هونغ هوا، تقرير تقييم قوة الصين الناعمة، الدراسات الدولية، العدد الـ3 2007، ص 40.

2- مون هونغ هوا، تقرير تقييم قوة الصين الناعمة، الدراسات الدولية، العدد الـ3 2007، ص 40.

الاعتراف والتقدير من قبل المجتمع الدولي من خلال التزامها الصارم بالنظام الدولي.

المرحلة الثالثة هي من التسعينيات من القرن الماضي حتى الآن، واندمجت الصين فيها في المنظمات والآليات الدولية بشكل شامل. بعد الحرب الباردة أدركت الصين أكثر فأكثر أهمية المنظمات الدولية في حماية مصالحها الوطنية وتحسين صورتها الدولية، فبادرت الصين إلى الاشتراك فيها ولعب دور بناء فيها. الآن قد اشتركت الصين في أكثر من 63% من المنظمات الدولية الحكومية وأكثر من 60% من المنظمات الدولية غير الحكومية لتحتل المرتبة 27 بين دول العالم.[1] إضافة إلى ذلك أعلنت الصين في عام 1997 أنها مستعدة لتحمل مسؤوليتها كدولة كبيرة مسؤولة، فمن الممكن أن تجد دور الصين في القضايا المختلفة أكثر فأكثر، على سبيل المثال، عملت الصين على التوسط بنشاط في القضية النووية الإيرانية والقضية النووية الكورية وقضية السودان وغيرها من القضايا الساخنة، وأرسلت الصين أكثر عدد في جهود حفظ السلام من بين الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن، كما أرسلت الصين القوة البحرية للمشاركة في مكافحة القرصنة، وبدأ الصينيون يتولون المناصب المهمة في المنظمات الدولية مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات

---

[1] وانغ لينغ، الدراسة المقارنة في مشاركة دول العالم في المنظمات العالمية، نقل من لي شن مينغ ووانغ يي تشو، تقرير الأمن والسياسية العالمية لعام 2007، دار العلوم الاجتماعية الأكاديمية للنشر، 2007، ص.282

والبنك الدولي وإلخ. وفي المجال الاقتصادي أصبحت تأثير الصين أكبر، ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، قدمت الصين مساهمات جليلة في دفع انتعاش الاقتصاد العالمي، وفي المقابل ارتقت مكانة الصين في المنظمات الدولية الاقتصادية. على سبيل المثال، امتلكت الصين ثالث أكبر حصة من حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الولايات المتحدة واليابان. فكل هذه الحقائق تعكس أن الصين الآن تلعب دوراً لا يُستغنى عنه في المنظمات الدولية.

خلاصة القول، إن موقف الصين من المنظمات الدولية ودور الصين فيها قد تغير جذرياً مع تعمق الإصلاح والانفتاح، وقد تحولت الصين من مُتَحَدٍّ للنظام الدولي إلى دولة كبيرة مسؤولة مستعدة دائماً لتقديم مساهمات في الحفاظ على استقرار العالم وقوة بناءة لا يُستغنى عنها في المنظمات الدولية[1].

---

[1] تشين ياه تشينغ، الهوية الوطنية والثقافة الاستراتيجية والمصالح الأمنية: الافتراضات الثلاثة للعلاقة بين الصين والمجتمع الدولي، الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، العدد ال1، 2003، ص.50

3، دور الصين في النظام الدولي يتفق مع مصالح الدول العربية

يرى بعض المحللين الغربيين أن الصين تستفيد استفادة كبيرة من المنظمات والآليات الدولية القائمة، فهي تدعو إلى أن يبقى العالم والنظام الدولي في الوضع الراهن[1]. حقيقة إن الصين استفادت من خلال المشاركة في عملية العولمة والمنظمات الدولية، لكنها تدرك تماماً أن هناك قيوداً وعيوباً ومشاكل في النظام الدولي، وهي تعود على الدول النامية بالأضرار والتحديات، لذلك تظل الصين تعمل على إيجاد أسلوب فعال لتعميق الإصلاح في المنظمات الدولية والآليات الدولية القائمة.

تسعى الصين دائماً إلى دفع بناء نظام دولي أكثر عدالة ومعقولية، وهذا الموقف الثابت يتفق مع هوية الصين. إن الصين أكبر دولة نامية في العالم، وهي أيضاً دولة اشتراكية يقودها الحزب الشيوعي الصيني، فلسفتها وتطلعاتها هي الربط بين مصيرها ومصير البشرية والجمع بين مصالحها ومصالح الدول المختلفة وخاصة الدول النامية. تؤكد الصين دائماً أنها ستظل صديقاً عزيزاً وشريكاً حميماً إلى الأبد للبلدان النامية، وهي تقف دائماً إلى جانب البلدان النامية في القضايا التي تهمها. الصين بصفتها الدولة النامية الوحيدة بين الدول الأعضاء الدائمة في مجلسة الأمن للأمم المتحدة، ودولة تتمتع بتأثير كبير في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية المهمة، تدعو إلى

---

[1] جيانغ بي أن، النبذة عن دراسات العلماء الأمريكيين في علاقة الصين مع المنظمات الدولية، الاقتصاد العلمي والسياسة العلمية، العدد ال8، 2001، ص.52

التعددية في النظام الدولي والديمقراطية في العلاقات الدولية، وهي تسعى إلى احترام الثقافات المتنوعة في العالم، وتعمل على تعميم مفهوم الأمن الجديد الذي يتميز بالثقة والمنفعة المتبادلتين والمساواة والتعاون والتنسيق، وتؤمن بأهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، وتدعو إلى احترام وتعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حماية إستقرار وتنمية العالم. إن الصين تشارك بنشاط في بناء وتحسين المنظمات الدولية وتعمل دائماً على الدفاع عن مصالح البلدان النامية الشرعية على المسرح الدولي، مما يعزز تأثيرات الصين بين البلدان النامية.

بدأت الدول العربية تشارك في المنظمات والآليات الدولية منذ وقت طويل، ولكن في كثير من الحالات كانت الدول العربية ضحية التنازلات بين الدول الكبرى بسبب وجود الهيمنة وسياسة القوة، ولم تنجح الدول العربية في الحفاظ على مصالحها الأساسية عبر هذه المنصات الدولية. على سبيل المثال، في عام 1947 اعتمدت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين متجاهلة مصالح الشعوب العربية الشرعية، وبعد ذلك ظلت الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية تنحاز إلى إسرائيل وتفرض ضغوطاً جبارة على الدول العربية، مما زرع جذور الاضطرابات والحروب المتواصلة في منطقة الشرق الأوسط؛ في 2003 شنت الولايات المتحدة حرباً ضد العراق بدون تفويض مجلس الأمن للأمم المتحدة، ولكن دلت الحقيقة على أن العراق لا تمتلك أسلحة الدمار الشامل كما زعمت أمريكا، ما فعلته أمريكا في العراق هو من أجل السيطرة على الشرق الأوسط فقط، ولكن تحقق

هدفها على حساب العراق وشعبه؛ في المجال الاقتصادي ما زال صوت الدول العربية في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضعيفاً، ولا تستطيع إزالة أو تخفيف التأثيرات السلبية التي تتركها فيها العولمة الاقتصادية.

في ظل هذا الوضع غير العادل، يعرب العرب عن إحباطهم كما قال الكاتب الدكتور حسين كامل بهاء الدين في كتابه ((مفترق الطرق))، إن الدول العربية مضطرة للمشاركة في السباق الذي تحدد قواعده الدول الأخرى، ولا يوجد خيار آخر لها الآن إلا مواصلة المشاركة فيه. على الرغم من هذا، قد تكون الصين أملاً للدول العربية لتغيير الوضع المؤسف، لأن الصين بصفتها قوة صاعدة ودولة كبيرة مسؤولة مستعدة لتحمل مسؤوليتها وتقديم المساعدة والدعم لها. قال الدكتور نايف علي عبيد المستشار السياسي لمجلس التعاون الخليجي في محاضرة: إنه يمكن تعليق الأمل على الصين لأنها تدعم القضايا العادلة للشعوب العربية، وتعمل على خلق بيئة دولية مواتية لتحقيق التنمية المشتركة بين الصين والبلدان النامية بما فيها الدول العربية. وفي الوقت نفسه لا ترغب الصين في الحصول على المكانة القيادية في الشرق الأوسط مثل الولايات المتحدة، لذا تقدر الشعوب العربية تقديراً عالياً دور الصين في تحسين النظام الدولي وحماية مصالح البلدان النامية[1]. تواجه الدول العربية مشاكل معقدة كثيرة

[1] نقلاً من محاضرة نايف على عبيد، العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والصين، جامعة الد راسات الأجنبية ببكين، 6 أكتوبر 2009.

مثل القضية الفلسطينية والقضية العربية الإسرائيلية وقضية العراق والقضية النووية الإيرانية وقضية مكافحة الإرهاب وغيرها من القضايا الإقليمية والعالمية، ولا يمكن لها أن تحل هذه المشاكل بقوة نفسها فقط من دون مشاركة المنظمات الدولية ومن دون دور الصين البناء فيها. وإن الصين مستعدة لتقديم دعمها للدول العربية في المنظمات الدولية كما فعلت في الماضي. ويمكن القول إن مشاركة الصين في المنظمات الدولية ودورها الإيجابي تعود على الصين بالقوة الناعمة ونوع من الجاذبية تجاه الدول الأخرى وخاصة الدول النامية مثل الدول العربية.

الفصل الثالث

جاذبية الصين في سياستها الخارجية الموجهة للعالم العربي

إن تحقيق المصالح الوطنية هو الهدف المشترك لجميع الدول والأولوية لسياساتها الخارجية. لكن تختلف الدول في مفاهيمها للمصالح ووسائل تحقيق هذه المصالح، وتلك السياسات التي تتبناها الدول بناء على أساس العدالة والأخلاق والألفة والرؤية تتمتع بجاذبية أكثر تجاه الدول الأخرى. وفي نظرية جوزف ناي عن القوة الناعمة يعتبر أن السياسة الخارجية جزء لا يُستغنى عنه من القوة الناعمة حتى قد تكون العنصر الرئيس الحاسم لها. وبالنسبة لقوة الولايات المتحدة الناعمة فقد رأى جوزف ناي أن ثقافة الولايات المتحدة ونظامها الاجتماعي ومفهوم قيمتها وأسلوب حياتها وغيرها من العوامل تساعد على زيادة قوتها الناعمة وتأثيراتها في العالم. وفي الوقت نفسه، أكد جوزف ناي أن هناك بعض العوامل مثل السياسة الخارجية غير الملائمة والتحركات الأحادية المتصاعدة وزخم الهيمنة تضر قوة الولايات المتحدة الناعمة بشكل كبير. وهو يعتقد أن هذه السياسة الخارجية الأمريكية سبب رئيس لوجود الكراهية الشديدة ضد الولايات المتحدة في كثير من الدول خاصة الدول العربية في العالم، في حين، تتودد هذه الدول إلى الصين أكثر فأكثر بفضل سياسة الصين الخارجية الودية تجاهها. ما يشير السيد جوزيف ناي إليه هو صحيح، حيث

إن سياسة الصين الخارجية تجاه العالم العربي قد لعبت دوراً مهماً في إقامة الصداقة الصينية العربية التقليدية المتينة وإقامة علاقات التعاون الاستراتيجي التي تتميز بالتعاون الشامل والتنمية المشتركة. الجدير بالذكر أن المصلحة الوطنية هي جوهر سياسة الصين الخارجية تجاه دول العالم بما فيها الدول العربية، غير أن الصين في سياستها الخارجية وموقفها السياسي تقف دائماً إلى جانب الدول العربية في عمليات تنميتها، وتربط الصين مصالحها بمصالح الدول العربية بشكل جيد مما يعزز تأثيراتها وجاذبيتها في العالم العربي.

1، مزايا سياسة الصين الخارجية في العالم العربي قبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح

(1) تقديم الدعم السياسي للدول العربية في قضاياها العادلة وشواغلها الرئيسة

كانت معرفة العالم العربي بالصين الجديدة قليلة وغير ودية بعد تأسيسها في عام 1949، حيث حافظت الدول العربية التي بقيت تحت سيطرة القوى الغربية على العلاقة الرسمية مع سلطة الكومينتانغ التي احتلت تايوان حينذاك، ومرت الصين والعالم العربي في تلك الفترة بمرحلة "البرودة" في العلاقات والتبادلات. وعلى الرغم من هذه البداية "الباردة"، فإن المهمة التاريخية المشتركة للصين والعالم العربي للتحرر من نير الاستعمار الغربي وتحقيق الاستقلال الوطني وحماية سيادة الدولة هي التي ربطت الصين بالعالم العربي بسرعة، والتي دفعت العلاقات الصينية العربية إلى التقدم السريع. ويمكن القول أيضاً إن موقف الصين السياسي العادل تجاه القضايا التي تهم العرب هو المفتاح للمرحلة الجديدة لتطور العلاقات الصينية العربية. في 18 إبريل 1955 عُقد مؤتمر باندونغ في إندونيسيا بحضور رؤساء وزعماء ووفود من 29 دولة إفريقية وآسيوية، وفي هذا المؤتمر طرح السيد شو آن لاي رئيس مجلس الدولة الصيني لأول مرة المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي عكست فلسفة الصين السياسية المتمثلة في السعي لإيجاد نقاط مشتركة وترك نقاط الخلاف

جانباً. والتقى الوفد الصيني بالوفود من تسع دول عربية، واستجاب الجانب الصيني بكل نشاط للقضايا التي طرحتها الوفود العربية، حيث عبر الجانب الصيني عن تأييده لنضال الشعب المصري لاستعادة سيادة مصر على قناة السويس، ولإدراج القضية الفلسطينية في جدول الأعمال للأمم المتحدة، ولكفاح الشعوب العربية في شمال إفريقيا لتحقيق الاستقلال والتحرر الوطني. وفي حفل اختتام المؤتمر أكد السيد شو آن لاي مجدداً أن الصين تؤيد الشعوب العربية في الجزائر والمغرب وتونس تماماً، وتدعم نضالها في تقرير مصيرها وتحقيق الاستقلال، وأيضاً تدعم نضال الشعوب العربية لحماية حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة. وقد عزز هذا الموقف الصيني مشاعر العرب الحسنة تجاه الصين الجديدة فأرسى أساساً متيناً جداً لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية فيما بعد.

بعد مؤتمر باندونغ عدلت الصين سياستها الخارجية، وبدأت تقدم دعماً شاملاً للدول العربية من أجل كسر الحصار الذي فرضته الدول الغربية عليها وخلق ظروف دولية جيدة لضمان تنميتها. وفي الفترة ما بين عام 1956 وعام 1965 تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وعشر دول عربية بما فيها مصر وسوريا واليمن وغيرها من الدول، وهذا يعد الموجة الأولى لإقامة العلاقات الرسمية بين الصين والدول العربية. وفي زيارة السيد شو آن لاي رئيس مجلس الدولة الصيني لمصر، عرض شو المبادئ الخمسة لتوجيه العلاقات الصينية العربية: الأول، تدعم الصين الدول العربية في نضالها ضد الإمبريالية والاستعمار من أجل تحقيق الاستقلال؛

الثاني، تدعم الصين سياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتخذها الدول العربية؛ الثالث، تدعم الصين الطريق والأسلوب الذي تختاره الدول العربية لتحقيق التحرير والوحدة؛ الرابع، تدعم الصين الدول العربية في حل الشؤون الداخلية عن طريق التشاور السياسي السلمي بدلاً من اللجوء إلى القوة والعنف؛ الخامس، تدعو الصين المجتمع الدول إلى احترام سيادة الدول العربية ومصالح الشعوب العربية الشرعية وتعارض أي شكل من التدخل والاعتداء.[1] وبالفعل، فإن ما أعلنه السيد شو آن لاي لم يكن كلاماً فقط، بل طبقت المبادئ الخمسة لتوجيه العلاقات الصينية العربية والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي في أعمالها الدبلوماسية الملموسة، وقدمت دعماً كبيراً للدول العربية لمقاومة الإمبريالية والاستعمار والعدوان، مما جعلها تحظى باحترام وثقة العالم العربي حكومة وشعباً. على سبيل المثال، في يوليو 1956 أعلنت الحكومة المصرية تأميم قناة السويس التي كانت تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا، ثم أصدرت الحكومة الصينية بياناً رسمياً طويلاً أعربت فيه عن التضامن مع الشعب المصري في هذه القضية العادلة. في أكتوبر نفس العام شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عدواناً على مصر وأدانت الحكومة الصينية هذا العدوان بشدة وسجل أكثر من 250 ألف شاب صيني في الجيش المتطوع تعبيراً عن إرادتهم لمساعدة مصر، كما شارك مئات الملايين من الصينيين في المظاهرات المتواصلة لثلاثة أيام في

---

[1]. جيانغ تشون، قوه يينغ ده، تاريخ العلاقات الصينية العربية، دار النشر التابع لصحيفة الاقتصاد اليومية، 2001، ص.232

أنحاء الصين تعبيراً عن تضامنهم مع الشعب المصري، إضافة إلى ذلك قدمت حكومة الصين حجماً كبيرة من المساعدات المالية والمادية إلى مصر لمقاومة العدوان؛ في يوليو 1958 أرسلت الولايات المتحدة قوة عسكرية إلى لبنان وقامت بهجوم مفاجئ بذريعة حماية سيادة لبنان وحماية الجاليات الأمريكية، وفي اليوم التالي أصدرت الحكومة الصينية بياناً أدانت فيه الغزو الأمريكي وطلبت من الولايات المتحدة سحبت قوتها من لبنان فوراً، وأعربت عن رغبتها في دعم الشعوب العربية بشكل كامل في النضال ضد العدوان، وفي أغسطس من نفس العام، قصف الجيش الصيني جزيرتي كينمن وماتسو اللتين تحت سيطرة حزب الكومينتانغ فاضطرت الولايات المتحدة أن تسحب بعض قوتها البحرية من البحر الأبيض المتوسط إلى مضيق تايوان، الأمر الذي ساعد للشعب اللبناني على مقاومة العدوان الأمريكي بشكل كبير؛ في نوفمبر 1954 اندلعت حرب التحرير الوطني في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي وأعطت الصين دعماً قوياً ومساعدات كبيرة للشعب الجزائري، واعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958 لتكون أول حكومة غير غربية اعترفت بشرعية الحكومة المؤقتة، وتركت الصين من أجل هذا الفرصة لإقامة العلاقة الدبلوماسية مع فرنسا؛ في القضية الفلسطينية دعت الحكومة الصينية قادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى زيارة الصين مرات، ونظمت مسيرات جماهيرية تضامناً مع الشعب الفلسطيني فضلاً عن القيام بتدريب الموارد البشرية للمنظمة، وفي مايو 1965 أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية مكتباً ذا معاملة دبلوماسية في

بكين، فصارت الصين من الدول الأولى التي اعترفت بشرعية هذه المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الصين دعماً سياسياً ومساعدة مادية للشعب السوري في النضال ضد مؤامرة العدوان الأمريكي في 1957 وللشعب اليمني في ثورته ضد الأسرة الحاكمة في 1962.

في الفترة ما بين 1966 و1971، استدعت الحكومة الصينية السفراء لدى الدول العربية باستثناء السفير لدى القاهرة بسبب اندلاع الثورة الثقافية الكبرى في داخل الصين، وأثر الفكر اليساري من هذه الثورة على العمل الدبلوماسي الصيني بشكل سلبي، مما أدى إلى بعض المشاكل في العلاقة بين الصين وبعض الدول العربية مثل مصر والعراق واليمن. ولكن الصين وقفت دائماً إلى جانب الشعوب العربية وما خفضت أبداً دعمها ومساعدتها لنضالها العادل حتى ولو في هذه الحالة الصعبة. الجدير بالذكر أنه في يونيو 1967 شنت اسرائيل حرباً على الدول العربية بدعم الولايات المتحدة، وفي هذا الوقت المهم، خان الاتحاد السوفيتي الشعوب العربية وتجاهل مصالحها الشرعية. أما الحكومة الصينية، فأصدرت بياناً أدانت فيها بشدة استفزاز اسرائيل والولايات المتحدة وعدوانها ضد الشعوب الآسيوية والإفريقية، وفضحت حقيقة عدوان اسرائيل والولايات المتحدة، وأعلنت أن الصين تؤيد بثبات النضال العادل للشعوب العربية ضد العدوان، وفي الوقت نفسه، قدمت الصين دعماً ومساعدات مالية ومادية كثيرة لكل من مصر وسوريا وغيرها من الدول العربية.

يعد الدعم السياسي القوي الذي قدمته الصين للعالم العربي

تشجيعاً كبيراً للشعوب العربية. وفي الوقت نفسه كسبت الصين من خلاله الثقة والتأييد والاحترام من قبل الشعوب العربية أيضاً. في عام 1971 قدمت ثماني دول عربية من بين 23 دولة اقتراحاً حول استعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة وصوتت الدول العربية الباقية لصالح الصين، مما طرد حزب الكومينتانغ من الأمم المتحدة وأعاد المقعد إلى جمهورية الصين الشعبية. وبالإضافة إلى ذلك شهدت العلاقة بين الصين والولايات المتحدة آنذاك تحسناً، مما أزال الحواجز بين الصين وبعض الدول العربية وساهم في تحقيق الموجة الثانية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية. في الفترة ما بين 1971 و1978، تم إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وست دول عربية بما فيها الكويت ولبنان وجزر القمر والأردن وعُمان وليبيا. في هذه الفترة ومع التغيرات التي طرأت على الوضع الدولي، قامت الصين بتعديل سياستها الخارجية وأضعفت تدريجياً اللون الأيديولوجي في سياستها الخارجية، وعملت بكل نشاط على تطوير العلاقات مع جميع الدول العربية، ودعمت كفاح الدول العربية ضد الهيمنة السوفيتية والهيمنة الأمريكية بكل قوتها. في عام 1973 شنت كل من مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية حرب أكتوبر على إسرائيل، وأعربت الصين عن تضامنها السياسي القوي مع الشعوب العربية في إطار الأمم المتحدة، ووفرت فورياً كثيراً من المواد الغذائية والمساعدات المالية والأسلحة لها. وقدرت الصين تقديراً عالياً ما أظهرته الدول العربية من الشجاعة والقدرة في الحرب، كما دعمت الصين الحظر النفطي العربي

واستعمالها النفط كسلاح قوي خلال فترة الحرب.

في السنوات الثلاثين الأولى بعد تأسيس العلاقة الصينية العربية أي في الفترة ما قبل تطبيق الصين سياسة الإصلاح والانفتاح، مرت الصين بعدة مراحل لتطور استراتيجيتها الدبلوماسية وقامت الصين ببعض تعديلات لسياستها الخارجية. لكن لم يتغير موقفها العادل تجاه العالم العربي ولم يتغير دعمها القوي للشعوب العربية في قضاياها الهامة. وقد قدمت الصين مساهمات جليلة في مساعدة الشعوب العربية على التخلص من نير الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني، فنالت الصين صداقة عميقة من الشعوب العربية.

(2) تقديم المساعدات الاقتصادية للدولية العربية

إن الصين لا تقدم الدعم السياسي القوي للعالم العربي في قضاياها العادلة والشواغل الرئيسة فحسب، بل توفر دائماً المساعدات الاقتصادية الكريمة للشعوب العربية أيضاً. حدد رئيس مجلس الدولة الصيني الراحل السيد تشو ان لاي ثمانية مبادئ للمساعدات الخارجية التي تعد أساس سياسة المساعدات الخارجية للصين: الأول، تقدم الصين المساعدات على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة، لا تعتبر الصين أن هذه المساعدات منحة من جانب واحد بل تعتبرها مساعدات متبادلة؛ الثاني، تحترم الصين سيادة الدول التي تتلقى المساعدات الصينية ولا ترتبط هذه المساعدات بأي قيد أو شرط ولا تطلب الصين أي امتياز من هذه الدول؛ الثالث، يمكن للدول التي تتلقى قروض الصين تمديد فترة السداد

قليلة منذ استقلالها؛ وفي عامي 1972 و1977 قدمت الصين 110 ملايين يوان كقرض بدون فائدة لحكومة تونس لمساعدتها على بناء قناة مجردة، وهذه القناة التي سميت أيضاً بقناة الصداقة الصينية العربية حققت أمل الشعب التونسي في نقل الماء من المنطقة الغربية إلى المنطقة الشرقية؛ في 1973 ساعدت الصين موريتانيا على إكمال مشروع نواكشوط لإمداد المياه وبناء أنابيب المياه التي بلغ طولها 56.4 كم، وهذا المشروع مهم للغاية لحل مشكلة إمداد المياه في عاصمة موريتانيا؛ في 1971 خصصت الصين قروضاً لمساعدة الصومال على بناء الطريق الذي يربط بين بروتون وبولو وهو يعد شريان حركة المرور بين شمال الصومال وجنوبها ، بلغ طول هذا الطريق 962 كم ، وهو أطول طريق في الصومال، وقد لعب دوراً مهماً في تحقيق التواصل بين الشمال والجنوب وتعزيز تداول السلع ودفع التنمية الاقتصادية المحلية والحفاظ على الاستقلال الوطني الصومالي، فسمى الشعب الصومالي هذا الطريق بشريان الحياة وطريق الصداقة الصينية الصومالية؛ ثالثاً، أرسلت الصين دفعات عديدة من الأطباء والمهندسين والفنيين الزراعيين وغيرهم من الموظفين الفنيين إلى الدول العربية، وقدموا دعماً قوياً لتنميتها الاقتصادية وتحسين معيشة الشعب في هذه الدول. والجدير بالذكر هنا أن الفرق الطبية الصينية التي عملت في الدول العربية هي تجسيد حي للصداقة الصينية العربية. حيث أرسلت الصين أول فريق طبي إلى الجزائر في 1963، وبعد ذلك أرسلت الصين فرقاً طبية كثيرة إلى الدول العربية مثل اليمن(1966) وموريتانيا(1968) والسودان(1971)

وتونس(1973) والكويت(1976) وسوريا(1978). والأطباء الصينيون يمتازون بالروح الإنسانية الدولية ولا يظهرون حبهم للوطن الأم فحسب، بل يظهرون مودتهم وقلبهم للبلدان التي عملوا فيها، وهم يتغلبون على الصعوبات اللغوية والمناخية والمعيشية ويتعاونون مع الأطباء المحليين بصورة وثيقة، ويوفرون خدمات جيدة للأصدقاء العرب، الأمر الذي رفع المستوى الطبي والعلاجي لهذه الدول وعزز الصداقة التقليدية بين الجانبين، فقد نالت هذه الفرق الطبية الصينية التقدير العالي من قبل الحكومات والشعوب العربية. والجدير بالذكر أن الفرق الطبية الصينية تشبثت بموقعها حتى في حالات الاضطرابات الخطيرة في بعض الدول، مثلاً خلال معركة صنعاء في 1967 لم تسحب الصين فريقها الطبي مثل الدول الأخرى، بل أرسلت دفعة جديدة من الأطباء والممرضين إلى صنعاء لمساعدة المحليين مما جعلها تفوز بالمحبة والصداقة من الشعب اليمني.[1]

خلاصة القول إن هدف الدبلوماسية الصينية قبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح هو الحفاظ على الاستقلال الوطني وكسر الحصار والانعزالية، لكن في عملية تحقيق هذا الهدف، ربطت الصين دائماً مصالحها الوطنية بمصالح الدول العربية، وأعطت دعماً قوياً مخلصاً للدول العربية فنالت الصداقة والثقة والاحترام من الشعوب العربية، وفي الوقت نفسه، وقفت الدول العربية دائماً إلى جانب الصين في القضايا

---

[1]. ليو شين لو، الدبلوماسية الطبية الصينية في بلدان العالم الثالث، مجلة الدراسات العربية المعاصرة، الطبعة الأولى يوليو 2011، ص.94

المتعلقة بمصالحها الجوهرية. إن الدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية التي قدمتها الصين للدول العربية هي تجسيد للدور الإيجابي الذي أدته السياسة الخارجية بصفتها جزءاً مهماً من القوة الناعمة، وهي أيضاً تعد الكنز النفيس الذي يعزز التعاون الصيني العربي.

2، مزايا سياسة الصين الخارجية في العالم العربي بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح

(1) تعزيز الثقة السياسية المتبادلة وتعميق التعاون في مختلف المجالات

طبقت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح في أواخر عام 1978 ودخلت الصين مرحلة تاريخية جديدة قامت فيها بتعديلات استراتيجية لسياستها الداخلية والخارجية. في مجال العلاقات الخارجية، عدلت الصين سياستها على أساس فهمها الجديد عن موضوع العصر وخصائصه، حيث اتخذت سياسة خارجية جديدة تتميز بالاستقلال وعدم الانحياز والشمولية وتجاوز المفهوم التقليدي المقيد بالأيديلوجية القديمة. ومهما يكن الوضع، ظلت الصين تعتبر أن تعزيز التعاون والتضامن مع الدول النامية هو النقطة الأساسية للدبلوماسية الصينية، فبذلت جهوداً عظيمة في تعزيز الصداقة التقليدية والعلاقة التعاونية الوثيقة مع الدول النامية، وعملت على تفعيل حيوية جديدة لتحسين العلاقات بين الصين والدول النامية.

وفيما يخص العلاقات الصينية العربية، فإن الصين المنفتحة والمعتدلة استقبلت الموجة الثالثة لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية. في الفترة ما بين عامي 1979 و1990، أقامت الصين العلاقات الدبلوماسية مع كل من جيبوتي والإمارات وقطر وفلسطين والبحرين والسعودية، مما جعل الصين تتم إقامة العلاقات الرسمية مع

جميع الدول العربية. وإذا قلنا إن الاتصال والتبادل بين الصين والدول العربية قبل تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح كانا على أساس السياسة وتأثرا بالأيديلوجية بشكل واضح، فإن الصين بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج بدأت بتخفيف التأثيرات الأيديلوجية على الدبلوماسية الصينية وتعديل علاقاتها مع القوى الكبرى والدول المجاورة، فشهدت العلاقات الصينية العربية تطوراً سريعاً على مختلف المستويات، وامتد التعاون بسرعة من المجال السياسي إلى المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والإنسانية والثقافية والتكنولوجية[1]. بعد دخول القرن الجديد دخلت العلاقة الصينية العربية مرحلة جديدة ،مما دفع العلاقات إلى مستوى أعلى، لا سيما بعد تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي في 2004. وطرح الجانبان الصيني والعربي أربعة مبادئ لإقامة الشراكة الصينية العربية الجديدة وهي: تطوير العلاقات السياسية على أساس الاحترام المتبادل: تكثيف التبادل التجاري والاقتصادي بهدف تحقيق التنمية المشتركة: توسيع التبادل الثقافي لتحقيق الاستفادة المتبادلة: وتقوية التعاون في الشؤون الدولية لحماية السلام العالمي ودفع التنمية المشتركة. وعلى أساس هذه المبادئ شهد الجانبان الصيني والعربي تعزيزاً للتبادلات السياسية وتعميقاً في التعاونات الثنائية والمتعددة

---

[1]- ليو شين لو، دراسة في تشكيل صورة الصين في العالم العربي، التحديات لتنمية الصين في أوائل القرن ال21 والحلول لها، دار النشر التابع للمعهد المركزي الصيني للاشتراكية، الطبعة 2011 ، ص.233

الأطراف، وقام الجانبان بالتشاورات الجماعية في إطار منتدى التعاون الصيني العربي بصورة منتظمة، وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء آلية المشاورة السياسية أو آلية المشاورة الاستراتيجية على مستوى وزارة الخارجية بين الصين وكل من مصر وسوريا وتونس والكويت وعمان وقطر وجيبوتي ومجلس التعاون الخليجي، وتم إقامة الشراكة الاستراتيجية الثنائية مع كل من مصر والجزائر والسعودية، واهتم الجانبان بتنسيق المواقف وتعزيز التشاور في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل الدعم القوي للآخر في الشواغل الرئيسة التي تتعلق بالمصالح الجوهرية لكل منهما. في 2010 أعلن الجانبان الصيني والعربي إنشاء العلاقة التعاونية الاستراتيجية المتمثلة في التعاون الشامل والتنمية المشتركة مما يرمز إلى ارتفاع العلاقة بين الجانبين إلى مستوى جديد.

(2) مواصلة التأييد لقضايا السلام والتنمية في الدول العربية

بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح وضعت الصين البناء الاقتصادي في صدارة اهتمامها وأعمالها، وأكدت أن المهمة الرئيسة للدبلوماسية الصينية هي خلق ظروف دولية مواتية للتنمية الاقتصادية. وأصبحت الدبلوماسية الصينية في ذلك الوقت أكثر واقعية مقارنة مع الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات. ومع ذلك، لم يتغير اهتمام الصين ودعم الصين للشواغل الرئيسة التي تهم الدول العربية، وظلت الصين تبذل جهوداً عظيمة لتأييد قضايا السلام والتنمية في العالم العربي باعتبارها الطريق المهم لدفع تنمية العلاقات الصينية العربية إلى الأمام

باستمرار.

أولاً، إن الصين تعمل على الوساطة بين الأطراف ودفع حل المشاكل عبر الحوار. إن القضايا في العالم العربي معقدة جداً، ولا تؤدي إلى الاضطرابات والحروب المستمرة في المنطقة فحسب، بل لديها تأثيرات كبيرة في سلام العالم واستقراره وتنميته أيضاً. لذا فإن الصين بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن للأمم المتحدة وأيضاً دولة كبرى في العالم، تحافظ على علاقات جيدة مع جميع الدول العربية، وتسعى إلى حل القضايا العربية الساخنة عبر الحوار. تتمثل سياسة الصين الأساسية في: الالتزام بالتسوية السلمية للنزاعات من خلال الحوار والتشاور؛ احترام حقائق التاريخ مع الاهتمام بتطور الواقع وشواغل الجوانب الرئيسة، والسعي إلى تخفيف الخلافات من خلال التفاوض؛ الاهتمام بدور مجلس الأمن للأمم المتحدة في الحفاظ على السلام العالمي والالتزام بالمعايير المعترف بها في العلاقات الدولية، واعتراض أي شكل من الهيمنة أو سياسة القوة، والدعوة إلى التعددية السياسية؛ تعزيز التبادل والتنسيق مع الدول الكبرى من أجل التوصل إلى الآراء المشتركة وخلق ظروف ملائمة لحل النزاعات بصورة سلمية وزيادة ثقة الجميع بمحادثات السلام[1]. إن الصين تشارك بنشاط دائماً في حل المشاكل المختلفة في المنطقة على أساس هذه المبادئ. على سبيل المثال، في أزمة الخليج عام 1990 تعرضت الصين في ذلك الحين

---

[1]. ياو كوان يي، القضايا الساخنة في الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الصينية تجاهها، دراسات العالم العربي، العدد ال1، 2008، ص.7

للحظر والحصار الذي فرضته الدول الغربية، غير أنها تعمل على أساس الوقائع بصورة مستقلة. فأرسلت الحكومة الصينية وزير الخارجية السيد تشيان تشي تشن إلى الدول المعنية للقيام بالتوسط. حيث أدانت الصين بشدة الغزو العراقي للكويت وطالبت العراق بسحب قواته فوراً من جهة، ومن جهة أخرى، دعت إلى حل سلمي للأزمة وعارضت التدخل العسكري الدولي. فحظيت الصين بموقف العادل بتقدير عال من قبل الدول العربية. في عام 2003 عارضت الصين حملة أمريكا ضد العراق ورأت أنها تخالف القوانين الدولية. وأكدت الصين مراراً أنها تتمسك بقواعد العلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وتعمل على الوساطة والنضال في القضايا التي تتعلق بمصالحها الوطنية.[1] انتهزت الصين الفرصة عندما تولت الرئاسة الدورية لمجلس الأمن لدفع المجلس للتوصل إلى تسوية سياسية لقضية العراق، مما أدى إلى اعتماد القرار 1441 الذي يعد من أهم القرارات للأمم المتحدة في تاريخها. فهذه الأحداث تمثل تماماً موقف الصين المتمثل في احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه ومعارضة السياسة الأمريكية الخارجية الأحادية، الأمر الذي جعل الصين تنال الثناء والتقدير من الدول العربية حكومة وشعباً؛ بدأت الحكومة الصينية ترسل المبعوث الخاص للشرق الأوسط منذ عام 2002 والمبعوث الخاص للشؤون الإفريقية منذ عام 2007 لتشارك بنشاط في حل القضية الفلسطينية

---

[2]. لي هونغ جيه، المصلحة الوطنية المتمثلة في سياسة الصين في الشرق الأوسط دار النشر والترجمة المركزي الصيني، طبعة 2009، ص.151

وملف إيران النووي وقضية دارفور وغيرها من القضايا الساخنة، ودفع الأطراف المعنية نحو تسوية كل الصراعات عن طريق سيامي. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت الصين دفعات من قوات حفظ السلام والمراقبين إلى عدة دول في المنطقة مع زيادة دعمها المالي لحفظ السلام من أجل تحقيق السلام في المنطقة وصيانته.

ثانياً، إن الصين تعمل دائما على مواصلة تقديم المساعدات الاقتصادية بما في مقدورها للدول العربية. بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، قامت الصين بالتعديل والإصلاح في سياسة المساعدات تجاه الدول الأخرى، وتحولت هذه السياسة من المساعدة بلا مقابل من جانب واحد إلى المساعدة المستهدفة إلى تحقيق المنفعة المتبادلة والأشكال المتنوعة والنتائج الفعلية والتنمية المشتركة. ومهما يكن الأمر، فقد ظلت الصين تعتبر أن تقديم المساعدات الخارجية هو عمل استراتيجي مهم للغاية لتطوير العلاقات الصينية الأجنبية وخاصة مع الدول العربية. وتلتزم الصين بعدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية ولا ترفق أي شرط سيامي عند تقديم المساعدات، وتعمل على توفير أشكال مختلفة من المساعدات بغرض مساعدة الدول العربية على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والطاقة والنقل والمواصلات وفقاً للمزايا النسبية لكل من الصين والدول العربية، كما تلتزم بمبدأ المنفعة المتبادلة و"العطاء أكثر من الأخذ" والتنمية المشتركة، وتسعى إلى رفع قدرة الدول العربية على البناء والتطور وإعداد الأكفاء الممتازين بأنفسهم

عن طريق المساعدات الصينية. تهتم الصين أيضاً برفع فعالية هذه المساعدات من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية[1]. وبموجب هذه المبادئ ساعدت الصين الدول العربية على إكمال كثير من المشاريع المتميزة ومن ضمنها مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات في مصر وميناء الصداقة في موريتانيا وجسر الصداقة اليمنية الصينية في اليمن، وأيضاً مئات من مراكز عرض التكنولوجيا الزراعية والمستشفيات والمدارس وغيرها من المشاريع التي استهدفت إلى تحسين معيشة الشعب في هذه الدول. واستمرت الصين في إرسال فرق طبية إلى الدول العربية ومساعدتها على إعداد الأكفاء في مجال الصحة، على الرغم من أن الصين تنقصها موارد طبية وعلاجية أيضاً في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تفرض الصين ضغوطاً على الدول العربية لسداد الديون المستحقة، وقد رفعت مبالغ كبيرة من الديون عن الدول العربية، على سبيل المثال، في نوفمبر 2002، وقع الجانبان الصيني واليمني على بروتوكول إعفاء اليمن من جزء من ديونها البالغ حجمها 65 مليون يوان و26 مليون فرنك سويسري و15 مليون جنيه إسترليني. وفي 2007، تم إعفاء العراق من جميع ديونها لمساعدتها على إعادة إعمار البلد.

(3) الدعوة إلى الحوار بين الحضارات ومعارضة صراع الحضارات

في السنوات الأخيرة، تعرضت الدول العربية التي تتميز بثقافتها

---

[1]. تشو هونغ، السنوات الـ30 للمساعدات الخارجية الصينية والإصلاح والانفتاح، الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، العدد الـ11، 2008، ص.36.

الإسلامية العظيمة لكثير من التهم والضغوط التي فرضها علها الغرب، مثلاً طرح العالم الأمريكي صامويل هنتنغتون نظرية صراع الحضارات ورأى أن الدول العربية تعود على العالم الغربي بالخطر الكبير سياسياً وأيديولوجياً وعسكرياً وأمنياً حتى تكون عدواً له في القرن 21 بسبب الاختلافات الثقافية والعرقية والدينية الواضحة عما في العالم الغربي.[1] وفي 11 سبتمبر 2001 شهدت الولايات المتحدة مجموعة من الهجمات الإرهابية، وتعد هذه الأحداث والأعمال الإرهابية الأخرى التي قامت بها القوى الإرهابية في الدول الغربية دليلاً على تأييد نظرية صراع الحضارات، وجعلت الدول الغربية تعتبر أن التناقضات بين العرب والغرب يستحيل التنسيق بينها، وأن الحروب ضد المتطرفين الإسلاميين أو العناصر الإرهابية تساوي الحروب الثقافية والحروب الدينية. لا يمكن القول إن نظرية صراع الحضارا قد أصبحت الأيديلوجيا الرسمية للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، لكن قد ارتبطت "مكافحة الإرهاب" بالعالم العربي الإسلامي أكثر فأكثر نتيجة للدعاية غير الموضوعية في وسائل الإعلام ودراسات العلاقات الدولية، ويستعمل كثير من الناس هذه النظرية لفهم الحضارة العربية الإسلامية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية، وهذا يعكس اتجاهاً فكرياً واجتماعياً ذا تأثيرات واسعة في المجتمع الغربي.[2] على أساس هذا الفهم،

---

[1]. صموئيل هنتنغتون، تشنغ كوه شيونغ الترجمة، من نحن، دار النشر شينخوا، الطبعة الأولى ، 2005، ص.282.

[2]. وو بينغ بينغ، التعاون الأمني الصيني العربي، العالم العربي، العدد 6 عام 2005، ص38 .

تريد أمريكا أن تصلح أو تغير العالم العربي الإسلامي بالثقافة الأنجلوسكسونية حتى ولو عن طريق القوة، لأنها تعتقد أن كل من يختلف عنها خطر علها. لكن الواقع قد أثبت أن ما فعلته أمريكا في منطقة الشرق الأوسط لم يحقق أي شي مما تتوقع، بل وضعت الدول العربية في الحروب والاضطرابات المستمرة، وطبعاً أضعفت بشكل كبير القوة الناعمة الأمريكية وصورتها في الدول العربية أيضاً. في 2009 تولى باراك أوباما منصب الرئاسة الأمريكية، مما أثار أملاً كبيراً بين الشعوب العربية، وتطلعت الشعوب العربية إلى تحسين العلاقة العربية الغربية برئاسة هذا الرئيس الأمريكي الجديد وحل الصراعات بين الحضارات التي سببتها حرب مكافحة الإرهاب التي شنتها إدارة بوش. لكن لم تحقق الولايات المتحدة أي إنجازات ملموسة في تحسين العلاقة بين العالم الغربي والعالم العربي الإسلامي، وما يزال هناك خوف ومشاعر معادية في الدول العربية ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، والسبب قد يعود إلى نظرية وفكرة صراع الحضارات.

إن الصين ترى أن التنوع هو من السمات الأساسية للحضارة الإنسانية، وكل حضارة لديها مزاياها وثقافاتها المتميزة وأيديلوجياتها الفريدة، لكن كل حضارة إنسانية تعكس رؤية الإنسان وتطلعاتها المشتركتين. والحضارات المختلفة تتفاعل مع بعضها بعضاً، وتؤثر على بعضها بعضاً، وتعزز بعضها بعضاً، مما دفع تنمية البشرية وتقدمها. لذلك على كل دولة أن تحترم الحضارات الأخرى وألا تسعى إلى توحيد الثقافات والأيديلوجيات وخاصة عن طريق القوة. كما أشار رئيس مجلس الدولة

الأسبق ون جياباو في كلمته في مقر الجامعة العربية في القاهرة قائلاً: إن الحضارة الصينية تشتهر بفلسفتها المعتدلة التي تتمثل في تأكيد أهمية التناغم في التعامل مع الدول الأخرى، وتسعى الصين دائماً إلى تحقيق الانسجام في العلاقات الدولية والتنوع في التبادل والتواصل والتنمية المشتركة في مسيرة التقدم.[1] ومهما تكن التغيرت في الوضع الدولي والتعديلات في الدبلوماسية الصينية، فإن سياسة الصين الخارجية تجاه الدول العربية تعكس احترام الصين لها واهتمامها بربط مصالحها بمصالح الدول العربية ورغبتها الصين في تقديم الدعم لها، وهذه السياسة الخارجية جعلت الصين تتمتع بقدرة تنافسية أكبر على المسرح الدولي وتنال الثقة والتأييد من قبل الدول العربية.

---

[1] كلمة ون جياباو في مقر الجامعة العربية في القاهرة، موقع شينخوا، 8 نوفمبر 2009، http://news.xinhuanet.com/world/2009-11/08/content_12407835_2.htm



الباب الرابع

التحديات التي تواجه دبلوماسية القوة الناعمة الصينية

بعد تأسيس العلاقة الدبلوماسية بين الصين والعالم العربي طورت الصين قوتها الناعمة المتميزة تجاه العالم العربي، ويمكن القول إن هذه القوة الناعمة قوة دافعة لتعزيز الصداقة التقليدية والتعاون الفعال. هذا من جانب، ومن جانب آخر لا بد لنا أن نعترف بصراحة أن الصين ما زالت تواجهها تحديات كثيرة لتطوير القوة الناعمة وخاصة في عصر العولمة والعصر المعلوماتي، ولتكون إنجازاتها الاقتصادية وقوتها الناعمة غير متوازنة إلى حد كبير، وتتمثل التحديات والمشكلات في ثلاثة جوانب بشكل رئيس كما يأتي:

الفصل الأول

القوة الناعمة الثقافية للصين وتأثيرها الثقافي

"القوة الناعمة" ليست مفهوماً يتفق الخبراء على محتوياته، بل يختلف فهمهم اختلافاً كبيراً. ولكن نجد أن كلًّا من الخبراء الأمريكان والخبراء الأوربيين والخبراء الصينيين يعتبرون أن "الثقافة" هي جزء من أهم الأجزاء التي تشكل القوة الناعمة. في السنوات الأخيرة بدأت الصين تعطي اهتماماً بالغاً لتفعيل دور الثقافة، سواء أكانت تقليدية أم حديثة، واتخذت سلسلة من الإجراءات لتطوير قوتها الناعمة الثقافية. أشار الرئيس الصيني شي جين بينغ مراراً وتكراراً في مناسبات مختلفة إلى أن الثقافة هي مصدر هام للتلاحم الوطني وقوة الإبداع، ومجال هام تتنافس الدول المختلفة خاصة الدول الكبرى فيه، مؤكداً أنه يجب على الأمة الصينية أن تسعى إلى رفع القدرة على الإبداع الثقافي والقوة الناعمة الثقافية.

على الرغم من اهتمام الصين حكومة وشعباً بالثقافة، إلا أنه لا بد أن نعترف بأن قوتها الناعمة الثقافية ليست قوية، وأن تأثيرها الثقافي ما زال يقتصر على الدول المجاورة مثل اليابان وكوريا ودول جنوب شرقي آسيا، أما تأثيرها الثقافي في المناطق الأخرى وخاصة في العالم العربي، فهو محدود. يمكن تلخيص التحديات التي تواجه الصين في هذا الصدد في المجالين الآتيين:

1، قلة المنتجات الثقافية والمنصات الثقافية

إذا كنا نود أن نقوم بالتبادلات الثقافية، فلا بد لنا أن نوفر للجانب الآخر أنواعاً مختلفة من المنتجات الثقافية وننشئ عديداً من المنصات الثقافية. لقد أصبحت الصين مصنعاً للعالم، يُنتج فيه تقريباً كل شيء بما فيها "المنتجات الثقافية" مثل التلفزيون والألعاب والآلات الموسيقية والصوتيات إلخ، إن حجم هذه المنتجات المصدّرة إلى الخارج هائل جداً، ولكن المنتجات الثقافية الحقيقية المقدمة للعالم العربي التي تحمل الثقافة الصينية مثل المسلسلات والأفلام والعروض الفنية والكتب والأخبار حجمها صغير نسبياً، وإذا كان المواطنون الأجانب يستعملون التلفزيون الذي صُنع في الصين لمشاهدة المسلسلات الأمريكية، فذلك لا يمثل التأثير الثقافي الصيني.

يمكن تحليل تأثير الصين الثقافي في العالم العربي من الجوانب الآتية:

الأول: معهد الكونفوشيوس

يعتبر معهد الكونفوشيوس منصة مهمة لنشر اللغة الصينية والثقافة الصينية، وتظل تجذب أنظار المجتمع الدولي منذ تأسس أول معهد كونفوشيوس في يوم 21 نوفمبر عام 2004 في مدينة سيول عاصمة كوريا الجنوبية. يعتقد خبراء كثيرون أن معهد الكونفوشيوس هو منتجات ثقافية عامة تقدّم الصين للعالم ووسيلة طيبة تساعد على رفع تأثير الصين

الثقافي.[1]

إن معهد الكونفوشيوس مؤسسة غير ربحية، والطريقة الرئيسة لإنشاء المعهد هي التعاون بين الجانب الصيني والجانب الأجنبي، أي تتقدم الجامعات أو المؤسسات التعليمية العالية بطلب إلى مقر معهد الكونفوشيوس، ثم يتعاون الجانبان الصيني والأجنبي في الأساتذة ومكان التعليم والأجهزة التعليمية والكتب المدرسية وغيرها من الجوانب. يمكن القول إن الطلب من الجانب الأجنبي هو الشرط الأسامي لإنشاء المعهد، ويعتبر عدد المعاهد مؤشراً هاماً لقياس تأثير الثقافة الصينية في الخارج.

حتى عام 2015 تأسس 475 معهداً و851 فصلاً في 126 دولة أو منطقة. جاء في الإحصاء الرسمي الصادر عن مقر معهد الكونفوشيوس أن قارات آسيا وأوربا وأمريكا ينتشر فيها عدد أكبر من المعاهد والفصول، على سبيل المثال، تأسس 103 معهداً و79فصلاً في الدول الآسيوية، وتأسس 159 معهداً و211 فصلاً في الدول الأوربية، وتأسس 154 معهداً و478 فصلاً في دول القارة اللاتينية، وتأسس 42 معهداً و18 فصلاً في الدول الأفريقية، وتأسس 17 معهداً و65 فصلاً في دول قارة أستراليا.[2]

إضافة إلى ذلك فإن معهد الكونفوشيوس تتنوع أشكاله ولا تقتصر على تعليم اللغة الصينية فقط، مثلاً، هناك معاهد أو فصول تتخصص

---

[1] شوي لين، البيئة والأهمية لنشر اللغة الصينية، تعليم اللغة الصينية في العالم، العدد 2 عام 2007، ص3.

[2] الأرقام عن الموقع الخاص لمقر معاهد الكونفيوشوس،
http://www.hanban.edu.cn/confuciousinstitutes/

بالطب الصيني التقليدي والتجارة الإلكترونية والسياحة والموسيقى الصينية والرقص الصيني والطبخ الصيني والخ، كما بدأت المعاهد تهتم بنشر ثقافة الصين المتميزة في العالم.

مقارنة مع تطور معهد الكونفوشيوس السريع في العالم فإن عدد المعاهد في الدول العربية ما زال قليلاً نسبياً، فقد تأسس 13 معهداً أو فصلاً في 9 دول عربية: معهد في جامعة القديس يوسف بلبنان؛ معهد في مؤسسة TAG ومعهد في جامعة فيلادلفيا بالأردن؛ معهد في جامعة زايد ومعهد في جامعة دبي بالإمارات العربية المتحدة؛ معهد في جامعة البحرين بالبحرين؛ معهد في جامعة القاهرة ومعهد في جامعة قناة السويس بمصر؛ معهد في جامعة الخرطوم بالسودان؛ معهد في جامعة محمد الخامس ومعهد في جامعة حسن الثاني بالمغرب؛ فصل إذاعي بتونس؛ معهد في جامعة القمر بجزر القمر. يحتل عدد المعاهد والفصول التي تأسست في الدول العربية 1% فقط من إجمالي المعاهد والفصول التي تنتشر في العالم كله.

كما ذكرنا سابقاً، فإن إنشاء معاهد الكونفوشيوس لا يتمّ عن طريق دفع حكومتي الجانبين، بل يُعتبر مشروعاً تعاونيا على أساس طلب الجانب الأجنبي. فيمكن القول إن قلة معاهد الكونفوشيوس لدى الدول العربية يدل إلى حد ما على أن حاجة الشعوب العربية إلى تعلّم اللغة الصينية والثقافة الصينية ليست كبيرة، ولم تصبح الثقافة الصينية حضارة رائجة تجذب أنظار الشعوب العربية على نطاق واسع.

إضافة إلى ذلك، يجب علينا ألا نبالغ في دور الثقافة الصينية في دفع الدول المختلفة لإنشاء معاهد الكونفوشيوس، إذ إن الدافعة الرئيسة ترجع دائماً إلى اقتصاد الصين المزدهر والتبادل الاقصادي والتجاري المتزايد بين الجانبين وليس حب الثقافة الصينية. سبق لنا أن قمنا باستبيان بين الطلبة العرب الذين يدرسون في معاهد الكونفوشيوس بمصر والأردن والسودان، وكانت النتيجة أن أكثر من 70% من الطلبة يدرسون اللغة الصينية لأنهم قد يحصلون على عمل جيد في المستقبل.

خلاصة القول إن معهد الكونفشيوس لم يلعب دوراً كما يجب لنشر الثقافة الصينية وتعزيز التبادل الثقافي في الدول العربية، ولم يستغل الجانبان هذه المنصة الجيدة بشكل كاف.

الثاني: الكتب

تعد الكتب وسيلة مهمة جداً لنشر الثقافة، ولا تساعد على تقديم الأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتعليمية وغيرها من الأحوال الشاملة للقراء الأجانب فحسب، بل تساعد على تحسين صورة الدولة ورفع شأن ثقافتها في العالم، لذلك تهتم الدول المختلفة وخاصة الدول الكبرى بإصدار ونشر الكتب في الخارج.

مع النمو الاقتصادي السريع في ال30 سنة الماضية، بدأت الصين تهتم بتطوير قوتها الناعمة الثقافية أكثر فأكثر، وخاصة بعد دخولنا القرن الحادي والعشرين. وقد اتخذت حكومة الصين سلسلة من الإجراءات لدفع الكتب الصينية الممتازة إلى دول العالم بما فيها الدول العربية، على سبيل

المثال أسست الهيئة العامة الصينية للإعلام والنشر ومكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة "مشروع إصدار ونشر الكتب الصينية في الخارج" و"مشروع ترجمة ونشر الكتب الثقافية الصينية " وغيرها من المشاريع الكبيرة. وعلى هذه الخلفية قطعت الصين شوطاً كبيراً في هذا المجال مقارنة مع الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وبدأ الجانب الصيني في التعاون مع الجانب العربي لتفعيل دور الكتب في تعزيز المعرفة المتبادلة، مثلاً تم توقيع اتفاقية التعاون لترجمة ونشر الكتب الصينية والعربية بين المجموعة الصينية للنشر الدولي ومؤسسة الفكر العربي في ديسمبر عام 2009، وحسب هذه الاتفاقية سوف تقوم المجموعة الصينية للنشر الدولي بترجمة الكتب الصينية التي تتعلق بأحوال الصين السياسية والاقتصادية والتاريخية والثقافية والتعليمية والعلمية إلى اللغة العربية وإصدارها في الدول العربية. كما تم توقيع اتفاقية التعاون لترجمة ونشر الكتب الكلاسيكية بين الهيئة العامة الصينية للإعلام والنشر وجامعة الدول العربية، وسوف يترجم الجانبان 50 كتاباً عربياً وصينياً تتعلق بالثقافة التقليدية بشكل عام كل سنة حسب هذه الاتفاقية. إضافة إلى ذلك تشترك دور النشر الصينية بنشاط في معارض الكتب التي تقام في الدول العربية مثل معرض القاهرة الدولي للكتاب ومعرض لبنان الدولي للكتاب ومعرض أبو ظبي الدولي للكتاب، إلخ، لتقديم الكتب الصينية إلى القراء العرب.

من المتوقع أن يكون التعاون بين الجانبين الصيني والعربي في مجال

الكتب مثمراً في المستقبل بفضل الجهود المشتركة، ولكن ما زال التعاون في الوقت الحالي ضعيفاً نسبياً. أما بخصوص تأثير الكتب الصينية في الدول العربية فإن هناك ثلاث مشاكل رئيسة:

أولاً، الكتب الصينية المترجمة إلى اللغة العربية قليلة. وحسب الإحصاء غير الكامل فإن إجمالي عدد الكتب التي تُرجمت من اللغة الصينية إلى اللغة العربية في ال10 سنوات الماضية 205 كتاباً فقط، بما فيها 65 كتاباً عن التطورات الصينية، 34 كتاباً عن الثقافة الصينية التقليدية، و63 كتاباً عن تطور الإسلام في الصين، و17 كتاباً عن تطور شينجيانغ، و19 كتاباً عن تعليم اللغة الصينية. يمكن القول إن هذه الكتب لا تكفي لتعريف الصين بشكل كاف للعالم العربي الذي يعيش فيه أكثر من 400 مليون نسمة.

ثانياً، قلة قنوات ترويج الكتب الصينية. كلما زرنا المكتبات في الدول العربية أو دخلنا على المواقع الخاصة بتسويق الكتب، وجدنا كتباً كثيرة من أمريكا أو الدول الغربية، أما الكتب الصينية المترجمة إلى اللغة العربية فهي قليلة جداً. ذلك لأن معظم الكتب الصينية هي هدية للحكومات والجامعات والمعاهد والمكتبات العامة، ويباع قليل جداً منها في الأسواق أو على شبكة الإنترنت، فيصعب على القراء العاديين الحصول على هذه الكتب.

ثالثاً، قلة التعاون بين المترجمين الصينيين والعرب الممتازين. تعتبر اللغة الصينية والعربية كلتاهما من أصعب اللغات في العالم، لذلك فإن الترجمة بين هاتين اللغتين صعبة أيضاً. وقد بدأ الجانبان الصيني والعربي

يهتمان بنشر الكتب في كلٍّ في الجانب الآخر، ويستثمران ميزانية كافية لتنفيذ المشاريع المختلفة، ولكن المترجمين الممتازين الذين يجيدون اللغة ومعرفة الحضارة قليلون جداً. وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يقومون بالترجمة بمفردهم، ونادراً ما يتبادلون ويتعاونون في الترجمة والمراجعة، الأمر الذي يؤثر في سرعة الترجمة وجودتها.

الثالث: الأفلام والمسلسلات

الأفلام والمسلسلات ليست منتجات فنية عادية، بل تحمل الثقافة والأفكار والقيمة إلى المشاهدين وتؤثر فيهم تأثيراً ناعماً، فهي تعتبر من أهم مصادر القوة الناعمة الثقافية.

تحتل الأفلام والمسلسلات الأمريكية مكانة بارزة في الدول العربية وخاصة بين الشباب، وقد تأثر بعضهم بأسلوب الحياة الأمريكية والتفكير الغربي، على الرغم من أن العرب يكنون مشاعر معادية لأمريكا، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن أمريكا قوية وماهرة في ترويج ثقافتها، وهوليوود لا تنتج أفلاماً فحسب، بل تنتج القوة الناعمة.

مما يجدر ذكره أن كوريا الجنوبية بصفتها دولة في شرق آسيا تختلف ثقافتها عن الدول العربية كثيراً قد صدّرت مجموعة من الأفلام والمسلسلات إلى الدول العربية، وهي تلقى إقبالاً في بعض الدول وخاصة بين الشباب والنساء، الأمر الذي جعل ثقافة كوريا الجنوبية معروفة لدى العرب.

أما المسلسلات والأفلام الصينية، فنادراً ما تُعرض في الدول العربية.

على الرغم أن بعض المشاهدين العرب شاهدوا الأفلام التي يمثلها جاكي شان و بروس لي، ولكنها في الحقيقة أفلام أمريكية من إنتاج هوليوود، وهي ليست أفلاماً صينية بل تشمل بعض العوامل الصينية فقط. الآن تصل الأفلام والمسلسلات الصينية إلى الدول العربية عن ثلاث طرق رئيسة: مشاركة الصين في معارض الأفلام الدولية المقامة في الدول العربية مثل معرض القاهرة ومعرض دبي ومعرض المغرب لعرض الأفلام الصينية فيها؛ إقامة مهرجان الثقافة الصينية في الدول العربية وعرض الأفلام أو المسلسلات فيها؛ عرض الأفلام والمسلسلات في القناة العربية لتلفزيون الصين المركزي. الوسيلتان الأولى والثانية مهمتان، ولكن عدد المشاهدين قليل ولا تستطيعان جذب أنظار الجماهير على نطاق واسع. أما القناة العربية لتلفزيون الصين المركزي، فإنها وسيلة تمتاز بقوة كامنة كبيرة، لأن القنوات الفضائية من أحب وسائل الإعلام في الدول العربية، طبعاً ما زال هناك طريق طويل لها لرفع نسبة المشاهدة في ظل المنافسة الشديدة بين القنوات المتنوعة.

الرابع: العروض الفنية

تُقدّم العروض الفنية الصينية للمتفرجين العرب بشكل رئيس خلال التبادل الثقافي على المستوى الحكومي، على سبيل المثال تُنظم عروض فنية صينية أو مهرجانات ثقافية صينية أثناء زيارات القادة الصينيين للدول العربية أو المؤتمرات في إطار منتدى التعاون الصيني العربي. إن هذه العروض رائعة وعلى مستوى عال، ولكن المتفرجين قليلون، ولا تتاح فرصة

للجمهور العادي للتفرج علها.

في السنوات الأخيرة جاءت بعض الفرق الفنية الصينية المشهورة إلى الدول العربية بعروضها التجارية، مثل فرقة الغناء والرقص لمقاطعة شينجيانغ وفرقة الألعاب البهلوانية لمقاطعة سيتشوان وفرقة الألعاب البهلوانية لمقاطعة تشيانغشي. لقيت هذه العروض ترحيباً وتقديراً عالياً من قبل المتفرجين المحليين، ولكنها لا تستطيع إثارة تيار ثقافي بين الجمهور بسبب قلة عددها.

الخامس: الطلبة الوافدون

أشار وزير الخارجية الفرنسي الأسبق فيدرين إلى أن "المسلسلات والأفلام الأمريكية تلعب دوراً كبيراً جداً في نشر الثقافة الأمريكية وصياغة صورة أمريكا الإيجابية في أنحاء العالم، وبالإضافة إلى ذلك فلا بد لنا ألا نتجاهل دور التعليم الأمريكي في إثارة رغبات شباب الدول المختلفة في تحقيق الحلم الأمريكي. وبالفعل، فإن قدرة دولة على جذب الطلبة الوافدين تعكس جاذبيتها الثقافية ومستواها العلمي والتكنولوجي، وفي الوقت نفسه يمكن للدولة أن تنشر ثقافتها في الدول المختلفة بعد إكمال الطلبة الوافدين دراستهم والعودة إلى بلادهم.

لقد ازداد عدد الطلبة الوافدين العرب الذين يدرسون في الصين بشكل كبير مقارنة مع ما كان عليه في أوائل القرن الحادي والعشرين، ولكن ما يجدر ذكره هو أن معظم الطلبة الوافدين العرب هم الذين نالوا منحة حكومة الصين في إطار اتفاقية التعاون التعليمي بين الصين والدول العربية

المختلفة، أما الطلبة الذين يطلبون العلم في الصين على حسابهم الخاص فعددهم ما زال قليلاً جداً. وحسب استطلاع الرأي الذي قامت به مؤسسة زغبي الأمريكي، فإن الأغلبية من الطلبة العرب يرغبون في إكمال دراستهم في الدول الغربية وخاصة أمريكا وفرنسا اذا كانت لديهم الفرصة، أما الصين فأعرب 2% فقط من المشاركين عن رغبتهم في طلب العلم فيها.[1] يدل على ذلك معرض دبي للتعليم العالي بشكل واضح، حيث شارك الكاتب في هذا المعرض المشهور في منطقة الشرق الأوسط عدة مرات، ووجد أن الجامعات الغربية تلقى ترحيباً حاراً من قبل الطلبة العرب، وفي أجنحتها زحام شديد جداً. وما يؤسفه هو أن الجامعات الأخرى وخاصة الجامعات الصينية لم تحظ باهتمام الشباب العرب، ولم تقبل إلا عدة طلبة في المعرض. فيمكن القول إن الصين لم تكن ناجحة في رفع تأثيرها الثقافي في الدول العربية عن طريق جذب الطلبة الوافدين.

خلاصة القول، إن المنتجات الثقافية أو المنصات الثقافية التي تعكس الثقافة الصينية والقيمة الصينية وتُقدم إلى الشعوب العربية ما زالت قليلة محدودة. وقد لفتت هذه الظاهرة اهتمام بعض الشخصيات، وهم يعتقدون أنها لا تتفق مع مستوى العلاقة السياسية والاقتصادية بين الصين والدول العربية. على سبيل المثال قال الكاتب الأردني المهتم بالعلاقة الصينية العربية السيد سامر الخير أحمد إن هناك كتباً مترجمة كثيرة من

---

[1] " الأرقام عن 2010 Arab Public Opinion Poll ،"
http://www.brookings.edu/reports/2010/0805_arab_opinion_poll_telhami.aspx.

أمريكا وبريطانيا وفرنسا وحتى اليابان وبعض دول أمريكا الجنوبية، ولكن ما زال صعباً على القارئ العربي أن يجد الكتب الصينية الممتازة في المكتبات. كما أكد الأستاذ مسعود ضاهر رئيس الرابطة اللبنانية الصينية للصداقة والتعاون أن الأفلام والمسلسلات والأعمال الأدبية تساعد على تعزيز التبادل الثقافي، ولكن قليلاً ما يجد العرب مثل هذه المنتجات الثقافية الصينية في المكتبات أو على شاشة التلفزيون، على الرغم من أن عدداً أكثر فأكثر من العرب يرغبون في معرفة الثقافة الصينية وتنميتها الاقتصادية. قال السيد اسماعيل حسين نائب رئيس تحرير مجلة الصين اليوم في إحدى المقابلات التلفزيونية إن تأثير المنتجات الثقافية الصينية قليل ومؤسف مقارنة مع وفرة المنتجات الصينية في شوارع الدول العربية.

2، الاختلاف بين العرض والطلب

أي نوع من المنتجات الثقافية يجذب أنظار الناس؟ جاء في نظرية علم الاتصال أن المنتجات الثقافية لا تستطيع أن تكون جذابة إلا إذا اتفقت محتوياتها مع حاجات جمهور وسائل الإعلام المختلفة. وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الحديثة تشهد تطورات لا مثيل لها في التاريخ إلا أن هذا المبدأ لم يتغير.

إن الشعب الصيني في السنوات الأخيرة متحمس لإحياء وإبراز الثقافة الصينية التقليدية، ويمكن أن نجد هذه الظاهرة في أنحاء الصين: تقام الندوات والمؤتمرات العلمية عن الثقافية التقليدية في كل الجامعات

والمؤسسات الأكاديمية ؛ تتصدر كتب الثقافة التقليدية قائمة الكتب الأكثر مبيعاً؛ البرامج التلفزيونية الأكثر إقبالاً هي برامج الثقافة التقليدية؛ بدأ التلاميذ في المدرسة حتى الأطفال في الروضة يدرسون ويحفظون القصائد القديمة والأعمال الكلاسيكية؛ يذكر كبار المسؤولين الصينيين دائماً في المناسبات المختلفة أهمية نشر الثقافة التقليدية.

إن حرص الصين حكومة وشعباً على إحياء ثقافتها التقليدية مهم وعادي بالنسبة لها، لأن الصين حققت إنجازات اقتصادية كبيرة في ال30 سنة الماضية، يرجع بعض فضلها إلى الجمع بين الحداثة الاقتصادية والثقافة التقلدية، فلم تصبح الثقافة التقليدية قيوداً أو حاجزاً، بل كانت نوعاً من القوة الدافعة في عملية التحديث. في السنوات الأخيرة بدأت الصين تدرك أن إحياء الثقافة التقليدية في المرحلة الحاضرة له إيجابيات أكبر، لأنه لا يكفي أن تعمل الحكومة على تطوير الاقتصاد ورفع مستوى معيشة شعبها فحسب، بل من الضروري أن تشكل نظام القيم الأساسية المتميز الذي يعترف به ويحترمه الشعب جميعاً، ويجعله عماداً معنوياً للشعب الصيني. كما أصبح الشعب الصيني واعياً وفخوراً وواثقاً بثقافته التقليدية بفضل ما حققه من المنجزات الاقتصادية، ويرغب في أن يشارك في هذه الموجة الثقافية.

على هذه الخلفية كانت الصين، وخاصة المؤسسات الحكومية مثل وزارة الثقافة والهيئة العامة للإعلام والنشر والإذاعة والأفلام والتلفزيون، تركز جهودها في ترجمة الأعمال الكلاسيكية الصينية، ولكن يمكن القول

الصين العظيم والفلسفة الكونفوشوسية وغيرها من مقومات ماضيها فحسب، بل عليها أن تولي اهتماماً وجهوداً أكبر في تقديم حاضرها، ومن الواضح أن ما يجذب الأجانب وخاصة العرب هو حاضرها. لا بد للصين من أن تأخذ حاجات العرب في الاعتبار، وتوفق بين ما يحتاج العرب إليه وما تريد الصين أن تقدمه إلى العرب، وذلك سوف يساعد الصين على رفع قوتها الناعمة الثقافية وتأثيرها الثقافي في العالم العربي.

الفصل الثاني

الإعلام الصيني الموجه للعالم العربي

لقد مضت 60 سنة على تأسيس العلاقة الدبلوماسية بين الصين والعالم العربي، وتعتبر العلاقة مهمة للغاية لكلا الجانبين، ولكن هل أصبحت صورة الصين في عيون العرب أوضح مما كان عليه قبل عشرات السنين؟ هل العرب لديهم معرفة كاملة وعميقة بالصين؟ قد تكون الإجابة هي لا.[1] ويكمن السبب المهم لذلك في أن وسائل الإعلام الغربية تحتكر الإعلام على العالم العربي، مما جعلها وسيلة رئيسة للعرب لمعرفة الصين، وتنقصهم قنوات أخرى للحصول على معلومات كافية وموضوعية عن الصين.

ولكن الشكوى من الدول الغربية لا فائدة له، والحل النهائي هو تطوير الذات ورفع قوة الاتصالات الدولية. في السنوات الأخيرة وخاصة بعد استضافة بكين للألعاب الأولمبية عام 2008 أدركت الصين أن عدداً ليس قليلاً من الدول لا تُكنُّ مشاعر طيبة تجاه الصين، وتختلف صورة الصين في بعض الدول عما تتوقع الصين اختلافاً كبيراً. وقد بذلت جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة لرفع قدرتها في الإعلام الدولي وتحسين صورتها في العالم. وعلى الرغم من هذا فما زالت تواجه الصين تحديات كثيرة في مجال الإعلام

---

[1] ما لي رونغ، دراسة في القضايا العربية الإسلامية في ظل الهيمنة الإعلامية الغربية، دار الأخبار للنشر، الطبعة الأولى عام 2007، ص.244.

الموجه للعالم العربي، ومن أهمها انخفاض تأثير القنوات الإعلامية الشعبية الصينية في العالم العربي.

تحتوي القنوات الإعلامية الشعبية على الصحيفة والإذاعة والتلفزيون والإنترنت غيرها من وسائل الإعلام التقليدية والحديثة. بدأت الصين تقوم بالإعلام الدولي الموجه للعالم العربي منذ تأسيس العلاقة الدبلوماسية بين الجانبين في الخمسينيات من القرن الماضي، وبعد عشرات السنين من التطور امتلكت الصين عدة قنوات إعلامية باللغة العربية.

وسائل الإعلام المقروءة، مجلة الصين اليوم. هي المجلة الوحيدة المطبوعة بالعربية في الصين. أسست المجلة السيدة سونغ تشينغ لينغ نائبة رئيس الدولة حينذاك في يناير عام 1952. كان اسمها "بناء الصين"، وكانت تصدر بالإنجليزية فقط في البداية، حيث كان يعمل فيها بعض العائدين الصينيين من الخارج. أما الطبعة العربية فقد بدأت في الصدور في عام 1964. تهتم بإلقاء الضوء على المواقف الصينية من القضايا الدولية والقضايا العربية، وتتابع عن كثب مسيرة العلاقات الصينية العربية في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى نقل الواقع الصيني الحديث بصورة موضوعية وشاملة. أنشأت المجلة فرعاً في مصر عام 2004، وتتم أعمال التأليف والنشر والتوزيع في مصر أيضاً.

وسائل الإعلام المسموعة، القسم العربي لإذاعة الصين الدولية. تأسست إذاعة الصين الدولية في عام 1941، أما القسم العربي لها فتأسس في عام 1957 أي بعد إنشاء العلاقة الدبلوماسية الصينية المصرية

بسنة واحدة فقط. وقد تم أنشاء فرع في مصر عام 1986 وفرع آخر في قطر عام 1996. ترتكز برامجها على الأخبار الصينية والدولية إضافة إلى الموسيقى والتعلم اللغة الصينية، إلخ. يمكن للمستمعين الذين يعيشون في منطقة الشرق الأوسط وبعض الدول الإفريقية والأوروبية أن يستمعوا إلى هذه البرامج الصينية.

وسائل الإعلام المرئية، القناة العربية لشبكة الصين التلفزيونية العالمية. تأسست هذه القناة في يوليو عام 2009، وكانت تابعة لتلفزيون الصين المركزي، وأصبحت مستقلة عام أوائل عام 2017. يمكن للمستخدمين العرب أن يشاهدوا برامجها باللغة العربية في بيوتهم عبر القمر الصناعي. ترتكز البرامج على الأخبار عن الصين والعالم العربية، كما تقدم برامج عن الثقافة والمسلسلات والأفلام والحوار، الخ. وقد تم إنشاء فرع مركزي في دبي ولديها مكاتب في العراق ولبنان وقطر وإيران وإسرائيل.

وسائل الإعلام الشبكية، المواقع المهمة الصينية باللغة العربية تشمل شبكة شينخوا وصحيفة الشعب أون لاين وشبكة الصين وإذاعة الصين الدولية أون لاين وشكبة الصين التلفزيونية العالمية وموقع وزارة الخارجية، الخ. إن شبكة شينخوا موقع خاص لوكالة أنباء شينخوا، تأسست عام 1997، وتعتبر من أكبر وأهم المواقع الإخبارية الشاملة في الصين؛ إن شكبة الشعب تأسست في عام 1997، وهي منصة معلوماتية شاملة تابعة لصحيفة الشعب اليومية التي تعتبر صحيفة رسمية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، يرتكز الموقع على الأخبار الصينية

والدولية، كما يصدر ملفات رسمية أثناء المؤتمرات الهامة؛ شبكة الصين أنشئت في عام 1997 أيضاً تحت إدارة مصلحة اللغات الأجنبية الصينية للنشر والتوزيع، تهتم بتقديم المعلومات عن الثقافة والسياحة والحياة بالإضافة إلى الأخبار السياسية والاقتصادية؛ إن إذاعة الصين الدولية أون لاين هي موقع خاص لإذاعة الصين الدولية، تأسست في أواخر عام 1998، يمكن لمستخدمي الإنترنت الاستماع إلى كل برامجها الصوتية عبر هذا الموقع؛ شبكة الصين التلفزيونية العالمية كانت تابعة لتلفزيون الصين المركزي، واستقلت عنها في أوائل عام 2017، توجد عليها كل برامجها التلفزيونية. موقع وزارة الخارجية هو موقع خاص لوزارة الخارجية الصينية، ترتكز محتوياتها على السياسات الخارجية والملفات الخارجية والفعاليات الدبلوماسية ونصوص كاملة للمؤتمرات الصحفية، الخ.

يمكن أن نجد من خلال المعلومات المذكورة أن الصين قد امتلكت قنوات إعلامية شاملة نسبياً تشمل وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، وبهذا يكون لدى الصين الآن القدرة على إيصال الصوت إلى الدول العربية عبر هذه القنوات. ولكن ما يجدر ذكره هو أن إيصال الصوت إلى العالم العربي لا يساوي قبول العرب هذا الصوت، فما زال تأثير القنوات الصينية ضعيفاً نسبياً.

فيما يتعلق بوسائل الإعلام المقروءة، لدى الصين الآن مجلة واحدة فقط، وعلى الرغم من أن تاريخها طويل ولكن حجمها ليس كبيراً، تصدر 13 ألف نسخة كل شهر فقط، وبالإضافة إلى ذلك صعب على القراء

الحصول علها إلا في بعض المناطق في مصر، فلا تستطيع أن تترك تأثيراً واسعاً في العالم العربي الذي يبلغ عدد سكانه 400 مليون نسمة.

فيما يتعلق بوسائل الإعلام السمعية، كان القسم العربي لإذاعة الصين الدولية من أهم الطرق للعرب لمعرفة الصين من الستينيات إلى الثمانينيات من القرن الماضي بفضل قلة تكاليف إنتاجها واستعمالها. ولكن بعد دخول التسعينيات من القرن الماضي، ومع انتشار التلفزيون الفضائي وشبكة الإنترنت فقد انخفضت أهمية الإذاعة الدولية وشعبيتها انخفاضاً بالغاً، وفضلاً عن ذلك لم تحقق إذاعة الصين الدولية الإنتاج والبث المحليين في الدول العربية بل ما زالت تستعمل الموجة القصيرة مما يزيد صعوبة الاستماع إلها.

فيما يتعلق بوسائل الإعلام المرئية، تعتبر القنوات الفضائية من أكثر وسائل الإعلام تأثيراً وانتشاراً في الدول العربية، وفي الوقت نفسه تكون بينها منافسة شديدة أيضاً. يمكن للمشاهدين العرب أن يشاهدوا في بيوتهم أكثر من 500 قناة فضائية عبر الأقمار الصناعية، بما فيها قنوات محلية مشهورة مثل العربية والميدان والجزيرة وMBC وLBC وغيرها من القنوات، كما فيها عديد من القنوات الأجنبية باللغة العربية مثل الحرية الأمريكية وBBC العربية وFrance24 العربية وصوت ألمانيا وروسيا اليوم، الخ. يمكن أن نقول إن المنافسة بين القنوات المختلفة شديدة للغاية حتى التشبع، الأمر الذي يزيد ضغطاً كبيراً على وسائل الإعلام الصينية الموجهة للدول العربية، فليس سهلاً لها بصفتها قناة جديدة أن تجذب أنظار المشاهدين

العرب الذين قد تكونت لهم عادات ثابتة. سبق للكاتب أن قام بالاستطلاع بين الطلبة العرب في الجامعة اللبنانية وبين المسؤولين العرب الذين اشتركوا في الدورات التدريبية بالصين، وتظهر النتيجة أن قليلاً جداً منهم يتابعون مشاهدة البرامج الصينية، بل معظمهم لا يشاهدونها، وحتى لا يعرفونها، لأن لهم خيارات كثيرة جداً للحصول على المعلومات المختلفة، أما شبكة الصين التلفزيونية العالمية، فما زالت لا تستطيع منافسة القنوات الأخرى سواء من حيث الأشكال أو المحتويات. والذين يتابعونها هم دائماً ساسة وصحفيون ودارسو اللغة الصينية.

فيما يتعلق بوسائل الإعلام الشبكية، أنشأت معظم المؤسسات الإعلامية موقعاً خاصاً لها، ولكن الجهود المبذولة في النسخة العربية لا تساوي ما يُبذل في النسخ الأخرى مثل النسخة الإنجليزية واليابانية والفرنسية، فالمعلومات الموجودة باللغة العربية على هذه المواقع ليست كافية، وهي ليس منتجاً خاصاً للمستخدمين العرب، بل تُترجم من النسخة الصينية دائماً. إضافة إلى ذلك ما زالت لم تستعمل مواقع التواصل الاجتماعي جيداً لنشر المعلومات على الرغم من أنها قد أصبحت من أهم المنصات المعلوماتية في الدول العربية.

باختصار فإن وسائل الإعلام الصينية الموجهة للعالم العربي تبدو كاملة، ولكن تأثيرها محدود وحجم مستخدميها ليس كبيراً. فلا تستطيع إيصال صوت الصين ومواقفها إلى الشعوب العربية بشكل فعال.

الفصل الثالث

مسؤولية الصين في وضع الشرق الأوسط المتغير

في عصرنا الحاضر أصبح العالم قرية صغيرة لا تستطيع أي دولة فيه أن تتطور بدون المشاركة في المجتمع الدولي وتحمل مسؤوليتها اللازمة تجاه الأعضاء الأخرى. طبعاً إن تحمل المسؤولية الدولية في حدود معقولة ليس عبئاً على الدول المعنية، بل يساعدها على زيادة التأثيرات الدولية وتحسين سمعتها وصورتها ورفع مكانتها الدولية وتجنب سوء الفهم لقيمتها وسياستها الداخلية والخارجية وثقافتها.

1، تحمل المسؤولية الدولية هو من واجبات الصين وخيارها العقلاني

تدرك الصين أن تحمل المسؤولية الدولية له مغزى إيجابي كبير لتحقيق التنمية السلمية، فتسعى إلى أن تكون دولة كبيرة مسؤولة، وتعلن في مناسبات مختلفة أنها ستتحمل مسؤوليات أكثر في المجتمع الدولي، وهذا يختلف عن سياستها في الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي إلى حد كبير، حيث إن الصين في تلك الفترة كانت تركز كل الجهود والاهتمام على التنمية الاقتصادية ورفع معيشة الشعب. ويمكن أن نلخص سبب هذا التحول في ما يأتي:

أولاً، تحمل المسؤولية الدولية هو واجب على الصين. لا توجد في المجتمع الدولي "حكومة مركزية" لإدارة الشؤون الدولية، ولكن في ظل العولمة المتعمقة، فقد تجاوزت التحديات التي تواجه أعضاء المجتمع الدولي الحدود الجغرافية بين الدول أو المناطق، لذلك يجب على كل عضو أن يتحمل مسؤوليته لحل المشاكل المشتركة وحماية المصالح المشتركة. ولكن ما يجدر ذكره هو أن المسؤوليات أو الواجبات على الدول الكبيرة والدول الصغيرة مختلفة، وإذا قلنا إن قوة الدول الصغيرة وتأثيرها محدودان نسبياً، فإن الدول الكبيرة لا بد لها أن تتحمل مسؤولية وواجبات أكبر، وتقدم للمجتمع الدولي منتجات عامة أكثر، لأنها تتمتع بما لا تتمتع به الدول الصغيرة من القدرة والإمكانية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً.

من المعروف أن الصين لديها 9.6 ملايين كيلومتر مربع من المساحة

و1.4 مليار نسمة وحضارة عريقة يرجع تاريخها إلى ما قبل أكثر من 5000 سنة، فلا شك أن الصين دولة كبيرة في العالم. لذلك يجب عليها أن تلعب دوراً مهماً في حفظ سلام العالم واستقراره بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن؛ يجب عليها أن تقدم مساهمة كبيرة في دفع التنمية الاقتصادية العالمية وتساعد الدول الأخرى وخاصة الدول النامية على تحقيق التنمية المشتركة بصفتها ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ يجب عليها أن تتحمل المسؤولية لضمان أمن العالم ولمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بصفتها دولة عسكرية كبيرة تمتلك القوة النووية. خلاصة القول إن الصين كدولة كبيرة في العالم لا بد أن تعمل ما يتفق مع مكانتها وقدرتها كما أشار الرئيس ماو تسه دونغ إلى أنه من الضروري للصين تقديم مساهمة كبيرة لتقدم البشرية.

ثانياً، تحمل المسؤولية الدولية وسيلة لحماية المصالح الصينية. تعتبر المسؤوليات الدولية جهوداً إضافية تتجاوز المصالح القومية الضيقة، بل تسعى إلى تحقيق مصالح البشرية المشتركة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتعلق المسؤولية الدولية بمصالح الذات إلى حد كبير في السياسة الدولية الواقعية، لأن الدول التي تقدم المنتجات العامة إلى المجتمع الدولي قد تكسب الاعتراف والاحترام والتفاهم إضافة إلى زيادة شرعية سياساتها وتصرفاتها. ويمكن أن نقول إن أمريكا مثل طيب في هذا الصدد. فقد قامت بدور قيادي رئيس في تأسيس الأمم المتحدة وإنشاء منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحلف شمال الأطلسي وغيرها من

المنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وبالإضافة إلى ذلك نفذت الولايات المتحدة مشاريع تنموية كبيرة مثل خطة مارشال وبرنامج النقطة الرابعة وغيرهما في الدول والمناطق المختلفة. يمكن القول إن الولايات المتحدة قد أدت دوراً مهماً في حفظ سلام العالم واستقراره ودفع انتعاش اقتصاد العالم بعد الحرب العالمية الثانية من خلال توفير المنتجات العامة الدولية. وفي الوقت نفسه كسبت أمريكا عن طريقها أيضاً نفوذاً وتأثيراً ومكانة قيادية في العالم، وحصلت على الشرعية لتصرفاتها الداخلية والخارجية. ولا بد أن نشير إلى أن ما فعلته الولايات المتحدة ليس بسبب أنها دولة تمتاز بروح الأممية، بل تعتبر ذلك وسيلة أكثر فعالية لتوسيع مصالحها الوطنية الموجودة في كل أرجاء العالم وللسيطرة على العالم كله.

أما بالنسبة إلى الصين فإن تحمل المسؤولية الدولية أمر ضروري وهدفها يختلف تماما عن أمريكا. في فترة ما بين الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن الماضي التزمت الصين بجميع واجباتها ومسؤولياتها الدولية بصفتها دولة اشتراكية، وقد عارضت بشدة الهيمنة وسياسة القوة والعدوان الإمبريالي، وقدمت دعماً كبيراً سياسياً واقتصادياً للبلدان النامية، ومن بينها الدول العربية، في نضالها ضد الاستعمار والغزو الأجنبي لتحقيق الاستقلال الشامل. على الرغم من أن الصين تحملت مسؤوليتها الدولية بشكل تجاوز قدرتها في بعض الفترات، فلا يمكن إنكار أن ذلك ساهم مساهمة جبارة في كسر الحصار والعقوبات التي فرضتها القوى الغربية عليها وعلى الدول النامية الأخرى، الأمر الذي عزز علاقة الصداقة والشراكة التي

دامت حتى اليوم بين الصين وهذه الدول. في الوقت الحالي، تمر الصين بفترة حاسمة من عملية تنميتها السلمية وتتوسع مصالحها الوطنية في جميع المجالات باستمرار، فعلى الصين أن تفكر بجدية في كيفية الحفاظ على هذه المصالح بشكل فعال، وأن تقوم بدراسة معمقة في دور تحمل المسؤولية الدولية في تحقيق مصالحها الوطنية في الوضع الدولي المتغير. يمكن للصين أن تقدم المساعدات الإنمائية الاقتصادية والتكنولوجية للدول النامية لتوطيد صداقتها التقليدية، أو تشارك في حل الأزمة الدولية لنشر مفهوم قيمتها المعتدل، وتعزيز تأثيراتها الدولية، أو تساهم في إصلاح النظام السياسي والاقتصادي الدولي القائم الذي تقوده الدول الغربية لتدفعه نحو اتجاه أكثر عدالة وإنصافاً. وبمختصر القول إن تحمل المسؤولية الدولية هو وسيلة فعالة مهمة لصياغة الصورة الإيجابية وتحسينها وحماية المصالح الوطنية، ويظل جزءاً هاماً من سياسة الصين الدبلوماسية.

ثالثاً، تحمل المسؤولية الدولية هو طريقة مهمة لمواجهة نظرية مسؤولية الصين. في الفترة ما بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي سادت نظرية انهيار الصين العالم الغربي، لكن في السنوات الأخيرة أصبحت نظرية مسؤولية الصين رائجة وساخنة في العالم الغربي وخاصة بعد أن عبر نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق روبرت زوليك وفي سبتمبر عام 2005 عن موقفه عن مسؤولية الصين قائلاً: إنه يجب على الصين أن تكون الطرف المسؤول في المجتمع الدولي.

ينبغي للصين أن تنظر إلى تحول موقف الدول الغربية من نظرية انهيار الصين إلى نظرية مسؤولية الصين بشكل موضوعي. فأولاً، يدل هذا التحول على تغير موقف الدول الغربية من دور الصين في الساحة الدولية، أي لا بد لها أن تعترف بحقيقة نهضة الصين وتعتبر الصين عضواً مهماً ذا مصالح مشتركة في المجتمع الدولي. وثانياً، ما زالت الدول الأوروبية والولايات المتحدة تنتقد الصين وتتهمها بلا مبرر بأنها تهديد كامن لسلام العالم واستقراره، وتطلب منها تحمل المسؤولية الدولية حتى ولو كانت هذه المسؤولية لا تتفق مع ظروفها الخاصة وهويتها ومكانتها في المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تريد الدول الغربية تحديد اتجاه التنمية الصينية بمعيارها ورغبتها، وضم الصين إلى إطارها ونظامها وفرض ضغوط عليها في مسيرة تنميتها. أما في الدول النامية فتوجد لهذه النظرية سوق أيضاً، طبعاً لا بد أن نشير إلى أن هذه الدول لا تريد إعاقة التنمية الصينية مثل الدول غربية، بل تعلق أملاً كبيراً على الصين، وتريد أن تمثل الصين مصالح هذه الدول في الساحة الدولية وتقاوم الهيمنة الغربية وسياسة القوة، وتحقق نوعاً من التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية.

خلاصة القول، إن الصين تواجه الآن ضغوطاً كبيرة في مجال تحمل المسؤولية الدولية، وهي تتجسد في جانبين: الجانب الأول هو شكوك الدول الغربية في تأثير نهضة الصين في النظام الدولي القائم الذي تقوده الدول الغربية؛ والجانب الثاني هو الآمال والتوقعات الكبيرة من قبل الدول

النامية على الصين.[1] بلا شك ستؤدي سياسة التقاعس والتهرب والتجنب إلى زيادة شكوك كل من الدول الغربية والدول النامية في الصين، ولن تنفع في حل المشكلة الموجودة. فمن أجل مواجهة هذه الضغوط الناجمة عن نظرية مسؤولية الصين، ينبغي للصين، كما أشار رئيسها شي جين بنيغ في عديد من المناسبات الرسمية المهمة قائلاً: إنه يجب على الصين أن تشارك بشكل أكثر نشاطاً في الشؤون الدولية، وتتحمل المسؤولية الدولية بشكل أوسع وأعمق، وتساهم في حفظ المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، وإلّا فسوق تقع في المأزق وتفقد ثقة واحترام الدول الأخرى.

---

[1]. تشنغ يونغ نيان، الصين: تفكيرها ومسؤوليتها كدولة كبرى، مجلة الجهود المتوحدة، العدد ا ل8 لعام 2008، ص8.

2. التحديات التي تواجهها الصين في صياغة صورتها كدولة كبيرة مسؤولة في الدول العربية

أشار السيد يانغ فو تشانغ نائب وزير الخارجية الصيني الأسبق المسؤول عن شؤون غربي آسيا وشمالي إفريقيا إلى أنه: "لا توجد في العالم أي منطقة أخرى مثل منطقة الشرق الأوسط تجمع التناقضات السياسية والاقتصادية والثقافية إلى هذا الحد، ويتعلق وضعها مباشرة بأمن العالم واستقراره وتطور المجتمع البشري. تشهد كثير من الدول هنا اضطرابات وحروباً متواصلة، بينما يسود في المناطق الأخرى السلام والتنمية بشكل عام. لقد فاتها قطار العولمة، ولم تجد طريقها المناسب لتحقيق التنمية والرخاء حتى الآن". إن ما قاله السيد يانغ فو تشانغ صحيح بالفعل، فقد أصبحت القضايا المختلفة في منطقة الشرق الأوسط معقدة للغاية، لم تعالج القديمة، وظهرت الجديدة. ففي ظل هذا الوضع يظل المجتمع الدولي، وخاصة الدول الكبرى بما فيها الصين، يعتبر مساعدة الدول العربية على تحقيق السلام والتنمية من المسؤولية الدولية المهمة. أشار المدير السابق لإدارة شؤون غرب آسيا وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الصينية ياو كوان يي قائلاً: إن الصين دولة كبرى مسؤولة وعليها تحمل مسؤوليتها الدولية لتقديم مساهمتها الخاصة للدول العربية في ضمان استقرارها ودفع تنميتها، وهذه وسيلة مهمة لتعزيز تطور العلاقات الصينية العربية

الصديقة ومتطلبات مصالح الصين المتزايدة في العالم العربي[1].

في السنوات الأخيرة، تعير الصين اهتماماً أكبر لتعزيز وجودها في الشرق الأوسط، وتعتقد أن مساعدة الدول العربية على تحقيق التنمية أمراً ملحاً جداً، لأن كثيراً من القضايا ظهرت وتطورت بسبب التنمية غير المتساوية والمتوازنة بين الدول والفئات المختلفة. أكد رئيس الصين شي جين بينغ في كلمته بمقر جامعة الدول العربية أوائل عام 2016 قائلاً: إن "الشرق الأوسط أرض خصبة، لكنها لم تتخلص من ويلات الحرب والصراع حتى اليوم، هذا يؤلمنا بل ويجعلنا نتساءل: إلى أين تتجه هذه المنطقة؟ هذا هو <السؤال عن الشرق الأوسط> الذي يفرض نفسه أمام العالم بين الحين والآخر، وينتظر جوابه في ظل تطلعات شعوب المنطقة إلى تقليل الصراعات والمعاناة وتعزيز الأمان والكرامة". وتابع شي أنه يعتقد أن "المفتاح لفك المعضلة يكمن في تسريع عجلة التنمية. إن جميع الأسباب التي أدت إلى الاضطرابات والتوترات الحالية في الشرق الأوسط ترتبط في الأساس بالتنمية، فلا مفر من احتوائها من باب التنمية في نهاية المطاف. إن التنمية قضية الحياة وكرامة الشعوب، وهي سباق مع الزمان وصراع بين الأمل واليأس. وإن تحقيق كرامة الحياة للشباب من خلال تطويرهم وتنميتهم هو الطريق الوحيد لأن ينتصر الأمل على اليأس في عقولهم، وأن يُستبعدوا طوعاً عن أعمال العنف وموجات التطرف والإرهاب في سلوكهم".

---

[1]. ياو كوان بي، القضايا الساخنة في الشرق الأوسط وسياسة الصين الخارجية وممارستها التطبيقية، مجلة دراسات العالم العربي، العدد ال1 عام 2008، ص.7

طرح السيد شي بعض الخطط التنفيذية المفصلة أيضاً، على سبيل المثال: "سيقيم الجانب الصيني مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية؛ ويقوم بعقد اجتماع المائدة المستديرة للحوار بين الحضارتين واقتلاع التطرف في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، وتنظيم الزيارات المتبادلة بين 100 شخصية بارزة في الأوساط الدينية؛ وتعزيز التعاون الصيني العربي في مجال أمن الإنترنت لقطع قنوات النشر للتسجيلات الصوتية والمرئية لأعمال العنف الإرهابية على شبكة الإنترنت، والمشاركة في وضع معاهدة دولية لمكافحة الإرهاب في الفضاء الإلكتروني؛ بالإضافة إلى توفير مبلغ300 مليون دولار لتخصيصه في مشاريع التعاون لإنفاذ القانون وتدريب رجال الشرطة وغير ذلك، بما يساعد دول المنطقة في تعزيز قدرتها على حفظ الاستقرار". و"سيباشر الجانب الصيني الأعمال للتعاون المبدع، حرصاً منه على بذل جهود مشتركة مع الجانب العربي لبحث مختلف الأنماط لتعاون حزمة يشمل النفط والقروض والمشروعات، وتمديد سلسلات التعاون التقليدي في مجال النفط والغاز من خلال التعاون في تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة. وسيشارك الجانب الصيني في بناء الحدائق الصناعية في منطقة الشرق الأوسط مع التركيز على الدفع لبناء منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري، وتحقيق الحلقة الإنتاجية المتكاملة والموحدة من التصنيع والعلاج إلى النقل والتصدير، وذلك من خلال أساليب متنوعة مثل تأهيل الموظفين والتخطيط المشترك والتعاون في بناء المصانع. كما سيطلق الجانب الصيني خطة الشراكة التكنولوجية

والعلمية الصينية العربية التي سيتم إنشاء 10 مختبرات مشتركة في إطارها في مجالات الزراعة الحديثة والمعلومات والاتصالات والصحة الديموغرافية وغيرها. كما سيُعقد الملتقى الصيني العربي للتعاون في منظومة بيدو". و"من أجل تعزيز العملية الصناعية في الشرق الأوسط، ستتخذ الصين بالتعاون مع الدول العربية إجراءات لتحقيق الالتحاق في مجال الطاقة الإنتاجية، بما في هذه الإجراءات تخصيص قروض خاصة بدفع العملية الصناعية في الشرق الأوسط بقيمة 15 مليار دولار تستعمل في مشاريع تعاونية مع دول المنطقة في مجالات الطاقة الإنتاجية والبنية التحتية، مع تقديم قروض تجارية قيمتها 10 مليارات دولار لدول الشرق الأوسط بغية دعم التعاون في الطاقة الإنتاجية؛ وتقديم قروض ذات طابع تيسيري بقيمة 10 مليارات دولار مع زيادة أفضليتها؛ وإنشاء صندوقين مع كل من الإمارات وقطر للاستثمار المشترك تبلغ قيمتهما الإجمالية 20 مليار دولار وذلك بهدف الاستثمار بشكل رئيس في قطاعات الطاقة التقليدية والبنية التحتية والتصنيع المتقدم في الشرق الأوسط". وبالإضافة إلى ذلك، "ستقدم الصين ألف فرصة تدريب للقادة الشباب العرب، وتوجيه الدعوة لـ1500 قيادة حزبية عربية لزيارة الصين، لإعداد سفراء شباب ورواد سياسيين للصداقة الصينية العربية؛ بالإضافة إلى تقديم 10 آلاف منحة دراسية و10 آلاف منحة تدريبية، وتنفيذ الزيارات المتبادلة بين 10 آلاف فنان صيني وعربي".

وعلى الرغم من هذه الجهود والمساهمات ورغبة الصين المتزايدة في لعب دور إيجابي في الشرق الأوسط، يجب علينا أن نعترف بأن القضايا

العربية معقدة للغاية وخاصة بعد ثورات الربيع العربي، فقد أصبحت التناقضات أشد وأعمق ولا تُحل في فترة قصيرة وبوسيلة واحدة. وإن الصين التي تستعمل "الدبلوماسية الاقتصادية" كأداة رئيسة في التعامل مع الدول العربية قد تأتي ببعض المشاكل. الأولى، التنمية الاقتصادية مهمة جداً للدول العربية، ولكنها تحتاج إلى شروط أساسية وخاصة الوضع المستقر، الآن تدعو الصين دائماً إلى حل النزاعات عبر الحوار والمحادثة بدلاً من القوة العسكرية، ولكن السؤال هو هل تمتلك الصين وسيلة نافعة لتجميع الأطراف المعنية إلى مائدة المحادثة إن لم ترد التخلي عن القوة ولم ترد الحوار؟ الثانية، الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة بصفتها قوة قيادية في منطقة الشرق الأوسط وحتى في العالم كله لا تتحمل مسؤوليتها اللازمة لتهدئة الوضع، بل تترك القوى المختلفة تتنافس وتتقاوم مع بعضها بعضاً لأن نوعاً من "التوازن" بين هذه القوى المتحاربة هو وضع صالح لأمريكا. لذلك نجد القضايا العربية تظل ساخنة في وسائل الأعلام، ولكن يقع كثير منها، وخاصة قضية فلسطين، في حالة التهميش حقيقة. وعلى الرغم من ذلك فإن القضايا العربية ما زالت تحت سيطرة الدول الغربية وخاصة أمريكا، لا تريد التنازل عن نفوذها للدول الأخرى وخاصة الصين، فكيف تنسق الصين العلاقة مع الدول الكبرى الأخرى لتحويل مبادراتها وأفكارها إلى خطة مقبولة لدى الجميع وقابلة للتنفيذ؟ الثالثة، تسعى الصين إلى تحقيق المنفعة المتبادلة للفوز المشترك في التبادلات الاقتصادية مع الدول العربية، ولكن إلي أي حد سوف تستفيد الدول العربية من هذه

التبادلات ومبادرة الحزام والطريق الصينية؟ هل تستفيد الصين منها أكثر؟ كيف تساعد الصين الدول العربية على تحقيق التصنيع والتحديث وتغيير نمط التعاون التقليدي المتمثل في "النفط مقابل المنتجات الجاهزة"؟

الرابعة، لقد أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي الوقت نفسه ما زالت دولة نامية تواجهها مشكلات كبيرة جداً في عدم التوازن بين الشرق والجنوب وعدم التوازن بين المدن والأرياف، كما تواجهها ضغوط كبيرة في محو الفقر، إذ بلغ عدد الفقراء 70 مليون نسمة، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تغيير نمط التنمية الاقتصادية التقليدي المتمثل في الاعتماد على الموارد الإنسانية والطبيعية بشكل مفرط، وتعمل الحكومة على إجراء سلسلة من الإصلاحات السياسية وتتخذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد. وعلى الرغم من هذا، فقد أصبحت الصين "قوة عظمى" والدولة الوحيدة التي تستطيع مقاومة أمريكا في عيون كثير من العرب، فكيف تشرح اختلاف المعرفة بين الجانبين عن مكانة الصين ومسؤوليتها للدول العربية؟ وكيف تلبي الصين التطلعات والآمال التي تعلقها الدول العربية على الصين؟

لا بد للصين أن تفكر بجدية في هذه الأمور المهمة، وإذا لم تتعامل معها بشكل جيد، فسوف تعود عليها بتأثيرات سلبية ولا سيما في مجال القوة الناعمة. الآن يمكن أن نجد مقالات وتعليقات في وسائل الإعلام العربية تعتبر الصين صديقة وشريكة، وفي الوقت نفسه تشكو أنها لم تكن مستعدة لدخول منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها في الشرق الأوسط ما زال

محدوداً مقارنة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وأن التعاون الصيني العربي في مجال السياسة لم يبلغ المستوى المتوقع مقارنة مع التعاون الاقتصادي والتجاري. كما يمكن أن نعرف هذا الموقف في التقارير التي أصدرتها مؤسسة زغبي الأمريكية بشأن موقف العرب تجاه الدول الكبرى، حيث شارك في كل استطلاع رأي أكثر من أربعة آلاف شخص من الأوساط المختلفة في مصر والسعودية والإمارات وغيرها من الدول العربية، وأوضحت النتيجة أن العرب يعتبرون الصين دولة صديقة لهم، لكنهم يعتقدون أيضاً أن الصين لم تعط اهتماماً كافياً لقضية الشرق الأوسط، ولم تلعب دورها كما يجب بصفتها من أقوى الدول في العالم[1].

العصر الحالي الذي تعيش فيها الصين يختلف تماماً عما شهدته الولايات المتحدة، حيث يمكن لأمريكا أن تتخذ سياسة الانعزالية لوقت طويل في التاريخ، ولكن لا يجوز للصين أن تعمل ذلك سواء بسبب متطلبات العصر أم بسبب حماية مصالحها المتزايدة. وعلى الرغم من أن الصين الجديدة فتحت أبوابها في أقل من أربعين سنة، وتنقصها تجارب في التعامل مع العلاقة الدولية مقارنة مع الدول الأخرى، إلا أنه من الواضح أن كيفية تحمل المسؤولية سوف تتعلق بمكانتها في المستقبل.

---

[1]. مؤسسة زغبي، استطلاع الرأي العربي لعام 2010،
http://www.brookings.edu/reports/2010/0805_arab_opinion_poll_telhami.aspx ,2010/8/5

الخاتمة

طريق الحرير الجديد ومستقبل العلاقة العربية الصينية

إن عام 2016 هو عام مهم في تاريخ العلاقة الصينية العربية، حيث تأسست العلاقة الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية مصر العربية قبل 60 عاماً ومن ثم بدأت الصين الجديدة تؤسس العلاقة الرسمية مع الدول العربية الأخرى على التوالي. عندما نستعرض ال60 عاماً الماضية يمكن أن نجد أن العلاقة الصينية العربية تختلف عن العلاقة العربية الغربية اختلافا كبيراً، يظل الجانبان الصيني والعربي يتعاملان مع بعضهما بعضاً بالقوة الناعمة مثل الحرير بدلاً عن القوة الصلبة مثل الحديد.

في الوقت الحاضر يشهد العالم تغيرات بالغة: لم تتخلص كثير من الدول من الأزمة المالية والركود الاقتصادي، ولم تجد طريقاً مناسباً لتحقيق التنمية المستدامة؛ تعاني دول كثيرة وخاصة الدول الشرق الأوسطية من الإرهاب بسبب انتشار المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، وتعيش شعوبها في الحروب والخوف والتوتر المستمر بدون حياة آمنة مستقرة كريمة؛ بدأت بعض الدول الكبيرة تميل إلى الانعزالية والمحافظة ولا تريد تحمل مسؤوليتها كما يجب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا تترك عقلية الحرب الباردة والهيمنة، مما يزيد مدى

اختلال النظام العالمي وعدم التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ تواجه البشرية تحديات مشتركة كثيرة الآن، ولكن يكون دور المنظمات الدولية والإقليمية أضعف مما يجب في مجالات الحوكمة العالمية، الأمر الذي يعوق سير نظام العولمة.

على هذه الخلفية، فإن البشرية الآن في حاجة ملحة إلى تفعيل روح طريق الحرير المتمثلة في المساواة والتضامن والتعاون والثقة المتبادلة والفوز المشترك لمواجهة التحديات المشتركة، ومن اللازم أن تهتم كل الدول بدور القوة الناعمة بدلاً من الاستعمال المفرط للقوة الصلبة عندما تتعامل مع بعضها بعضاً في المجتمع الدولي، وإلاّ فسوف تسير البشرية إلى طريق مسدود.

يسألني أصدقاء عرب كثيرون: لماذا طرحت الصين مبادرة الحزام والطريق، وبماذا سوف تعود على العلاقة الصينية العربية؟ فعلاً، إنها تعكس مواقف الصين من مصير البشرية ومستقبل العولمة والعلاقة بين مصالحها ومسؤوليتها كدولة كبيرة صاعدة. تريد الصين تحقيق التنمية والازدهار المشتركين في الدول الواقعة على طريق الحرير والسعي إلى بناء نظام دولي متناغم ورفع مكانة الدول الآسيوية والنامية في عملية العولمة. ويمكن أن نقول إن مبادرة الحزام والطريق ليست مبادرة اقتصادية فقط، بل هي رؤية شاملة تشمل المجالات السياسية والثقافية والشعبية أيضاً. قبل سنتين أصدر الكاتب الأردني سامر خير أحمد كتاباً تحت عنوان "العرب ومستقبل الصين"، حيث حلل فيه الكاتب أسباب نهضة الصين في فترة

وجيزة وإمكانية تعزيز تعاون الصين والدول العربية في تحقيق كل من نهضة الأمة الصينية ونهضة الأمة العربية، أعرب الكاتب عن تفاؤله بذلك، لأن الظروف سياسياً واقتصادياً وثقافياً ناضجة، ويعتقد أن العلاقة بين الطرفين سوف تكون علاقة المصاحبة الحضارية، وليس العلاقة التبعية مثلما هو الأمر بين الدول العربية والدول الغربية، وطبعاً طرح الكاتب سؤالاً: هل استعدت كل من الصين والدول العربية لتحقيق هذه المصاحبة الحضارية؟

أرى أن الجواب: نعم.

الملحق

الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين

في يوم 28 مارس عام 2015، أصدرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الخارجية وزارة التجارة بشكل مشترك "الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين" بنص كامل كما هو الآتي:

فهرس

مقدمة

أولاً، ملابسات

ثانياً، مبادئ للتشارك

ثالثاً، أفكار إطارية

رابعاً، أولويات للتعاون

خامساً، آليات للتعاون

سادساً، أوضاع الانفتاح في شتى المناطق الصينية

سابعاً، الصين تتحرك بنشاط

ثامناً، التشارك في خلق مستقبل جميل

مقدمة

قبل أكثر من 2000 سنة، استكشفت الشعوب الكدودة والشجاعة في القارة الأورآسيوية، العديد من طرق التبادل التجاري والإنساني التي ربطت بين الحضارات الآسيوية والأوروبية والأفريقية الكبرى، فأطلقت الأجيال اللاحقة على تلك الطرق اسما جامعاً ألا وهو "طريق الحرير". وعلى مر السنوات الطوال، تم توارث روح طريق الحرير المتمثلة في "السلام والتعاون، الانفتاح وقبول الآخر، التعلم المتبادل والاستفادة المتبادلة، المنفعة المتبادلة والكسب المشترك". مما دفع تقدم الحضارة البشرية بأسرها، فتعتبر طريق الحرير بذلك رباطاً هاماً أسهم في تحقيق الازدهار والتنمية في شتى الدول الواقعة على طول الخط، ورمزاً للتواصل والتعاون بين الشرق والغرب، وكذلك تراثاً تاريخياً وثقافياً مشتركاً لمختلف دول العالم.

وبعد الدخول إلى القرن الحادي والعشرين، الذي يشهد عصراً جديداً يتخذ السلام والتنمية والتعاون والكسب المشترك كعنوانه الرئيس، تتضح بشكل أكبر أهمية وقيمة توريث روح طريق الحرير والارتقاء بها، في ظل الانتعاش المتباطئ للاقتصاد العالمي والأوضاع الدولية والإقليمية المعقدة.

خلال زيارته لآسيا الوسطى ودول جنوب شرقي آسيا في سبتمبر وأكتوبر عام 2013، طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ على التوالي مبادرة ذات الأهمية للتشارك في بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري

للقرن الحادي والعشرين" (يشار إليهما بالاختصار فيما بعد بـ"الحزام والطريق")، مما أثار اهتماماً بالغاً من قبل المجتمع الدولي. وبدوره أكد رئيس مجلس الدولة الصيني لي كتشيانغ، خلال مشاركته في معرض الصين – آسيان عام2013، على أهمية تمهيد طريق الحرير البحري المنفتحة على آسيا، وبناء نقاط الارتكاز الاستراتيجية لدعم تنمية المناطق الداخلية. فإن الإسراع ببناء "الحزام والطريق" إنما سيساهم في تطوير الازدهار الاقتصادي والتعاون الاقتصادي الإقليمي للدول الواقعة على طول الخط، وتعزيز التواصل والتفاعل بين الحضارات المختلفة، وتعزيز السلام والتنمية في العالم، فيعتبر ذلك قضية عظيمة تخدم مصالح شعوب دول العالم بأسره. بما أن بناء "الحزام والطريق" مشروع ممنهج يتطلب التمسك بمبادئ التشاور والتشارك والتنافع، وبذل جهود حثيثة لتحقيق الاندماج بين الاستراتيجيات التنموية للدول الواقعة على طول الخط، فإن الحكومة الصينية من أجل المضي قدماً بتنفيذ المبادرة الهامة لـ"الحزام والطريق"، بما يبعث حيوية جديدة لطريق الحرير القديم، ويوثق الروابط بين شق الدول الآسيوية والأوروبية والأفريقية توثيقاً أكثر من خلال أسلوب جديد ويرتقي بالتعاون متبادل المنفعة فيما بينها إلى مستوى تاريخي جديد، قامت بوضع وإعلان هذه الوثيقة ((الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين)).

أولاً. ملابسات

يعيش عالم اليوم تغيرات معقدة وعميقة، حيث تتجلى تداعيات الأزمة المالية العالمية باستمرار على نحو أعمق، ويشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في الانتعاش وتفاوتاً في التنمية، بينما تُتداول الأفكار لإدخال تعديلات عميقة إلى المعادلة الدولية للاستثمار والتجارة وقواعد الأعمال الاستثمارية والتجارية متعددة الأطراف، وما تزال الدول المختلفة تواجه المشاكل التنموية الصعبة، وعليه فإن التشارك في بناء "الحزام والطريق" إنما يتواكب مع تيارات تعدد الأقطاب للعالم والعولمة الاقتصادية والتنوع الثقافي ومعلوماتية المجتمع، وهو يتمسك بروح التعاون الإقليمي المفتوح، ويسعى لحماية المنظومة العالمية للتجارة الحرة والاقتصاد العالمي المفتوح. كما يهدف إلى تعزيز التدفق الحر والمنتظم للمقومات الاقتصادية والتوزيع عالي الفعالية للموارد والاندماج المعمق للأسواق، ودفع مختلف الدول الواقعة على طول الخط إلى تنسيق سياساتها الاقتصادية وممارسة التعاون الإقليمي على نطاق أوسع وعلى مستوى أعلى وعلى نحو أعمق، حتى تتضافر جهودها في إنشاء إطار مفتوح ومحتضن ومتوازن ومعمم الفائدة للتعاون الاقتصادي الإقليمي. وإن التشارك في بناء "الحزام والطريق" يتفق مع المصلحة الأساسية للمجتمع الدولي، ويجسد المثل العليا المشتركة والتطلعات الجميلة للمجتمع البشري، فهو يُعد استكشافاً إيجابياً عن نمط جديد للتعاون الدولي والحوكمة العالمية، وسيضيف قوة موجبة جديدة إلى السلام والتنمية للعالم.

تسعى عملية التشارك في بناء "الحزام والطريق" إلى تحقيق الترابط والتواصل بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا والبحار المحيطة بها، وإنشاء وتعزيز علاقات الشراكة للترابط والتواصل بين الدول الواقعة على طول الخط، وإنشاء شبكة مركبة كاملة الأبعاد ومتعددة المستويات للترابط والتواصل، بما يساهم في تحقيق التنمية المتنوعة والمستقلة والمتوازنة والمستدامة في تلك الدول. وإن مشروعات الترابط والتواصل الخاصة بـ"الحزام والطريق" ستدفع الاستراتيجيات التنموية لشتى الدول الواقعة على طول الخط إلى التوصيل والتنسيق فيما بينها، وتطلق الإمكانيات الكامنة للأسواق داخل الإقليم، وتحفز الاستثمار والاستهلاك، وتولد طلبات وفرص عمل، كما تساهم في تعزيز التبادل الإنساني والتفاعل الحضاري بين شعوب تلك الدول، بما يجعل تلك الشعوب تلتقي وتتبادل الثقة والاحترام فيما بينها وتتشارك في التمتع بالحياة السلمية والمستقرة والرغيدة.

بما أن الاقتصاد الصيني يرتبط بالاقتصاد العالمي ارتباطاً وثيقاً، فستتمسك الصين كما كانت عليه بالسياسة القومية الأساسية للانفتاح على الخارج، وتعمل على إنشاء معادلة جديدة للانفتاح كامل الأبعاد، والاندماج بشكل معمق في المنظومة الاقتصادية العالمية. إن الدفع لعملية بناء "الحزام والطريق" يعد من متطلبات توسيع وتعميق انفتاح الصين على الخارج، وكذلك من متطلبات تعزيز تعاونها متبادل المنفعة مع الدول الآسيوية والأوروبية والأفريقية ودول العالم، وعليه فإن الصين على كامل

الاستعداد لتحمل المزيد من المسؤوليات والالتزامات في إطار إمكانياتها المتاحة، حتى تقدم مساهمة أكبر لتحقيق السلام والتنمية للبشرية.

ثانياً. مبادئ للتشارك

الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والتمسك بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، أي الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

التمسك بالانفتاح والتعاون. إن الدول المعنية بـ"الحزام والطريق" تحدد على أساس نطاق طريق الحرير القديم، لكنها لا تقتصر عليه، فيمكن لمختلف الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المشاركة في عملية بناء "الحزام والطريق"، حتى تغطي ثمارها بالنفع أوسع الأقاليم.

التمسك بالتناغم والاحتضان. الدعوة إلى التسامح الحضاري، واحترام اختيار كل دولة لطريقها ونمطها التنمويين، وتعزيز الحوار بين الحضارات المختلفة، وإبراز المشترك وتعتيم المختلف، وقبول التباين، والتعايش السلمي، والتشارك في المصير.

التمسك بتفعيل آلية السوق. اتباع قواعد السوق والقواعد المعمول بها دولياً، وإطلاق دور السوق الحاسم في توزيع الموارد ودور المنشآت الاقتصادية المختلفة كاللاعبين الرئيسين، مع حسن توظيف دور الحكومة.

التمسك بالمنفعة المتبادلة والكسب المشترك. مراعاة مصالح جميع الأطراف واهتماماتها، وإيجاد نقطة التلاقي للمصالح والقاسم المشترك الأكبر

للتعاون، لتجسيد مآل ذكاء الأطراف المختلفة وأفكارها الإبداعية بحيث يظهر كل واحد ما هو المميز عنده ويؤدى ما في مقدوره حتى يتحقق إطلاق المزايا والإمكانيات لمختلف الأطراف.

ثالثاً، أفكار إطارية

يعد بناء "الحزام والطريق" طريقاً للتعاون والكسب المشترك تدعم التنمية المشتركة وتحقق الازدهار المشترك، وطريقاً للسلام والصداقة تعزز التفاهم والثقة والتواصل على مستويات مختلفة. لذلك تدعو حكومة الصين إلى التمسك بمفاهيم السلام والتعاون، الانفتاح والاحتضان، التعلم المتبادل والاستفادة المتبادلة، المنفعة المتبادلة والكسب المشترك في عملية تمرير التعاون العملي بكامل أبعاده، بما يساهم في إنشاء مجموعة المصلحة المشتركة ومجموعة المصير المشترك ومجموعة المسؤولية المشتركة التي تتسم بتبادل الثقة سياسياً والاندماج اقتصادياً والتفاعل ثقافياً.

يخترق "الحزام والطريق" قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، وهما يربطان دائرة شرقي آسيا الاقتصادية النشطة من طرف، بدائرة أوروبا الاقتصادية المتقدمة من طرف آخر، ويقع بينهما عدد غفير من الدول التي تكمن فيها إمكانيات هائلة للتنمية الاقتصادية، حيث يتركز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير على تفعيل ممر الصين-أوروبا (بحر البلطيق) عبر آسيا الوسطى وروسيا؛ وممر الصين- منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى وغربي آسيا؛ وممر الصين- جنوب شرقي آسيا وجنوبي آسيا والمحيط الهندي، بينما يتمثل الاتجاه الرئيس لطريق الحرير البحري للقرن

الحادي والعشرين في الانطلاق من الموانئ الساحلية بالصين إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي، وامتداداً إلى أوروبا؛ وكذلك من الموانئ الساحلية بالصين إلى جنوبي المحيط الهادئ عبر البحر الجنوبي.

تستند الاتجاهات البرية لـ"الحزام والطريق" إلى الممرات الدولية الكبرى، وتتخذ المدن المركزية الواقعة على طول الخط كنقاط الارتكاز، والمناطق الاقتصادية والتجارية والصناعية الرئيسة كحواضن التعاون، بحيث تتضافر الجهود في بناء ممرات التعاون الاقتصادي الدولي، بما فيها الجسر القاري الجديد لآسيا وأوروبا وممر الصين – منغوليا – روسيا وممر الصين – آسيا الوسطى – غربي آسيا وممر الصين – شبه جزيرة الهند الصينية. بينما تتخذ الاتجاهات البحرية لـ"الحزام والطريق" الموانئ الرئيسة كحلقات توصيل لبناء ممرات النقل الكبرى السلسة والآمنة وعالية الفعالية. أما الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان والممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار فيرتبطان ارتباطاً وثيقا بأعمال الدفع لعملية بناء "الحزام والطريق"، فيجب دفع التعاون بمزيد من الجهود لتحقيق تقدم أكبر في هذا الصدد.

يُعد بناء "الحزام والطريق" رؤية اقتصادية واسعة للانفتاح والتعاون فيما بين الدول الواقعة على طول الخط، تتطلب أن تمضى الدول المختلفة قدماً بجهود مشتركة في نفس الاتجاه لتحقيق هدف المنفعة المتبادلة والأمن المشترك. وتسعى إلى تطوير البنى التحتية الإقليمية على نحو أكثر استكمالاً، وإيجاد تشكيلة أساسية لشبكة الممرات البرية والبحرية والجوية

الآمنة والفاعلة، وتحقيق مستوى جديد للترابط والتواصل؛ والارتقاء بما فيه المزيد بمستوى التسهيل الاستثماري والتجاري، وبلورة تشكيلة أساسية لشبكة مناطق التجارة الحرة عالية المعايير، وتوثيق الروابط الاقتصادية وتعميق الثقة السياسية المتبادلة بصورة أكثر؛ وتوسيع التبادل الإنساني على نحو أعمق، بما يساهم في تحقيق الاستفادة المتبادلة والازدهار المشترك لمختلف الحضارات، وتفاهم شعوب مختلف الدول وتعايشها بالسلام والصداقة.

رابعاً، أولويات للتعاون

تتباين الدول الواقعة على طول الخط في مواردها ومزاياها على نحو يكمن فيه حيز كبير للتكامل الاقتصادي وإمكانيات كامنة كبيرة للتعاون. عليه، لذا ينبغي اتخاذ تناسق السياسات وترابط البنى التحتية وتواصل الأعمال وتداول الأموال وتفاهم الشعوب كأهداف رئيسة، لتركيز الجهود على تعزيز التعاون في المجالات الآتية:

تناسق السياسات. يعد تعزيز تناسق السياسات ضماناً هاماً لعملية بناء "الحزام والطريق". وينبغي تعزيز التعاون فيما بين الحكومات، والعمل الحثيث على إنشاء آليات التواصل والتنسيق فيما بين الحكومات بشأن السياسات الكلية على مستويات مختلفة، بما يؤدي إلى تعميق التحام المصالح، وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، والتوصل إلى توافقات جديدة للتعاون. كما يمكن للدول الواقعة على طول الخط أن تقوم على نحو واف بالتواصل حول استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياساتها التنفيذية

لإيجاد نقاط الالتئام فيما بينها حتى تستطيع العمل بجهود مشتركة على وضع مخططات وإجراءات خاصة بدفع التعاون الإقليمي، وحل اشكالات تعرقل التعاون عبر التشاور، وتقديم الدعم من حيث السياسات لتحقيق التعاون العملي وتنفيذ المشروعات الكبيرة.

ترابط البنى التحتية. يُعد تحقيق ترابط البنى التحتية أولوية في مجالات بناء "الحزام والطريق". وعلى أساس احترام سيادة الدول المعنية وهمومها الأمنية، يمكن أن تعمل الدول الواقعة على طول الخط بمزيد من الجهود على الربط بين مخططات البناء ومنظومات المعايير الفنية للبنية التحتية، وتدفع بصورة مشتركة عجلة بناء الممرات الدولية المحورية، حتى يتحقق تدريجياً تشكيل شبكة للبنى التحتية تربط بين شتى المناطق الآسيوية شبه الإقليمية، وكذلك فيما بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. بالإضافة إلى ضرورة تعزيز العملية الخضراء ومنخفضة الكربون في بناء البنية التحتية وإدارتها، وأخذ آثار التغير المناخي بعين الاعتبار خلال البناء.

يتعين الاهتمام بالممرات والنقاط الحاسمة والمشروعات الرئيسة للبنية التحتية الخاصة بالمواصلات، وأن تكون الأولوية في شق الطرق في المناطق المسدودة، وتحقيق الانسياب في طرق المناطق المخنوقة، واستكمال وتحسين المنشآت الوقائية لسلامة الطرق والمنشآت والتجهيزات للإدارة المرورية، ورفع الدرجة الانسيابية لشبكة الطرق. كما يجب العمل على إنشاء آلية موحدة لتنسيق النقل على مدار الخط، وتعزيز الارتباط العضوي فيما يتعلق بالتخليص الجمركي وتبديل وسيلة النقل وتنويع أشكال النقل

المتتابع، إلى أن تتبلور تدريجياً قواعد معيارية متوافق عليها للنقل من أجل تحقيق سهولة النقل الدولي، ومن جانب آخر يجب أيضاً بذل الجهود في بناء البنية التحتية في المعابر، وتحقيق انسياب الممرات للنقل البري والبحري المتصل، ودفع التعاون في بناء الموانئ، وزيادة الخطوط البحرية ورحلاتها، وتعزيز التعاون في معلوماتية الأعمال اللوجستية للنقل البحري. كما ينبغي إنشاء منصات وآليات للتعاون الشامل في مجال الطيران المدني، والإسراع برفع مستوى البنية التحتية للطيران.

يتعين العمل على تعزيز التعاون في ربط البنى التحتية للطاقة، والحفاظ بجهود مشتركة على أمن أنابيب النفط والغاز الطبيعي وغيرها من ممرات النقل، والدفع ببناء الممرات العابرة للحدود للطاقة الكهربائية ونقل الكهرباء، وبذل جهود حثيثة للتعاون في إصلاح وتطوير الشبكات الكهربائية الإقليمية.

يتعين العمل بجهود مشتركة على الدفع ببناء شبكة خطوط الاتصالات المحورية العابرة للحدود لكابلات الألياف الضوئية، ورفع مستوى الترابط والتواصل للاتصالات الدولية، وتحقيق سلاسة المرور في طريق الحرير المعلوماتية. والإسراع بعملية بناء كابلات الألياف الضوئية العابرة للحدود الثنائية وغيرها، ووضع خطة لبناء مشاريع كابلات الألياف الضوئية القارية في قاع البحر، واستكمال الممرات المعلوماتية الجوية (الأقمار الصناعية)، من أجل توسيع التبادل والتعاون المعلوماتي.

تواصل الأعمال التجارية. يعد التعاون الاستثماري والتجاري مضموناً مهماً في عملية بناء "الحزام والطريق"، فيجب العمل على دراسة موضوع التسهيل الاستثماري والتجاري وإيجاد حلول له تساهم في إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية وتهيئة بيئة تجارية جيدة داخل الأقاليم والدول المختلفة، والتشاور بإيجابية مع الدول والأقاليم الواقعة على طول الخط بشأن إنشاء مناطق التجارة الحرة، بما يؤدى إلى إطلاق الإمكانيات الكامنة للتعاون، وتكبير حجم "كعكة" التعاون ورفع جودتها.

يجب على الدول الواقعة على طول الخط أن تعزز التعاون الجمركي المتمثل في تبادل المعلومات والاعتراف المتبادل بالمراقبة والمساعدة المتبادلة في إنفاذ القانون، والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في مجالات الفحص والحجر الصحي والتوثيق والتصديق ونظام المقاييس والمعلومات الإحصائية وغيرها، وتدفع ((اتفاقية تسهيل التجارة)) لمنظمة التجارة العالمية إلى السريان والتنفيذ. وكذلك تعمل على تحسين منشآت التخليص الجمركي في المعابر الحدودية، والإسراع ببناء "النافذة الواحدة" في المعابر الحدودية، بما يساهم في تخفيض تكلفة التخليص الجمركي ورفع فعاليته. كما ينبغي تعزيز التعاون في تحقيق الأمن والسهولة لسلسلة التوريد، والدفع بتنسيق إجراءات المراقبة العابرة للحدود، والدفع بالتحقق الشبكي من شهادات الفحص والحجر الصحي، وتحقيق الاعتراف المتبادل بـ"المشغل الاقتصادي المعتمد" (AEO). وكذلك العمل بجهود مشتركة على تقليل الحواجز غير

الجمركية، ورفع شفافية الإجراءات التجارية الفنية، ورفع مستوى حرية التجارة وتسهيلها.

يتعين توسيع المجالات التجارية، وتحسين الهيكل التجاري، وإيجاد نقاط نمو جديدة للتجارة، وتعزيز التوازن التجاري. كما ينبغي إبداع أنماط تجارية جديدة بما فيها تطوير الأشكال التجارية الجديدة مثل التجارة الإلكترونية العابرة للحدود. بالإضافة إلى إنشاء واستكمال منظومة التنمية لتجارة الخدمات، وتوطيد وتوسيع التجارة التقليدية، مع تعظيم الجهود لتنمية تجارة الخدمات الحديثة. وكذلك تحقيق الجمع العضوي بين الاستثمار والتجارة، وجعل الاستثمار يدفع التنمية التجارية.

يجب الإسراع بعملية التسهيل الاستثماري، وإزالة الحواجز الاستثمارية. وينبغي تعزيز المشاورات بشأن توقيع الاتفاقيات الثنائية الخاصة بحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، بما يضمن حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمستثمرين.

يتعين توسيع مجالات الاستثمار المتبادل، وإجراء التعاون المعمق في مجالات الزراعة والغابات وتربية المواشي والدواجن والأسماك والآلات الزراعية وإنتاج وتصنيع المنتجات الزراعية وغيرها، والعمل بجهود حثيثة على التعاون في مجالات تربية الأسماك في البحر والصيد البحري وتصنيع المنتجات المائية وتحلية مياه البحر وصناعة الأدوية بالأحياء البحرية وتكنولوجيا الهندسة البحرية وقطاع حماية البيئة والسياحة البحرية وغيرها. وكذلك تطوير التعاون في التنقيب والاستخراج لموارد الطاقة

التقليدية مثل الفحم والنفط والغاز الطبيعي والمعادن، وتطوير التعاون في مجالات الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية والطاقة الريحية والطاقة الشمسية وغيرها من الطاقات النظيفة والمتجددة، ودفع التعاون في تصنيع وتحويل موارد الطاقة محلياً، بهدف تشكيل سلسلة صناعية للتكامل بين المجريين الأعلى والأسفل خاصة بالتعاون في قطاع الطاقة والموارد، بالإضافة إلى التعاون في التقنيات والمعدات والخدمات الهندسية الخاصة بالتصنيع المعمق للطاقة والموارد.

ينبغي تعزيز التعاون في الصناعات المستحدثة بما فيه التعاون المعمق في الجيل الجديد للتكنولوجيا المعلوماتية والبيولوجيا والطاقة الجديدة والمواد الجديدة وغيرها من المجالات الصناعية المستحدثة، وذلك فيما بين الدول الواقعة على طول الخط وفقاً لمبادئ تكامل المزايا والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك، كما يجب العمل على إنشاء آلية التعاون للاستثمار في المشاريع الناشئة.

يجب العمل على تحسين توزيع الأعمال والأدوار للسلسلة الصناعية، ودفع التطور المتناسق للمجريين الأعلى والأسفل للسلسلة الصناعية والصناعات المتعلقة بها، والتشجيع على إنشاء منظومات للبحث والتطوير والإنتاج والتسويق، ورفع قدرة التكامل الصناعي الإقليمي وقوتها التنافسية الشاملة. ويتعين توسيع نطاق فتح قطاع الخدمات بصورة متبادلة، والإسراع بتنمية قطاع الخدمات الإقليمي. كما يتعين استكشاف أنماط جديدة للتعاون الاستثماري، مثل التشجيع على التعاون في إنشاء مناطق

التعاون الاقتصادية والتجارية خارج البلاد ومناطق التعاون الاقتصادية العابرة للحدود وغيرها من المناطق الصناعية بمختلف أنواعها، بما يساهم في تعزيز التنمية الصناعية بشكل مكثف. وبجانب ذلك يجب إبراز مفهوم الحضارة الإيكولوجية في الأعمال الاستثمارية والتجارية، وتعزيز التعاون في مجالات البيئة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومواجهة التغير المناخي، في سبيل بناء طريق حرير خضراء بجهود مشتركة.

ترحب الصين بأن تستثمر شركات مختلف الدول في الصين. وتشجع الشركات الصينية على المشاركة في بناء البنية التحتية والاستثمار الصناعي في الدول الواقعة على طول الخط. وتدفع الصين الشركات الصينية لإدارة أعمالها خارج البلاد وفقاً لمبدأ التوطين، بحيث تساهم بجهود إيجابية في دفع التنمية الاقتصادية المحلية وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وتبادر بتحمل المسؤولية الاجتماعية وتحمي بشكل قاطع التنوع البيولوجي والبيئة الإيكولوجية.

تداول الأموال. يُعد تداول الأموال دعامة رئيسة لعملية بناء "الحزام والطريق". لذا يتعين تعميق التعاون المالي، والدفع ببناء منظومة الاستقرار النقدي ومنظومة الاستثمار والتمويل ومنظومة الائتمان لآسيا وتوسيع النطاق والحجم للمبادلة الثنائية للعملات المحلية وتصفية الحسابات بها فيما بين الدول الواقعة على طول الخط، والدفع بانفتاح أسواق السندات الآسيوية وتنميتها ومضافرة الجهود للمضي قدماً بالأعمال التحضيرية لإنشاء البنك الاستثماري الآسيوي للبنى التحتية وبنك التنمية لدول

بريكس، وإجراء مشاورات بين شتى الأطراف المعنية حول إنشاء هيئة التمويل التابعة لمنظمة شانغهاي للتعاون، والإسراع بوتيرة العمل لإنشاء وتشغيل صندوق طريق الحرير، وتعميق التعاون العملي لرابطة البنوك بين الصين وآسيان، ورابطة البنوك لمنظمة شانغهاي للتعاون، وإجراء التعاون المالي متعدد الأطراف بواسطة قروض التجمع البنكي والائتمان المصرفي وأمثالها. ويجب تشجيع حكومات الدول الواقعة على طول الخط وشركاتها ومؤسساتها النقدية ذات التصنيف الائتماني العالي على إصدار سندات بالعملة الصينية الرنميني داخل الصين. كما يمكن للمؤسسات النقدية والشركات الصينية التي تتفق مع الشروط المحددة، أن تصدر سندات بعملة الرنميني والعملات الأجنبية خارج الصين، وتشجع على استعمال ما يتم تدبيره من الأموال في المشاريع داخل الدول الواقعة على طول الخط.

يجب تعزيز التعاون في المراقبة المالية، والدفع بتوقيع مذكرات تفاهم ثنائية بشأن التعاون في المراقبة، والعمل بالتدريج على إنشاء آلية تنسيقية عالية الكفاءة للمراقبة في داخل الإقليم. ويجب إكمال وتحسين التدابير المؤسساتية لمقاربة المخاطر والأزمات، وبناء نظام إقليمي للإنذار المبكر من المخاطر المالية، بما يبلور آلية للتبادل والتعاون في التعامل مع المخاطر والأزمات العابرة للحدود. كما ينبغي تعزيز التبادل والتعاون العابر للحدود بين هيئات إدارة التحقيقات الائتمانية ومؤسسات التحقيق الائتماني ومؤسسات التصنيف الائتماني، وكذلك إطلاق دور صندوق طريق الحرير وصناديق الثروة السيادية لشتى الدول إلى أقصى حدودها، وإرشاد صناديق

الاستثمار التجارية للأسهم والأموال الاجتماعية على المشاركة في بناء المشروعات المحورية في إطار "الحزام والطريق".

تفاهم الشعوب. يعد تفاهم الشعوب أساساً اجتماعياً لعملية بناء "الحزام والطريق". لذا يجب توريث وتطوير روح الصداقة والتعاون لطريق الحرير، وتوسيع نطاق التبادل الثقافي والأكاديمي والتبادل والتعاون للكفاءات البشرية ووسائل الإعلام والقطاعات الشبابية والنسائية وخدمات المتطوعين، بما يكرس قاعدة شعبية متينة لتعميق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

ينبغي توسيع حجم التبادل للمنح الدراسية، وإجراء التعاون في إقامة الفعاليات التعليمية، وفي هذا الإطار ستقدم الصين 10 آلاف منحة دراسية حكومية سنوياً إلى الدول الواقعة على طول الخط. ويتعين إقامة فعاليات التبادل فيما بين الدول الواقعة على طول الخط مثل إحياء السنة الثقافية والمهرجانات الفنية والسينمائية والأسبوع التلفزيوني ومعارض الكتب، والتعاون في إخراج وترجمة الأعمال المميزة للبرامج الإذاعية والسنمائية والتلفزيونية، والتقدم المشترك بطلب الإدراج ضمن التراث الثقافي العالمي ضمن الجهود المشتركة لحماية التراث العالمي. بالإضافة إلى تعميق التبادل والتعاون للكفاءات البشرية فيما بين الدول الواقعة على طول الخط.

يتعين تعزيز التعاون السياحي، وتوسيع الحجم السياحي، والتبادل في إقامة فعاليات أسبوع الترويج السياحي وشهر الدعاية السياحية، والعمل المشترك على خلق خطوط ومنتجات سياحية دولية متميزة ذات خصائص طريق

الحرير، ورفع مستوى التسهيل للدول الواقعة على طول الخط في إصدار التأشيرات للسياح. ودفع التعاون السياحي في إنشاء الرحلات البحرية على طول طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. وكذلك بذل جهود حثيثة لإقامة فعاليات التبادل الرياضي، ودعم الدول الواقعة على طول الخط في طلب استضافة المسابقات والمباريات الرياضية الدولية الكبيرة.

يجب تعزيز التعاون مع الدول المجاورة في مجالات تبادل المعلومات الخاصة بالأمراض الوبائية وتبادل تقنيات العلاج والوقاية وإعداد الكفاءات المتخصصة، بما يرفع القدرة على التعاون في معالجة الأحداث الطارئة الخاصة بالصحة العامة. كما يتعين تقديم المساعدة الطبية والإغاثة الطبية لمواجهة الطوارئ إلى الدول المعنية، وإجراء التعاون العملي في مجالات صحة النساء والأطفال وتأهيل المعاقين، والأوبئة الرئيسة بما فيها الإيدز والسل والملاريا، بالإضافة إلى توسيع التعاون في مجال الطب التقليدي والعقاقير الخاصة به.

يتعين تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا والعلوم والتشارك في إنشاء المختبرات (مراكز البحوث) المشتركة والمراكز الدولية لنقل التكنولوجيات ومراكز التعاون البحري، ودفع تبادل الأفراد في العلوم والتكنولوجيا، والتعاون في تحقيق الاختراق في الأشكالات العلمية والتكنولوجية الحاسمة، بما يرفع قدرة الجميع على الإبداع والابتكار العلمي والتكنولوجي.

ينبغي العمل بنشاط على إيجاد ودفع التعاون العملي مع الدول الواقعة على طول الخط في مجالات توظيف الشباب وإعداد الأعمال الناشئة

وتنمية المهارات المهنية وخدمات إدارة الضمان الاجتماعي والإدارة العامة وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

يتعين التوظيف الكامل لدور الجسر للأحزاب السياسية والبرلمانات، وتعزيز الاتصالات الودية بين الأجهزة التشريعية والأحزاب والمنظمات السياسية الرئيسة للدول الواقعة على طول الخط. كما يجب العمل على التبادل والتعاون فيما بين المدن، والترحيب بإقامة علاقات التوأمة بين المدن الرئيسة للدول الواقعة على طول الخط على أساس التركيز على التواصل الإنساني وإبراز التعاون العملي، بما يبلور مزيداً من النماذج الحية للتعاون. إضافة إلى الترحيب بإجراء البحوث المشتركة والتعاون في إقامة المنتديات من قبل مراكز الفكر للدول الواقعة على طول الخط.

ينبغي تعزيز التبادل والتعاون بين المنظمات الأهلية للدول الواقعة على طول الخط بالتركيز على جماهير الفئات القاعدية من خلال تفعيل الأشكال المختلفة من الأعمال الخيرية المجتمعية في مجالات التعليم والعلاج الطبي والتنمية للحد من الفقر والتنوع البيولوجي وحماية البيئة الإيكولوجية، بما يساهم في تحسين ظروف الإنتاج والمعيشة في المناطق الفقيرة الواقعة على طول الخط. كما يتعين تعزيز التبادل والتعاون الدولي في مجالي الثقافة والإعلام، والاستغلال النشيط لمنصة الإنترنت والأدوات الإعلامية الجديدة لتهيئة البيئة الثقافية وبيئة الرأي العام المتناغمتين والوديتين.

خامساً. آليات للتعاون

يشهد الوقت الراهن تسارع خطى الاندماج الاقتصادي العالمي، وتصاعد التعاون الإقليمي. وعليه، يتعين الاستغلال الإيجابي للآليات القائمة للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف في سبيل دفع عملية بناء "الحزام والطريق"، بما يساهم في تطوير التعاون الإقليمي على نحو مزدهر.

يتعين تعزيز التعاون الثنائي من خلال اتصالات ومشاورات تجري على مستويات متعددة وعبر قنوات مختلفة، بما يساهم في دفع العلاقات الثنائية إلى تطور شامل. ويشمل ذلك السعي إلى توقيع مذكرات تفاهم أو خطط للتعاون رامية إلى بناء مجموعة من نماذج التعاون الثنائي، وإنشاء واستكمال آليات للعمل الثنائي المشترك لإعداد برامج تنفيذية وخرائط طريق خاصة بدفع عملية بناء "الحزام والطريق"، بالإضافة إلى التوظيف الكامل لدور الآليات الثنائية القائمة، بما فيها اللجان المشتركة والمختلطة والتنسيقية والإرشادية والإدارية، في تنسيق الجهود لدفع تنفيذ مشروعات التعاون.

يجب تعزيز دور آليات التعاون متعدد الأطراف، بما فيها منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) وآلية الصين – آسيان ("10+1") ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك (APEC) والمؤتمر الآسيوي الأوروبي (ASEM) وحوار التعاون الآسيوي (ACD) ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA) ومنتدى التعاون الصيني – العربي والحوار الاستراتيجي بين الصين ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والتعاون شبه الإقليمي لنهر ميكونغ

الكبرى (GMS) والتعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى (CAREC)، بما يعزز التواصل فيما بين الدول المعنية، ويجعل المزيد من الدول والأقاليم يشارك في عملية بناء "الحزام والطريق".

ينبغي مواصلة توظيف الدور البنّاء للمنتديات والمعارض الدولية الإقليمية وشبه الإقليمية التي تقيمها الدول الواقعة على طول الخط مثل منتدى بوآو الآسيوي ومعرض الصين – آسيان ومعرض الصين – أورآسيا والمنتدى الاقتصادي الأوروبي الآسيوي ومعرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة ومعرض الصين – جنوبي آسيا ومعرض الصين والدول العربية والمعرض الدولي لغربي الصين ومعرض الصين وروسيا ومنتدى تشنغهاي للتعاون وغيرها من المنصات. كما يجب تأييد جهود الدول الواقعة على طول الخط في استكشاف التراث التاريخي والثقافي الخاص ب"الحزام والطريق" على المستويين المحلي والشعبي، والتعاون في إقامة فعاليات متخصصة للتبادل الاستثماري والتجاري والثقافي، وإتقان العمل بالمعرض الثقافي الدولي لطريق الحرير (دونهوانغ) والمهرجان السينمائي الدولي لطريق الحرير ومعرض الكتاب لطريق الحرير. كما تدعو الصين إلى إنشاء منتدى القمة الدولي ل"الحزام والطريق".

سادسا، أوضاع الانفتاح في شتى المناطق الصينية

من أجل دفع عملية بناء "الحزام والطريق"، ستوظف الصين على نحو واف المزايا النسبية التى تميز مناطقها المختلفة، وتنفذ استراتيجية الانفتاح الأكثر نشاطاً ومبادرة، وتعزز التفاعل والتعاون فيما بين مناطقها الشرقية والوسطى والغربية، بما يرفع مستوى الاقتصاد المنفتح على نحو شامل.

منطقة شمال غربي الصين وشمال شرقيها. توظيف الميزة الجغرافية الفريدة لشينجيانغ ودورها كنافذة هامة للانفتاح على الدول الواقعة غرب الصين من أجل تعميق التبادل والتعاون مع دول آسيا الوسطى وجنوبي آسيا وغربي آسيا، بما يساعد على أحداث مركز هام للمواصلات والتجارة واللوجيستية والثقافة والعلوم والتعليم في الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وجعل شينجيانغ منطقة محورية للحزام. وتوظيف المزايا الاقتصادية والثقافية الشاملة لشنشي وقانسو، والمزايا الإنسانية والقومية لنينغشيا وتشينغهاي، والعمل على جعل شيآن منطقة داخلية رائدة جديدة للإصلاح والانفتاح، والإسراع بالتنمية والانفتاح للانتشو وشينينغ، والدفع بإنشاء المنطقة الداخلية التجريبية للاقتصاد المنفتح في نينغشيا، بما يشكل ممرات ومراكز تجارية ولوجيستية وقواعد للصناعات الرئيسة والتبادل الإنساني ترتبط بدول آسيا الوسطى وجنوبي آسيا وغربها. وكذلك توظيف المزايا الجغرافية لمنغوليا الداخلية المتاخمة لروسيا ومنغوليا، واستكمال ممر سكك الحديد الذي يربط هيلونغجيانغ بروسيا مع تحسين الشبكة السككية الإقليمية وإجراء التعاون في النقل البري والبحري

المتواصل بين هيلونغجيانغ وجيلين وليااونيننغ وبين الشرق الأقصى لروسيا، والدفع ببناء ممر بكين – موسكو الأوراسيوي للنقل فائق السرعة، بما يشكل نوافذ مهمة للانفتاح على الدول الواقعة شمال الصين.

جنوب غربي الصين. توظيف المزايا الفريدة لقوانغشي التي تتاخم دول آسيان براً وبحراً، والإسراع بفتح وتنمية منطقة خليج بيبو الاقتصادية وحزام نهر اللؤلؤ – نهر شيجيانغ الاقتصادي، والعمل على بناء ممر دولي مؤد إلى منطقة آسيان، وذلك لبناء ركائز استراتيجية جديدة للانفتاح والتنمية في منطقتي جنوب غربي الصين وجنوبها الأوسط، وتشكيل منافذ مهمة تربط طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين بالحزام الاقتصادي لطريق الحرير ربطاً عضوياً. وتوظيف مزايا يوننان الجغرافية، للدفع ببناء ممرات النقل الدولية المؤدية إلى الدول المجاورة، وإنشاء منطقة رائدة جديدة لتعاون منطقة ميكونغ الكبرى الاقتصادي شبه الإقليمي، وجعل يوننان مركزاً إشعاعياً نحو جنوبي آسيا وجنوب شرقي آسيا. والدفع بالتجارة الحدودية والتعاون السياحي والثقافي بين التبت ونيبال وغيرها من الدول.

المناطق الساحلية وهونغ كونغ وماكاو وتايوان. توظيف مزايا درجة الانفتاح العالية والقوة الاقتصادية الجبارة والدور الكبير للانتشار والدفع التي تتسم بها دلتا نهر اليانغتسي ودلتا نهر اللؤلؤ والضفة الغربية لمضيق تايوان والمنطقة الاقتصادية المحيطة ببحر بوهاي وغيرها من المناطق الاقتصادية في الإسراع بوتيرة العمل في بناء منطقة شانغهاي الصينية

التجريبية للتجارة الحرة، ودعم بناء منطقة محورية لطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين في فوجيان. والتوظيف الكامل لدور مناطق التعاون المنفتحة، بما فيها تشيانهاي في شنتشن ونانشا في قوانغتشو وهنغتشين في تشوهاي وبينغتان في فوجيان في تعميق التعاون مع هونغ كونغ وماكاو وتايوان، وبناء منطقة خليج قوانغدونغ وهونغ كونغ وماكاو الكبرى. والدفع ببناء منطقة تشجيانغ النموذجية لتنمية الاقتصاد البحري ومنطقة المضيق التجريبية للاقتصاد الأزرق في فوجيان ومنطقة جزر تشوشان الجديدة، والعمل على زيادة زخم تنمية وانفتاح جزيرة هاينان للسياحة الدولية. وكذلك تعزيز بناء الموانئ في شانغهاي وتيانجين ونينغبوه – تشوشان وقوانغتشو وشنتشن وتشانجيانغ وشانتو وتشينغداو ويانتاي وداليان وفوتشو وشيامن وتشيوانتشو وهايكو وسانيا وغيرها من المدن الساحلية، وتقوية وظيفة المطار المركزي الدولي لمطار شانغهاي ومطار قوانغتشو. وفي الوقت نفسه، يجب العمل على جعل توسيع عملية الإصلاح والانفتاح قوة دافعة لمزيد من الإصلاح المعمق، وإبداع نظم وآليات جديدة للاقتصاد المنفتح، وزيادة زخم الإبداع العلمي والتكنولوجي في تلك المناطق، حتى تكسب مزايا تنافسية جديدة للمشاركة في التعاون الدولي وإرشاده، وتصبح طليعة وقوة رئيسة لبناء "الحزام والطريق" عامة وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين خاصة. وبالإضافة إلى ذلك يجب توظيف الدور المتفوق والفريد للمغتربين الصينيين خارج البلاد ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، للمشاركة بنشاط في دعم

عملية بناء "الحزام والطريق". كما يجب وضع ترتيبات مناسبة لمشاركة منطقة تايوان في عملية بناء "الحزام والطريق".

المناطق الداخلية. على أساس مزايا المناطق الداخلية المتمثلة في المساحة الشاسعة والموارد البشرية المتوفرة والقاعدة الصناعية الجيدة، وبالاعتماد على مجموعة المدن على المجرى المتوسط لنهر اليانغتسي ومجموعة المدن المحيطة بتشنغدو وتشونغتشينغ ومجموعة المدن في السهول الوسطى ومجموعة مدن هوههوت وباوتو وأردوس ويويلين ومجموعة المدن المحيطة بهاربين وتشانغتشون وغيرها من الأقاليم الرئيسة، يمكن الدفع بالتعاون المتفاعل والتنمية الصناعية المجمعة بين الأقاليم، والعمل على جعل تشونغتشينغ دعامة هامة للتنمية والانفتاح في غربي الصين وجعل تشنغدو وتشنغتشو ووهان وتشانغشا ونانتشانغ وخفي مدناً داخلية رائدة للاقتصاد المنفتح. والإسراع بوتيرة التعاون بين منطقة المجرين الأعلى والمتوسط لنهر اليانغتسي ومنطقة الفولغا الفيدرالية بروسيا الاتحادية. وإنشاء آلية التنسيق للنقل السككي والتخليص الجمركي الحدودي في ممر الصين – أوروبا، والارتقاء بماركة "قطارات خط الصين - أوروبا"، وإنشاء ممر نقل يربط بين داخل البلاد وخارجها وبين المناطق الشرقية والوسطى والغربية داخل البلاد. ودعم إنشاء المطارات والمرافئ البرية الدولية في تشنغتشو وشيآن وغيرهما من المدن الداخلية، وتعزيز التعاون في التخليص الجمركي بين المعابر الحدودية الداخلية والموانئ الساحلية والحدودية، وإطلاق الأعمال التجريبية لخدمات التجارة الإلكترونية العابرة للحدود،

وتحسين التوزيع الإقليمي للمراقبة الجمركية الخاصة، وإبداع أنماط جديدة لتجارة التصنيع، وتعميق التعاون الصناعي مع الدول الواقعة على طول الخط.

سابعاً. الصين تتحرك بنشاط

منذ أكثر من سنة، ظلت حكومة الصين تبذل جهوداً حثيثة في سبيل تطوير عملية بناء "الحزام والطريق". إذ أجرت اتصالات ومشاورات مكثفة مع الدول الواقعة على طول الخط، وبذلت جهوداً حثيثة في تفعيل التعاون العملي مع تلك الدول، وقامت بتطبيق سلسلة من السياسات والإجراءات، سعياً وراء تحقيق حصاد مبكر.

الإرشاد والدفع من قبل القيادة. قام الرئيس الصيني شي جينبينغ ورئيس مجلس الدولة لي كتشيانغ وغيرهما من كبار المسؤولين كل على حدة بزيارة أكثر من 20 دولة على التوالي، وحضروا مؤتمر حوار الشراكة الخاص بالترابط والتواصل والاجتماع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني – العربي، حيث أجروا لقاءات عديدة مع رؤساء الدول والحكومات المعنية للتشاور حول العلاقات الثنائية ومسائل التنمية الإقليمية، وشرحوا باستفاضة المفهوم العميق والمغزى الإيجابي لـ"الحزام والطريق"، وتوصلوا إلى توافق واسع النطاق بشأن التشارك في بناء "الحزام والطريق".

توقيع إطار التعاون. وقعت الصين مع بعض الدول مذكرات التعاون بشأن التشارك في بناء "الحزام والطريق"، كما وقعت مع بعض الدول المجاورة مذكرات التعاون الإقليمي والحدودي وخطط تطوير التعاون الاقتصادي

والتجاري المتوسطة والطويلة الأجل. وقامت أيضاً بدراسة وإعداد مناهج التخطيط للتعاون الإقليمي مع بعض الدول المجاورة.

الدفع بتنفيذ المشروعات. بدأت الصين من خلال تعزيز الاتصالات والمشاورات مع الدول المعنية الواقعة على طول الخط بوضع الأساس لتنفيذ دفعة من مشروعات التعاون المحورية التي تتوفر فيها الشروط المطلوبة في مجالات ربط البنى التحتية والاستثمار الصناعي واستغلال الموارد والتعاون الاقتصادي والتجاري والتعاون المالي والتبادل الإنساني وحماية البيئة الإيكولوجية والتعاون البحري وغيرها.

تطوير السياسات والإجراءات. تعمل حكومة الصين على التوظيف الموحد للموارد الداخلية المختلفة وتوفير الدعم القوي من حيث السياسات. ويشتمل ذلك على الدفع بالأعمال التحضيرية لإنشاء بنك الاستثمار الآسيوي للبنى التحتية، والمبادرة إلى إنشاء صندوق طريق الحرير، وتعزيز وظيفة الاستثمار لصندوق الصين – أوراسيا للتعاون الاقتصادي، وتشجيع مؤسسات المقاصة للبطاقات المصرفية على ممارسة أعمال المقاصة العابرة للحدود، ومؤسسات الدفع على ممارسة أعمال الدفع العابر للحدود. بالإضافة إلى العمل الحثيث على الدفع بتسهيل الاستثمار والتجارة والإصلاح لتحقيق تكامل أعمال التخليص الجمركي الإقليمي.

تفعيل دور المنصات. أقام عدد من المناطق الصينية بنجاح سلسلة من لقاءات القمة والمنتديات والندوات والمعارض الدولية التي تتخذ "الحزام

والطريق" موضوعاً رئيساً، مما ساهم بدور هام في تعزيز التفاهم وتوحيد الرؤى وتعميق التعاون.

ثامناً، التشارك في خلق مستقبل جميل

إن التشارك في بناء "الحزام والطريق" مبادرة صينية تمثل رغبة مشتركة للصين والدول الواقعة على طول الخط. فوقوفاً على نقطة انطلاق جديدة، تحرص الصين على مضافرة الجهود مع تلك الدول للعمل سوياً على استغلال فرصة يوفرها التشارك في بناء "الحزام والطريق" وإجراء التشاور على قدم المساواة، مع مراعاة مصالح جميع الأطراف ومتطلباتها، لدفع تيارات كبرى للانفتاح والتبادل والاندماج على نطاق أوسع ومستوى أعلى وعمق أبعد. إن بناء "الحزام والطريق" عملية مفتوحة ومحتضنة ترحب بالمشاركة النشيطة من قبل مختلف الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

تتركز طرق التشارك في بناء "الحزام والطريق" على تنسيق الأهداف والسياسات، وتتميز بالدرجة العالية للمرونة والمجال الواسع للتكييف، وهي لا تسعى بالضرورة إلى تحقيق التطابق الكامل، بل ستكون عملية مفتوحة ومتعددة الأبعاد للتعاون. وإن الصين مستعدة للعمل سوياً مع الدول الواقعة على طول الخط على بذل الجهود المتواصلة لإثراء واستكمال تعاون "الحزام والطريق" بمحتوياته ووسائله، ووضع جدول زمني وخريطة طريق للدمج مع مخططات التنمية الوطنية والتعاون الإقليمي لتلك الدول.

وتحرص الصين على مشاركة الدول الواقعة على طول الخط في تعزيز الفهم والاعتماد من قبل تلك الدول للمحتويات والأهداف والمهام التي تحملها

عملية التشارك في بناء "الحزام والطريق" من خلال التعاون في البحوث وإقامة المنتديات والمعارض وتدريب الأفراد وتبادل الزيارات وغيرها من الأساليب المتنوعة، وذلك في إطار الآليات القائمة للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف والإقليمي وشبه الإقليمي.

كما تستعد الصين لمشاركة الدول الواقعة على طول الخط في الدفع لبناء المشروعات النموذجية بخطوات متزنة، وتحديد دفعة من المشروعات التي تراعي المصالح الثنائية ومتعددة الأطراف، والإسراع ببدء تنفيذ المشروعات التي تتوافق عليها الأطراف المختلفة وتتوفر فيها الشروط اللازمة، سعياً إلى تحقيق الثمار في وقت مبكر.

إن "الحزام والطريق" طريق للاحترام المتبادل والثقة المتبادلة، وطريق للتعاون والكسب المشترك، وطريق للتفاعل الحضاري. وطالما تسير الدول الواقعة على طول الحزام والطريق بتفاهم وتكاتف في نفس الاتجاه، ستتمكن بكل التأكيد من رسم صفحات جديدة لبناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، بما يجعل شعوبها تتمتع معا بثمار التشارك في بناء "الحزام والطريق".





